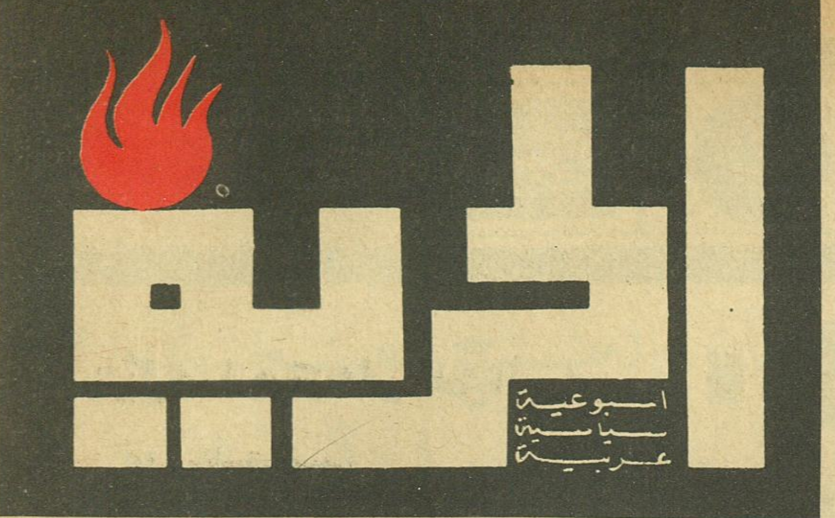


أزمة الدولار ومستقبل الرأسمالية

AL - HOURRIAH No 521 ● 29—6 — 1970 BEYROUTH · بيروت — الاثنين — ٢٩—٦—١٩٧٠ — العدد ٥٢١ — السنة الحادية عشرة — الثمن ٢٥ ق . ل

مهرجان الانظمة العربية في ليبيا

من الخطط العسكرية .. الى الحل السلمي

معركة رئاسة الجمهورية :

"السلطة الوطنية" التي لا ينتخبها الوطنيون

كلمة

مسألة الحل السلمي

لعل الكثيرين ما زالوا يعتقدون أنمسألة الحل السلمي حكاية بارعة سيظل الحكام العرب يحكونها للعالمويستجلبون بها تأييد العالم الى أن يستكملوا استعدادهم العسكريفيخوضوا حرب التحرير الشاملة ، معلنين للعالم أنهم اضطروا الىخوضها كارهين وأن عليه أن يعذرهم بعد أن طرقوا جميع أبواب السلام .لكن الواقعهو غير هذا .. فالاستعداد العسكري الرسمي لا ينفصل عن القبول بالحل السلمي . والتحالف الدولي الذي يتم هذا الاستعداد فياطاره ، يضع له هدفا محددا هو اجبار اسرائيل على الانسحاب منالاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ . وحالما يبلغ الضغط العسكري علىاسرائيل درجة تجبرها على التخلي عن رغبتها في الاحتفاظ ببعض هذهالاراضي ، فانه لن يبقى هناك اي عائق فعلي أمام تحقيق الحل السلمي.أما حدود اسرائيل فلن تمس ، بل ستكون آمنة مطمئنة .. وأماالشعب الفلسطيني فسيطلب منه ان يتخلى عن حقوقه الوطنية لقاءالتعويض أو لقاء العودة الى ظل السيطرة الصهيونية التي خرجبسببها من أرضه عام ١٩٤٨ . وأما هذه السيطرة نفسها فسيترك أمرالتصدي لها لجيل اخر . وأما المصالح الامبريالية التي تنهب دمالشعوب العربية ، فسوف تزداد قوة ورسوخا بعد أن تشارك الدولالامبريالية في حمل اسرائيل على الانسحاب من الاراضي التي احتلتهاعام ١٩٦٧ .. هذا هو الحل السلمي وهو لا يستطيع أن يكون شيئا اخر .ولا فرق ، في نظر الجماهير العربية ، بين أن يتحقق هذا الحل السلميبالاسلوب السلمي وبين أن تجبر اسرائيل على القبول به تحت وطأةالضغط العسكري .. ويوم كان هذا الحل السلمي بعيدا ، خلال السنواتالثلاث الاخيرة ، بسبب رفض الصهاينة له وتصلب الامبرياليين فيعرقلته ، طلبا للحصول على اكبر مقدار ممكنمن التنازلات العربية...يومذاك كانت الانظمة العربية ، تحمي المقاومة الفلسطينية وتساندها ،استجداء لعطف الجماهير العربية الملتفة في كل مكان حول المقاومة ،ولان الانظمة العربية ظلت تعتبر المقاومة ، بما تحمله من اتجاهاتثورية وبما تفرضه من تدابير امن مرتفعة الكلفة على اسرائيل ، وسيلةاضافية للضغط على الصهاينة وعلى سادتهم الامبرياليين لاقناعهم بقبولالحل السلمي ... يومذاك كانت محاولات ضرب المقاومة الفلسطينيةمقتصرة على النظامين اللذين يتضرران منها مباشرة ، أي علىالنظام الاردني والنظام اللبناني . أما سائر الانظمة فكانت تكتفي بتأييدالعمل الفدائي على أراضيها ، ثم تعمد من ناحية ثانية الى دعمه ماديا ومعنويا ، والى هز العصا في وجه النظام الاردني او النظام اللبناني كلماأجرى هذا أو ذاك محاولة لتقييد الفدائيين أو لضربهم أو لتصفيتهم ..

بيد أن هز هذه العصا لم يكنيتجاوز ، في أي حال ، حدا معينا من العنف . وكانت الانظمة العربية تعودبعد كل معركة لتمد الى الحكمالاردني او الى الحكم اللبناني يد الصداقةباسم مشروع الجبهة الشرقية او باسم قومية المعركة او تحت ايشعار اخر .

سراب الحل السلميالذي تحول الى واقع

هذا كله جرى وشهدناه أيام كانالحل السلمي ما يزال سرابا يلوح في الافق البعيد .. أما اليوم فانالسرابقد أخذ يتحول الى واقع وأن الافق البعيد قد أخذ يحث الخطى .. لذاعلينا أن نعتبر أن زمان دعم الانظمة العربية للثورة الفلسطينية قد مضىوانقضى وأن المحاولات لضرب هذه الثورة سوف تتكرر وأن جدارالصمت الرسمي الذي يقام حول هذه المحاولات سوف تزداد سماكته ..

هذه حقيقة تفتح مرحلة من تاريخالعلاقة بينالثورة الفلسطينية والقوى العربية الرسمية منها والجماهير ..ان على القوى الجماهيرية العربية — وخاصة على قوى الثورة الفلسطينية— واجبا مباشرا تجاه مستقبلها هو أن تستخلص من هذه الحقيقة جميعنتائجها السياسية ، وأن تعمل ، من الان فصاعدا ، على اساس هذهالنتائج .

مؤامرة الحل السلمي هي التيتشكل ، اذن ، اطار الضربة الغادرة التي تلقتها حركة المقاومةالفلسطينية في الاردن ، وهي التي تفسر الصمت العربي الرسمي علىهذه الضربة وتنذر بضربة اخرى قد يكون مسرحها لبنان ، اذا انجلىغبار المعركة ، في عمان ، عن انتصار ولو جزئي للحكم العميلهناك . ولا بد أن نضيف أن المأزق العسكري والسياسي الذي كانتحركة المقاومة تعيش فيه بعد تقييد حركتها جزئيا على الحدود الاردنيةوبعد احتلال العرقوب وضربالقطاع الاوسط والتحرك الرجعي الذيتلاهما في لبنان ، هذا المأزق قد ساعد الرجعية الاردنية في العثور على لحظةمناسبة لتنفيذ مؤامرتها .

الطرح القومي

لقد أدى الطرح القومي لصراعنامع الصهيونية الى تغطية الخيانة التي كانت الطبقات الحاكمة تتجهاليها في سائر الاقطار العربية ، ذلك أن هذا الطرح كان يضع جميعالاطراف المتداخلة في الصراع تحت لافتة واحدة ، وكان يمنعنا من أن نرىأن معركة العرب — باستثناء الفلسطينيين — ضد الصهيونية ، هيفي مآلها الاخير ، معركتهم ضد الامبريالية،وأن الطبقات التيتسطيع متابعة المعركة ضد الصهيونية حتى النهاية هي تلك التي تجد لها مصلحةفي مقاتلة الامبريالية حتى النهاية ..

فالراهن أن كل اسرائيلي مستفيدحتى الان من انتصار اسرائيل في المعركة التي تخوضها ضد الشعوبالعربية . لذا فان الطرح القومي يحقق وحدة المجتمع الصهيوني .والراهن أن كل فلسطيني معني بالعودة الى أرضه واستعادة حقوقهالوطنية ، لذا فان الطرح القومي، يحقق وحدة الفلسطينيين . لكنالراهن ، من جهة أخرى ، هو أن الطبقات المسيطرة على سائرالمجتمعات العربية ، لا تشعر بفائدة من المضي في هذه المعركة حتىالنهاية . وذلك لان هذه الطبقات ، بالنظر الى صلاتها بالامبرياليةالعالمية ، لا تربط بين خوض المعركة ضد اسرائيل وبين معركة أخرىحاسمة لا بد أن تخوضها الجماهير العربية المقهورة ضد سادة اسرائيلالامبرياليين .. لذا فان هذه الطبقات المسيطرة تقتصر في خوض المعركةعلى ما تستطيع به خداع الجماهير .. ولذا فان هذه الطبقات سوفتستفيد من اول فرصة لتحقيق خيانة رابحة .

معاني تنفيذ الحل السلمي

ان تنفيذ الحل السلمي ، سوفيعني حتما ، باستثناء تصفية الشعب الفلسطيني بعد القضاء على ثورتهوباستثناء ترسيخ السيطرة الامبريالية على المنطقة ، قيام انظمة فاشستيةرهيبة في جميع الاقطار العربية . ذلك ان تصفية اماني الشعوب لا يمكن أنتتم الا في ظل الارهاب الفاشستي . هذا الارهاب قائم الان في أكثر من قطرعربي ، لكن قبضته سوف تشتد ومداه سوف يتسع ، في حال تنفيذالحل السلمي ... ان الشعب الفلسطيني يناضل في سبيل حقوقهالوطنية وهو يخوض مع الشعوب العربية معركتها ضد السيطرةالامبريالية . لكن خسارة هذه المعركة ستعني أيضا خسارة الجماهيرالعربية لحريتها وسقوطها تحت نير الاستعباد الفاشستي . لذا فان لهذهالجماهير أكثر من مصلحة مباشرة واحدة في التصدي لمؤامرة الحلالسلمي. ولذا فاندخولها مع الشعب الفلسطيني في معركته ليس مجردمساندة لشعب شقيق .

ان التصدي لمؤامرة الحل السلميهو الان مهمة الجماهير العربية في جميع اقطارها .

« الحرية »

دلائل صارخة على الحل السلمي

ادلى ناطق رسمي باسم الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين بالبيان التالي :

يؤكد توالي الاحداث كل يوم ان مسالة ازمة الشرق الاوسط تشهد الان بحثا جادا للتصفية يشارك فيه كل الاطراف العالمية والعربية الداخلة في الازمة . وهذا البحث المتقارب الان في وجهات النظر يستهدف الوصول الى الحل السلمي بالانطلاق من قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢—١١—١٩٦٧ .

وان توالي هذه الاحداث يؤكد مجددا ان الازمة الاخيرة التي افتعلتها القوى الرجعية في الاردن هي جزء من محاولة ترتيب شاملة للاوضاع في المنطقة العربية تكون تصفية المقاومة الفلسطينية الخطوة الاولى لها تمهيدا لتوفير المناخ الملائم لتطبيق الحل السلمي .

ان الجبهة الشعبية الديمقراطية لا تستطيع ان تتجاهل الدلائل الصارخة التالية :

١ — النمو الملحوظ في استعداد سائر اطراف ازمة الشرق الاوسط الدولية والعربية لتقديم تنازلات متبادلة . وهذا ملموس في اعلان اسرائيل الصريح عن قبولها لقرار مجلس الامن وعبر التفاؤل الكبير الذي ابداه مختلف الاطراف مؤخرا « تصريحات يوثانت ، تصريح المندوب الاميركي يوست ، تاكيد وزير الخارجية الفرنسية شومان لتقارب وجهات النظر ، ثم النتائج اللفظية لمؤتمر القادة الرسميين العرب في طرابلس ، وتشكيل اللجنة الرباعية » .

٢ — مغادرة جميع الرعايا الاجانب للاردن ونقل امتعتهم . كذلك مغادرة العشرات من افراد العائلة المالكة للبلاد ونقل ثرواتهم معهم الى سويسرا او اوروبا . بينما تعمل الرؤوس المتآمرة على استكمال عناصر المؤامرة والخيانة وتسعى عبر فرسانها لتمتين اوضاع الرجعية العميلة .

٣ — في نفس الوقت الذي تستمر فيه القوى الرجعية في تجاهل الاهداف الثورية لحركة المقاومة والتي على « اساس العمل على تحقيقها » ، ابدت اللجنة المركزية رغبتها في حل الازمة الاخيرة وحقن الدماء ووقف تبادل اطلاق النار ، ان مجرد التنحية الشكلية لبعض رؤوس التآمر الرجعي « ناصر بن جميل ، زيد بن شاكر » لا يغير من الوضع شيئا ، فاثر هذا الاجراء الشكلي تابعت القوى الرجعية المتطرفة حملتها التحريضية داخل صفوف الجيش وقوات الامن العام تدعيما لهذه الرؤوس ومواقفها وتعميقا للنعرات العشائرية والاقليمية .

٤ — اما هدف « حل اجهزة التآمر وقوى القمع » ممثلة بـ : « القوات الخاصة ، الشعبة الخاصة ، الاتحاد الوطني الاردني ، الاتحاد الهاشمي »، ومحاسبة المسؤولين عن عملية التآمر القذرة ، اما هذا الهدف الذي اعلنت اللجنة المركزية لحركة المقاومة عن اصرارها على التمسك به ، فان الرجعية تجرأت على لسان الملك لان تعلن رفضها الكامل له .

في هذا الوقت بالذات واثناء الركض اللاهث وراء الحل السلمي ، يعلن الزعماء الرسميون العرب المجتمعون في طرابلس — ليبيا — عن تشكيل لجنة رباعية « لمعالجة الازمة بين حركة المقاومة والسلطة الرجعية الاردنية » .

ان هذا الاجراء الصادر عن اطراف يعلن معظمها التزامه الصريح بقرار مجلس الامن ، وعن اطراف لم تحرك ساكنا اثناء مؤامرة التصفية للمقاومة التي جرت في الاردن اخيرا لا يمكن ان يعني الا ان الدول العربية تنزل ساحة الصراع اخيرا طرفا مؤيدا للرجعية الاردنية المتآمرة على وجود المقاومة وقضية فلسطين .

ان الانظمة العربية تمهد لتدخلها الكامل في شؤون المقاومة بهدف تقييدها وجرها الى قبول التسوية السلمية الاستسلامية ، بدلا من ان تتجه لدعم المقاومة بكل ما تملك من مال وسلاح وعتاد وتطلق تاييد ودعم الجماهير العربية لها وتدعم المبادرات الشعبية العربية لتسليح قواها وتهيئة اوضاعها الذاتية لحرب تحرير شعبية طويلة الامد .

ان الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين تعلن بقوة ووضوح اصرارها على الاستقلال الكامل لحركة المقاومة عن الانظمة العربية وسياساتها ورفضها لتطويقها الذي تسير فيه .

ان حركة المقاومة والجماهير الشعبية معها ترفض كل تدخل في سياسة حركة المقاومة ومسيرتها النضالية ، وجماهير شعبنا الفلسطينية الاردنية سترفض باصرار وتقاوم كل تدخل مهما كان مصدره وتحت اي ستار اختبأ وستحمي حركة المقاومة بدمائها .

ان جماهير شعبنا والجماهير العربية كافة مدعوة الى اليقظة الثورية البالغة والتنبه لكل المؤامرات السوداء واحباطها . وان فصائل المقاومة كلها مدعوة الى اليقظة والوعي والى تمتين روابط الوحدة فيما بينها ورفض مؤامرات تجزئتها القذرة ، ورفض كل مساومة على وحدتها وعلى كفاح شعبنا المسلح .

تسقط كل الحلول السلمية الاستسلامية ... تسقط مؤامرات الرجعية في المواقف الوسطية المتذبذبة .. يسقط كل تدخل في شؤون المقاومة وسياستها .

عاشت وحدة المقاومة امام مؤامرات الاستعمار والرجعية والانتهازية ... والنصر لجماهير شعبنا المكافحة .

الجبهة الشعبية الديمقراطية
لتحرير فلسطين
بيروت في ٢٤—٦—١٩٧٠

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

بيان حول نتائج اجتماع طرابلس ومهمة اللجنة الرباعية

صرح ناطق رسمي باسم لجنة الاعلام في الجبهة الشعبية الديمقراطية بما يلي : حول نتائج اجتماع طرابلس :

اعلن في مدينة طرابلس في ليبيا حول تشكيل لجنة رباعية تتولى التحقيق في الاحداث التي جرت في الاردن ، وللوصول الى « تسوية تكفل سيادة الاردن وتصون حرية العمل الفدائي » ، على حد تعبير التصريحات الرسمية الصادرة عن هذا الاجتماع .

ان الجبهة الديمقراطية كانت تود لو بحث هذا الاجتماع باشكال اكثر جدية في حشد الطاقات العربية الكاملة، بتسليح الجماهير الشعبية واطلاق حرياتها ، وبتحطيم كافة المؤسسات والمصالح الامبريالية ، حتى تتم تعبئة الجهود للاعداد من اجل معركة دحر العدوان . اما وان يقتصر البحث على مسالة احداث الاردن ، فان هذا الامر يؤكد مرة اخرى على ان السياسة الوحيدة المطروحة على جدول اعمال العديد من الانظمة في منطقتنا هي العمل على تنفيذ « الحل الاستسلامي » وتحضير كل الاوضاع العربية من اجل تنفيذ هذا الحل ، ولهذا فان الخطوة الاولى على طريق هذا الحل تتمثل في لجم وتقييد الحركة المتقدمة للجماهير العربية وفي طليعتها العمل الفدائي ، حيث ان التدخل في شؤون حركة المقاومة الداخلية سوف يفتح الطريق امام تقييدها عمليا وربطها بسياسة الحل الاستسلامي التي تسير عليها العديد من هذه الانظمة .

ان التحقيق في اوضاع الاردن ، لا يحتاج الى لجنة او ادلة دامغة للتاكيد على ان الرجعية الحاكمة تتآمر من اجل تطويق العمل الفدائي وضربه لتنفيذ اول الشروط المطلوبة من اجل تطبيق الحلول الاستسلامية .

كذلك فان رد الجماهير في الاردن على هذه المؤامرة سيكون هو نفسه الرد الثوري الحاسم لكل جماهير شعبنا العربي في كل اقطاره عندما يتخيل اي نظام ان بمقدوره — على طريق خضوعه واستسلامه — المساس بحركة المقاومة من قريب او بعيد .

ان جماهير الشعب العربي كله وعلى راسه حركة المقاومة كانت تنتظر من اولئك المجتمعين في طرابلس — على حياء وخجل — في مؤتمر قمة جديد ان يبحثوا كيفية حماية حركة المقاومة من كل الضربات المتآمرة الغادرة على طريق تصعيد نضالات جماهيرنا باتجاه حرب التحرير الشعبية ، بدل ذلك نجدهم يبحثون وسائل حماية المتآمرين الغادرين في الاردن وخارجها على طريق تصفية حركة المقاومة وكافة نضالات شعبنا الصامد .

اليهم جميعا نقول في ذات الوقت ، لن يمروا مهما تلونت الادعاءات والوجوه ، فقد حمل شعبنا سلاحه ، وشعب حمل السلاح لن يهزم .

في ٢٣—٦—١٩٧٠
لجنة الاعلام
الجبهة الشعبية الديمقراطية

مصادرة « الحرية » في سوريا والعراق وليبيا

صودر العدد الماضي من « الحرية » في سوريا وكان العدد الخاص عن ٥ حزيران قد صودر ايضا . وقد تعرضت « الحرية » — منذ فترة — الى مصادرة مستمرة في العراق وليبيا بحيث تعذر بعدها ارسالها الى هذين البلدين !.

مقابلة الملك الحسن لغولدمان ؟؟!

ذكرت « وكالة الصحافة الفرنسية » في نبأ لها من الرباط ، وعن مصدر مطلع ، ان الملك الحسن الثاني استقبل الدكتور ناحوم غولدمان ، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي .

ولكن الوكالة الفرنسية لم تذكر متى جرى الاجتماع واكتفت بالقول انه لم تصدر اية اشارة رسمية عنه .

وكان غولدمان قد اجتمع الاثنين بالرئيس تيتو وتباحث معه حول تطورات ازمة الشرق الاوسط .

وقال مراسل « اللوموند » في بلغراد ان غولدمان قدم مقترحات عملية لتسوية ازمة الشرق الاوسط ، واضاف المراسل ان هذه المقترحات سترسل من قبل تيتو الى الرئيس عبد الناصر ..

● اعتقالات في الجزائر لانصار الجبهة الشعبية الديمقراطية ●

للمرة الثانية قامت السلطات الجزائرية بحملة اعتقالات بين الفلسطينيين المقيمين في الجزائر وفي صفوف انصار الجبهة الشعبية الديمقراطية ، وعرف من بين المعتقلين : زكي العوضي وشحتة ابو دقة ، وكان قد اعتقل في السابق السادة : احمد ابو دقة ، شوقي حبش ، اسماعيل الاسعد ، عبد الكريم حمامة ، واستغربت اوساط الفلسطينيين في الجزائر هذه الاعتقالات التي جرت بدون اي سبب !.

الاتحاد الوطني لطلبة المغرب يطالب بالافراج عن الطالب بن جلون

الملك الحسن الثاني — ملك المغرب

— نطالب باطلاق سراح الطالب احمد بن جلون ورفاقه .
— نشجب اسلوب تصفية العناصر الوطنية التقدمية في المغرب بالاختطافات والاغتيالات .
— نتضامن مع القوى التقدمية والثوريه في المغرب .

Mr. HASSAN II, Roi du Maroc

— Exigeons la liberation de l'étudiant Benjelоun Ahmed et de ses camarades.
— Dénonçons la liquidation et l'assassinat des progressistes nationalistes.
— Solidaires avec les forces progressistes et révolutionnaires au Maroc.

Nom : .... الاسم :
Signature : .... التوقيع :

الطالب المغربي احمد بن جلون
L'étudiant Benjeloun Ahmed

نشرنا في العدد السابق بيان الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الذي شرح فيه اساليب القمع والاعتقالات ضد الحركة الطلابية . وكان الاتحاد قد وزع بطاقات خاصة « يجد القارىء صورة عنها » في حملة عالمية للمطالبة بالافراج عن الطالب المغربي المعتقل احمد بن جلون .

الحرية
صاحب الامتياز: محسن ابراهيم
المدير المسؤول: حسن فخر
مدير الادارة: ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة المعاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

● انبثاق الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي

الجبهة تبدأ الكفاح المسلح في الجبل الأخضر

■ الجبهة الجديدة تعلن تأييدها المطلق لثورة ظفار بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي وتدعو الى التلاحم الفوري بين الجبهتين لمحاربة العدو الواحد

اعلن في عمان والخليج العربي عن تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية جديدة، وقد تشكلت هذه الجبهة من المنظمات والقوى السياسية الثورية التالية :

١ — الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي .

٢ — الطلائع الثورية لطلبة عمان والخليج العربي .

٣ — منظمة الجنود الوطنيين في عمان .

٤ — تشكيلات القبائل في عمان .

وقد سميت الجبهة باسم « الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي » .

وقد اصدرت القيادة العامة للجبهة الجديدة البيان التاسيسي الاول لها .

وقد اكد هذا البيان الاول على : « ان حدثا تاريخيا عظيما تشهده منطقتنا اليوم سينسف الاوضاع القائمة المتردية ليبني اوضاعا ثورية تقدمية تخدم باخلاص وتفان ونكران ذات الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية في الثورة . ان هذا الحدث التاريخي الذي سيغير مجرى تاريخ هذه المنطقة هو انبثاق الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي . ان هذه الجبهة بقيامها تكون بداية النهاية للاستعمار والقوى المتحالفة معه لتاخذ على عاتقها قيادة هذه الثورة والسير بها قدما على درب النضال وتدعو الجماهير المناضلة للالتفاف حول ثورتها ، وان الجبهة تستمد قوتها من الجماهير وانتصارها لن يتم الا بالاعتماد على هذه الجماهير .. ان تصفية الاستعمار والاوضاع المرتبطة به واقامة سلطة الشعب تعتمد اولا واخيرا على الاف البنادق التي تحملها الاف الايدي المخلصة والثورية»

وحددت الجبهة الجديدة مواقفها محليا وعربيا وعالميا :

محليا : تعلن من تحليلها العلمي لمجمل التطورات والاوضاع ان الثورة المتاججة في المنطقة الجنوبية من عمان « ظفار » هي بداية لانطلاق شعبنا العظيم في مسيرته الطويلة من اجل حريته واسترداد حقوقه من مستغليه ومضطهديه ، تعلن الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي تاييدها المطلق ودعمها لهذه الثورة بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل في جميع المجالات وتعمل على تحقيق تلاحم الجبهتين لمحاربة العدو الواحد .

لقد كان لاستراتيجية الانسحاب البريطاني المزيف من المنطقة عام ١٩٧١ اثره في المشروع البريطاني لاقامة اتحاد الامارات والتي مات قبل ان يولد . ان فشل الاتحاد نتيجة للتناقضات القائمة بين المصالح الانجلو اميركية في المنطقة ليفرض عليها التفكير باسلوب يتلاءم ومتطلبات الوضع القائم ، وتثبت بريطانيا اوضاعها في المنطقة باسلوب اعطاء استقلالات مزيفة لعدد من الامارات « البحرين — قطر » وما زالت تفكر ضمن عقلية الاستعمار الجديد بتغيير البنية السياسية الحالية وايجاد حكام يستطيعون تنفيذ مخطط الاستعمار الجديد .

ان موقف الجبهة الوطنية الديمقراطية من كل المخططات الاستعمارية الجارية في المنطقة تعبر تعبيرا صادقا عن ارادة الجماهير الشعبية في رفض كافة هذه الاساليب وتطالب الجماهير بالوقوف بقوة السلاح في وجه هذه المؤامرات كما وتعلن موقفها الصريح من عملاء المخابرات المركزية الاميركية « غالب — طالب — سليمان — صالح الحارثي » والمتعاونين معهم انها مجموعة تاجرت بقضية الشعب العماني وتلاعبت بمقدراته واتخذته مصدر اثراء ونعتبرهم عملاء حقيقيين للامبريالية الاميركية ونحاربهم كما نحارب عملاء الاستعمار البريطاني واعوانهم . كما وان الجبهة تعلن موقفها من الجاليات الاجنبية على ضوء موقف هذه الجاليات من الثورة وتدعوهم للمشاركة ضد العدو المشترك ، كما ان الجبهة تعلن بانها ستضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه الوقوف في وجه الثورة والتعاون باي شكل مع العدو الاستعماري واعوانه او التجسس على الثورة ومناضليها لصالح اعداء الشعب والثورة ، ان الجبهة الوطنية الديمقراطية تفتح الباب واسعا امام القوى الوطنية التقدمية للقاء ثوري على ارض المعركة .

عربيا : ان ثورتنا لجزء من حركة التحرر الوطني العربي ، وهي تعلن تكاتفها مع القوى الثورية التقدمية وحركة المقاومة الفلسطينية التي تجابه الان اشرس انواع الاستعمار الاستيطاني الذي تدعمه كل القوى الاستعمارية في العالم وتؤيد الثورة الارترية وثورة عربستان .

عالميا : ان هذه الثورة هي جزء من حركة التحرر الوطني العالمي في اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، وان ثورة شعب فيتنام البطل الذي يقف اليوم امام اكبر دولة استعمارية امبريالية تذرقوهي الولايات المتحدة الاميركية ، ان هذه الثورة تضرب مثالا حيا لمعنى الصمود ولعظمة الحرب الشعبية الطويلة الامد . ان الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي تشجب التدخلات الامبريالية الاميركية في قمع حركات التحرر الوطني في كمبوديا ولاوس وفيتنام وتطالب المعسكر الاشتراكي بان يتخذ مواقف اكثر حزما لمساندة حركات التحرر الوطني . ان ثورات شعوب البلدان المتخلفة ضد الامبريالية والاستعمار يكمل بعضها البعض فلتتشارك هذه الثورات في حفر قبر الامبريالية العالمية » .

الرصاصات الأولى للثورة

الثوار يهاجمون ٣ مراكز هامة في عمان ويحتلون مركز « سيق » في الجبل الأخضر

اعلنت الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي في أول بيان عسكري لها انطلاق الرصاصات الاولى للكفاح المسلح في عمان ، وهذا نص البيان :

تحقيقا لارادة الجماهير وبناء على الاوامر الصادرة عن القيادة العامة للجبهة الوطنية الديمقراطية شنت ثلاث مجموعات من ثوارنا بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ هجوما مؤقتا على ثلاث من مراكز العدو الاستعماري معلنة بذلك بدء مرحلة جديدة من نضال شعبنا في عمان والخليج العربي . وقد هاجم ثوارنا المراكز التالية :

١ — مركز ازكي والواقع بين نزوى وسمائل .
٢ — مركز نزوى .
٣ — مركز سيق الواقع في اعلى نقطة من الجبل الاخضر .

وبناء على المعلومات الاولية التي وصلت عن نتائج المعارك التي فجرت المطلقة الاولى للبؤرة الثورية في جبال عمان الشماء ، فان نتائج المعارك كالتالي :

اولا : مركز ازكي : هاجمت مجموعاتنا المقاتلة مركز العدو وفاجاته بنيران كثيفة ومركزة افقدته القدرة على الرد والمقاومة وارتبكت قيادته وقواته بحيث استطاع ثوارنا السيطرة على ارض المعركة سيطرة كاملة حيث كبدوا العدو خسائر جسيمة في الارواح والمعدات ، وقد قدرت خسائر العدو كالتالي :

١ — قتل وجرح ٦ من قوات العدو بين جندي وضابط .
٢ — تدمير سيارتين احداهما لندروفر والاخرى بيدفورد كانتا محملتين بالذخائر .

وقد عادت مجموعاتنا الى قواعدها سالمة .

ثانيا : مركز نزوى : شنت مجموعاتنا المقاتلة هجوما صاعقا على مركز العدو وامطرته بوابل من نيران اسلحتها المختلفة ولمدة ثلاث ساعات حاول العدو خلالها ضرب طوق حول مقاتلينا الا ان ثوارنا افشلوا خطط العدو وفتحوا لهم ثغرة في الطوق استطاعوا الانسحاب من خلالها . وقد قدرت خسائر العدو في هذه المعركة بالتالي :

١ — ٤٣ بين ضابط وجندي من قوات العدو .
٢ — غنمت مجموعاتنا بعضا من سلاح العدو وابطلت مفعول شبكة من الغامه .

هذا وقد عادت المجموعات الى قواعدها حاملة معها اثنين من رفاقنا الذين قدموا دمهم زيتا لمشعل الثورة والتحرير .

ثالثا : مركز سيق : شنت مجموعاتنا المقاتلة هجومها المباغت على مركز العدو وفتحت عليه نيران اسلحتها من جميع الاتجاهات ، مما اربك قوات العدو وشل فعاليتها وجعلها تتخبط باحثة عن مخرج لها ينجيها من ضربات ثوارنا البواسل الذين استطاعوا السيطرة على ارض المعركة ، واحتلال المركز واسر من بقي من جنود وضباط العدو . وقد كانت خسائر العدو كالتالي :

١ — قتل وجرح ٦٧ من قواته .
٢ — اسر ٨٤ جندي وضابط كما دمرت باقي قوات العدو فرادا .
٤ — غنمت قواتنا كميات من السلاح والذخيرة .

هذا وقد عادت مجموعاتنا الى قواعدها حاملة معها اربعة من رفاقنا سقطوا على ارض المعركة وهم يحققون ارادة الشعب .

حقيقة مهمة اللجنة الرباعية في عمان

اوساط المقاومة ترى في مهمة اللجنة تدخلا بشؤونها الداخلية .

تلقت « الحرية » من عمان معلومات خاصة عن مهمة اللجنة الرباعية التي قرر الرؤساء والملوك العرب الذين اجتمعوا في ليبيا ، ايفادها للاردن ، وتقول هذه المعلومات ان مهمة اللجنة حددت في بندين :

البند الاول : العمل على تذويب المنظمات الفدائية في منظمة واحدة .

البند الثاني : التحري عن الدول العربية التي تساهم في تمويل بعض المنظمات ، والعمل على قطع هذه المساعدات عنها .

اما الجانب الثالث من المهمة، والذي يتعلق بايجاد حلول « توفيقية » بين النظام والمقاومة الفلسطينية ، فلم تعرف بنوده بشكل محدد .

وقد وصلت هذه المعلومات الى اللجنة المركزية لحركة المقاومة في عمان بعد عودة الوفد الفلسطيني الذي نقل رسالة من ياسر عرفات باسم اللجنة المركزية الى الرؤساء والملوك العرب.

وقال الوفد بعد عودته ، انه كان هناك تجاهل ملحوظ لوجهات نظره بصدد احداث الاردن الاخيرة ، وان رئيس الوفد فكر في بعض اللحظات بالانسحاب لولا حرصه على اسماع صوت المقاومة للجميع .

وذكر الوفد ، حسب معلومات « الحرية » الخاصة ، ان حديث الحكام العرب قد تركز في الجلسة التي خصصت لبحث الوضع في الاردن على ما سمي بسلبيات العمل الفدائي، — باستثناء الوفدين السوري والجزائري — ولم يشارك الوفد المصري في هذا النقاش .

هذا وقد عقدت اللجنة المركزية لحركة المقاومة اجتماعا خاصا في عمان لبحث مهمة اللجنة الرباعية سادها استياء واضح من مجرى المناقشات التي دارت في ليبيا ، ومن طبيعة مهمة اللجنة الرباعية .

وتقول المعلومات ان اللجنة المركزية رأت في مهمة اللجنة ، وخاصة على ضوء ما حدد لها من نقاط ، محاولة عربية رسمية للتدخل في شؤون حركة المقاومة ، واستقر الراي على ان اي حديث في هذه الشؤون الداخلية هو من مهمة منظمات حركة المقاومة فقط .

كذلك ذكر المجتمعون اثناء المناقشة بان المنظمات الفدائية قد بذلت جهدا ملحوظا ومتواصلا لتدعيم الوحدة الوطنية ، وهي ستتابع طريقها لبناء وحدة وطنية اكمل واشمل تنبع من واقع النضال الفلسطيني ، ولا تفرض عليه من فوق باوامر حكومات عربية . ولذلك فمن المؤكد ان ترفض اللجنة المركزية ان تخوض اللجنة الرباعية معها في حديث حول خطط قسرية لتحقيق وحدة وطنية شكلية .

وستطرح اللجنة المركزية لحركة المقاومة امام اللجنة الرباعية ، ان تجري تحقيقا داخل القصر الملكي في عمان عن الجهات التي امرت باطلاق المدافع على مخيمات اللاجئين ، وسببت هذا العدد الكبير من الضحايا .

ويسود الاعتقاد في اوساط حركة المقاومة في عمان ان القصر الملكي سوف يبذل جهودا حثيثة لاستعمال اللجنة الرباعية ومهمتها كورقة ضغط على حركة المقاومة .



من الخطط العسكرية .. إلى الحل السلمي

مهد محمد حسنين هيكل للقاء الانظمة العربية في طرابلس بمقال في « الاهرام » تحت عنوان : « هذه هي الازمة الحقيقية » أتى يشدد على المسافة الشاسعة التي تفصل ما بين معطيات الوضع العربي الراهن وشروط مواجهة ناجحة مع اسرائيل . وكان واضحا أن الغرض الرئيسي من هذا التشديد هو تبيان مدى ابتعاد آفاق ما يسمى بالمصطلح الرسمي : « الحل العسكري » للصراع العربي الاسرائيلي .

وكي يجسم هذا الابتعاد ويبرزه خاض هيكل في بحث مطول « لازمة الوضع العربي » كانت خلاصاته تتقاطع كلها وتلتقي عند المعضلة الرئيسية في رايه : فقدان التنسيق .

— « فالتنسيق على المستوى العربي الشامل مفقود » .

— « والتنسيق بين الدول ذات الاتجاه الاجتماعي والسياسي المتقارب ضعيف » .

— « والتنسيق بين الجبهة الشرقية والجبهة الغربية فاتر » .

— « والتنسيق بين منظمات المقاومة نفسها . معبأ بالالغام المدفونة والموقوتة » .

— « ... وتلك هي الازمة الحقيقية : غياب صيغة واضحة تتولى ترتيب القوى العربية في مواجهة الصراع مع العدو الاسرائيلي » .

هكذا نجح مقال هيكل في أن يطمس طمسا كاملا الحلقة الرئيسية والحقيقية في « أزمة الوضع العربي » : عجزه عن مجابهة شاملة مع الامبريالية وقصوره بالتالي عن شق طريق مواجهة ناجحة مع اسرائيل . هذا الطمس كان شرطا ضروريا لتعيين الاستنتاجات التي يراد للجماهير العربية أن تنتهي اليها وتضيع في دهاليزها : « الحل العسكري » بعيد ، وهو بعيد لا بسبب استمرار الوضع العربي مشدودا الى العلاقات الامبريالية التي تحتضن اسرائيل بل لان التنسيق بين القوى العربية مفقود . واذن فالامل كله معقود على جهود فنية لا بد أن تبذل لبناء الجبهة الشرقية ثم لتحقيق الترابط والتنسيق بينها وبين الجبهة الغربية . اما الجماهير العربية فما عليها سوى الجلوس في مقاعد المتفرجين وانتظار « صيغة واضحة تتولى ترتيب الوضع العربي الرسمي في مواجهة الصراع مع اسرائيل » . وهو انتظار يدرك هيكل ولا شك انه سوف يكون طويلا ، ففي مقاله اكثر من اشارة الى أن « التنسيق على المستوى العربي الشامل » يواجه مسائل صعبة ومعقدة . وفي دوامة الانتظار الطويل « لحل عسكري » تبدو افاقه بعيدة ، يصبح ممكنا تحضير الجماهير العربية لقبول الحل الاخر الذي تبدو احتمالاته الان اكثر وضوحا منها في اي وقت مضى . هكذا تتضح الوجهة الحقيقية لمقال هيكل .

مقدمات ونتائج

تلك الوجهة نفسها هي التي حكمت لقاء الانظمة العربية في طرابلس ورسمت له حدود نتائجه الفعلية .

لقد تم هذا اللقاء ، بمبادرة ليبية مصرية مشتركة ، في اعقاب تحركات كانت بدايتها قبل شهرين عندما توجه الرئيس عبد الناصر بندائه الى نيكسون في خطاب الاول من أيار الماضي . انذاك كانت المسالة المطروحة هي مسالة الدعم الاميركي المطلق لاسرائيل وضرورات مواجهته بموقف عربي قادر على أن يصيب الولايات المتحدة في صميم مصالحها في المنطقة العربية .

وقد اوفدت مصر ، بعد النداء ، مبعوثين الى جميع الانظمة العربية لاطلاعها على بواعث النداء وظروفه ، ولوضعها — كما قيل انذاك — أمام مسؤولياتها حيال الموقف الاميركي الممعن في تأييده الكامل لاسرائيل . وحين عاد المبعوثون من رحلتهم العربية الواسعة كان الغموض قد بدأ يلف المسالة كلها . ولم تستطع الجماهير العربية التي استمعت لنداء الاول من ايار معرفة حقيقة ما جرى داخل جدران الاجتماعات المغلقة ، ولم يكن امامها سوى تصريحات عاد بها كل موفد مصري الى عاصمة عربية مؤكدا « أن الاتفاق كان تاما في وجهات النظر لما فيه مصلحة القضية العربية » !

ثم كانت رحلة معمر القذافي الى المشرق العربي امتدادا وتتويجا للمبادرة التي بداها مبعوثو الجمهورية العربية المتحدة الى العواصم العربية . واهمية رحلة القذافي مستمدة من كونها اتت تعين حدود تلك المبادرة والنتائج التي يمكن أن تنتهي اليها .

ورغم أن ما سمي « بالمشروع الليبي » ظل لفظة غامضة تدور على نفسها في اخبار الصحف والوكالات ، فان خطب « رئيس مجلس قيادة الثورة » خلال تنقلاته بين بغداد وعمان ودمشق وبيروت فالقاهرة ، كانت تفصح عن وجهة التحرك ونتائجه المنتظرة . لقد دارت خطب القذافي وتصريحاته خارج الموضوع الذي كان مفترضا أنه الموضوع الرئيسي للتحركات التي انطلقت بعد نداء الاول من أيار . هكذا تكرست عملية طمس المسالة المركزية في الصراع العربي الاسرائيلي : مسالة المواجهة الشاملة مع أميركا — زعيمة المعسكر الامبريالي — كطريق وحيد للانتصار على اسرائيل . والمواقف التي عبر عنها « رئيس مجلس قيادة الثورة الليبي » لم تكن تكشف فقط عجز الانظمة المتقدمة عن طرح مسالة المواجهة الشاملة مع الامبريالية على نحو فعلي ، بل كانت تؤكد ايضا قصور بعض هذه الانظمة حتى عن المضي في طرح تلك المسالة لفظيا .

لقد أعادنا القذافي الى شعار « لا شرقية ولا غربية » ، وكان حريصا في خطبه العديدة على أن « يخص اليسار المتجه شرقا » بالنصيب الاوفر من الهجوم الذي اصاب بعض رذاذه « اليمين المتجه غربا » . كانت مواقف القذافي تعين بالفعل الحدود التي انتهت اليها الانظمة المتقدمة في المنطقة العربية على صعيد علاقتها بالامبريالية ، وهي حدود تجعلها عاجزة عن الاضطلاع بما كان من مهامها اصلا ، أي مقارعة الاستعمار .

تلك الحقيقة يجسمها بوضوح سلوك نظام كان يحشر نفسه حتى الامس القريب في طليعة الثوريين هو النظام الجزائري الذي لم يجد اخيرا حرجا في اصدار بيان مشترك مع الملك فيصل يطالب بجلاء كل الاساطيل الاجنبية عن البحر الابيض المتوسط ويساوي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية !

هذا العجز عن طرح مسالة المواجهة الشاملة مع الامبريالية على نحو فعلي (أو حتى على نحو واضح لفظيا) كان لا بد أن يجر الى سلسلة المواقف التي عبر عنها القذافي خلال رحلته بوضوح . فمن تسفيه شعار حرب التحرير الشعبية العربية ، الى الحديث عن المقاومة الفلسطينية التي يجب أن تنطلق من الداخل ، الى التمييز بين الفداء الصحيح والفداء غير الصحيح ثم تحذير الثورة الفلسطينية من أن تكون لها علاقة بالاوضاع العربية ، عبر ذلك كله كانت تتضح حدود « المشروع الليبي » والنتائج التي يرمي اليها .

فالمسالة ليست مسالة مواجهة شعبية عربية شاملة مع اسرائيل ومن هم وراء اسرائيل . وليس للجماهير دور يمكن أن تلعبه . والمقاومة الفلسطينية مطالبة بان تنكفىء على ذاتها كي لا تمارس على الوضع العربي تاثيرات يمكن أن تطلق حركة جماهيرية لا تكون الانظمة قادرة على ضبطها .

اذن...فلا يعود أمامنا من سبل المواجهة مع اسرائيل سوى العودة الى تعزيز بناء الجيوش واقامة الجبهة الشرقية وتحقيق الترابط بينها وبين الجبهة الغربية . هكذا تقلص التحرك المصري الليبي (وقد كان البعض يعول عليه لفتح معركة فعلية مع اميركا) بعد شهرين من توجيه النداء — الانذار الى نيكسون ، لينتهي بمقترحات تدور حول خطط عسكرية وعمليات تنسيق لا تمس مكامن العطل الحقيقي في الوضع العربي الرسمي . الا انه كان لا بد من المضي في مسالة « المشروع الليبي » حتى النهاية . فكان المهرجان الفخم الذي تقاطرت اليه وفود الانظمة العربية من المحيط الى الخليج للمشاركة باحتفالات الجلاء في طرابلس .

مهرجان الانظمة وقومية المعركة

والذين استمعوا الى خطب الرؤساء والمندوبين الذين تعاقبوا على الكلام في المهرجان الكبير ، استطاعوا أن يدركوا في لحظة كم هي شفافة تلك الحواجز المتصورة بين الانظمة العربية على اختلاف هوياتها واسمائها . لقد تقلصت تلك الحواجز في حرارة اللقاء الحاشد فاذا بنا امام خطب مشدودة كلها الى أرضية واحدة ، تكرر افكارا متشابهة وتستخدم حتى لفظية واحدة . لم يكن في المهرجان صوت نشاز ، فالكل يتحدث عن المعركة ، والكل يطالب بالتعبئة والتخطيط ، والكل يناشد امته العربية أن ترتفع الى مستوى المسؤولية . حتى عندما تكلم الباهي الادغم ، باسم النظام التونسي الذي كان مستبعدا حتى الامس ، لم نحس بان خللا ما قد حصل في نغمة المهرجان التي ظلت محتفظة بالايقاع نفسه منذ البداية حتى النهاية . وقد كان أمرا معبرا بالفعل أن يمتدح رئيس الحكومة التونسي ما لمسه لدى اخوانه المسؤولين العرب من حكمة وواقعية واصرار على خوض المعركة « بسلاح التخطيط والتصميم والتحرك في كافة الميادين » ومنها الميدان الديبلوماسي بالطبع !.

هكذا تكرس لقاء الانظمة العربية كلها في طرابلس تحت مظلة واحدة نسجت خيوطها من الشعار الليبي الذي نال ترحيب الجميع : قومية المعركة مع اسرائيل . فهذا الشعار الفضفاض قادر على أن يحتوي الجميع بين طياته : الانظمة الرجعية المتخلفة التي تحتضنها العلاقات الامبريالية المهيمنة في المنطقة ، والانظمة الاخرى المتقدمة التي لم تستطع كسر حلقة التخلف والتبعية للسوق الراسمالية العالمية فظلت قدرتها على مواجهة الاستعمار محدودة بحدود علاقاتها الاقتصادية الفعلية به . وبذا توفر لافتة « قومية المعركة » المخرج المناسب للجميع كي ياخذوا لانفسهم — أمام الجماهير العربية — مواقع في الصراع مع اسرائيل ، بعيدا عن الميدان الحقيقي لهذا الصراع : ميدان المجابهة الشاملة مع الامبريالية التي هي شرط الانتصار الحقيقي على العدو الصهيوني في النهاية .

ان مهرجان الانظمة العربية في طرابلس ، كان في حقيقته مهرجان الطبقات المسيطرة التي لا تستطيع المضي في معركة فلسطين حتى النهاية لانها لا تستطيع أن تربط بين هذه المعركة وبين الصراع الفعلي والحاسم مع الاستعمار الذي يحرث الارض العربية ويخترقها من المحيط الى الخليج ، ومنه تستمد اسرائيل قدرتها على قهر الشعب العربي وتكريس تخلفه . وتبقى وسائل تلك الطبقات المسيطرة في خوض ميدان الصراع مع اسرائيل قاصرة على ما يمكن أن يؤمن لها ولاء الجماهير العربية من ناحية ، وضبط حركة هذه الجماهير واجهاض اندفاعاتها من ناحية ثانية . وقد سار لقاء الانظمة العربية في طرابلس على هذه الجادة ، فاتت المعلومات التي نشرت عن نتائجه تتحدث عن « خطة للعمل المشترك في اطار مبادىء محددة في مقدمتها أن القتال هو الحل لتحرير الاراضي العربية المحتلة » . واعلنت مصادر عربية شبه رسمية « انه تم الاتفاق أيضا على أن يبدأ تنفيذ الخطة فورا في اجتماع يعقد خلال ايام قليلة ويتم على اعلى المستويات الفنية . وقد تحدد موعد هذا الاجتماع ومكانه بالفعل غير أن الراي استقر على أن يحتفظ بهما سرا في الوقت الحاضر » !.

باستطاعتنا ان نحدس هنا بما يمكن أن تكون تلك الخطة قد تضمنته . فالحديث عن تطوير الجيوش وعن التنسيق بين الجبهات ، هو الحديث الوحيد الذي تملك الانظمة العربية مقدرة على الخوض فيه وتعلل الجماهير بالامال المعقودة عليه . والخطة التي يجري الحديث عنها تحت هالة من السرية الشديدة لا يمكن أن تكون غير تكرار لخطط سبق وضعها والحديث عنها في مؤتمرات القمة المتتالية منذ الخرطوم حتى الان . وهي خطط كانت كلها قاصرة عن الخوض في أزمة الوضع العربي الحقيقية وعن تعيين وسائل النصر الفعلي على اسرائيل .

لجنة التدخل في شؤون المقاومة

ان قعقعة السلاح التي تتصاعد من بين سطور « الخطة » التي جرى تسريب انبائها الى بعض الصحف والوكالات لا تتناقض ابدا مع نغمة الحل السلمي التي انتظمت على ايقاعها خطى الانظمة العربية خلال الشهرين الماضيين . والذين تداولوا في أمر التنسيق بين جيوشهم وجبهاتهم حين التقوا في طرابلس ، لا بد انهم تداولوا ايضا في شأن التنسيق بين مواقفهم السياسية التي تقاطعت والتقت في الاونة الاخيرة عند نقطة مشتركة هي القبول بالحل السلمي . وليس بين هذا القبول وبين الحديث عن خطط عسكرية أي انقطاع او تناقض . فالعمل العسكري العربي الرسمي كان دائما وسيظل محكوما بحدود سياسية لا يستطيع اختراقها ، هي حدود الضغط على أميركا واسرائيل من أجل تحريك تصلبهما في تفسير قرار مجلس الامن الدولي . وفي المرحلة الراهنة من الجهود المبذولة لاكتشاف نقاط التقاء فعلية بين التفسيرين العربي السوفياتي والاسرائيلي الاميركي لقرار مجلس الامن ، تبدو استجابة الانظمة العربية لتحركات الحل السلمي اوضح من أن تخفيها خطط التنسيق العسكري التي يثار الضجيج حولها هنا وهناك.

هذه الاستجابة كانت الانظمة العربية قد أكدتها ، قبيل لقائها الاخير في ليبيا ، بموقف الصمت الذي مارسته حيال مؤامرة النظام الاردني على المقاومة الفلسطينية . وهو الموقف الذي تكرس في اجتماعات طرابلس بتشكيل اللجنة الرباعية الرسمية التي اوكلت اليها مهمة البحث في تنظيم العلاقة ما بين الحكم وحركة المقاومة في الاردن . ما الذي يمكن أن تنتهي اليه مثل تلك اللجنة الرباعية ؟ بل ما هو الغرض الحقيقي من تشكيلها اصلا ؟

ياتي هذا التدخل العربي الرسمي في شؤون حركة المقاومة ليتوج مؤامرة الصمت و « الحياد » المشبوه التي جوبهت بها مجزرة النظام الاردني ضد العمل الفدائي قبل ثلاثة اسابيع . ومن الصمت .. الى التدخل يظل الهدف واحدا لا يتغير : ضبط حركة المقاومة واحتواؤها وتصفية تاثيراتها على الوضع العربي .

ان الحديث الذي يجري الان عن تنسيق مطلوب بين المقاومة والنظام الاردني ، ثم بينها وبين « قوى المواجهة » في الجبهة الشرقية ليس له في الواقع سوى معنى وحيد : الحاقها بالوضع العربي الرسمي عسكريا تمهيدا لالحاقها به سياسيا . والالحاق السياسي معناه ربط المقاومة بحركة الحل السلمي وتهيئتها للانتظام في التسوية المنتظرة .

بين الخطط العسكرية وتحركات الحل السلمي

ان طبيعة المرحلة التي تم فيها لقاء طرابلس هي التي عينت له اطار تحركه وحدود نتائجه. لقد اتى هذا اللقاء في فترة يجتاز خلالها التوازن الدولي المتصل بالصراع العربي الاسرائيلي تطورات لم تتخذ بعد اية وجهة حاسمة .

— فالاتحاد السوفياتي ماض في تمسكه برفض التفسير الاميركي الاسرائيلي التقليدي لقرار مجلس الامن . وهو يعبر عن هذا الرفض باجراءات استهدفت تحويل الوضع العسكري في الجمهورية العربية المتحدة الى وضع ضاغط على واشنطن وتل ابيب وقادر على الصمود الدفاعي في وجه اية مغامرة اسرائيلية .

— والمبادرة الاميركية « الجديدة » لا تنطوي حتى الان على مقترحات جوهرية حاسمة باتجاه توفير اسس لقاء فعلي بين التفسيرين الاسرائيلي الاميركي والعربي السوفياتي لقرار مجلس الامن .

هكذا يبدو حوار الاوضاع الدولية حول الصراع العربي الاسرائيلي مشدودا بالفعل الى احتمالات متباينة لم تتكشف كل عناصرها حتى الان . ومن هنا تستمر حركة الانظمة العربية في تارجحها بين الخطط العسكرية من ناحية والاستجابات المبدئية لتحركات الحل السلمي من ناحية ثانية . وهو تارجح لا تناقض فيه ولا انقطاع لانه يستمد تماسكه دائما من حدود الفعل التي يملكها ضمن اطار التوازن الدولي المسيطر .

بعد المشروع الامريكي الجديد

هل تخطو إسرائيل الخطوة الحاسمة ؟

الطريقة التي اعلن بها روجرز رسميا نبأ المشروع الاميركي « الجديد » ، قد تكون اهم في دلالاتها السياسية من التفاصيل التي حرص وزير الخارجية على ابقائها طي الكتمان .

لقد أراد الوزير أن يوحي ، بلجوئه الى التحفظ شبه المطلق ، أن المبادرة الاميركية مختلفة هذه المرة عن سابقاتها ، وأن الحوار الدولي الناشط الان حول مسالة ايجاد حل سلمي للصراع العربي الاسرائيلي ليس مجرد استمرار لجهود السنوات الثلاث الماضية التي وصفها روجرز بانها كانت قليلة الجدية والجدوى . فالمبادرة الاميركية الجديدة ، كما حرص الوزير أن يوضح ، لا تقتصر على مجرد تسجيل موقف واعلان مشروع ثم انتظار ردود الفعل ، وهي الصيغة التي اتخذتها كل مبادرات واشنطن السابقة بصدد الشرق الاوسط . فحوار الاوضاع الدولية حول الصراع العربي الاسرائيلي لا يجوز أن يدور الان — برأي وزير خارجية واشنطن أيضا — علنا وعبر تبادل المواقف وردود الفعل أمام الجميع ، لان الاوضاع قد دخلت مرحلة من الجدية والخطورة تفرض أن يبقى اطار المبادرات سريا قدر الامكان .

فما هو مصدر الجدية والخطورة اللتين تحدث عنهما روجرز ومن خلالهما وصف المبادرة الاميركية بانها « مبادرة مهمة » ؟.

لقد تحدث الوزير هنا عن العوامل الجديدة التي طرأت بفعل تطور أشكال المساندة العسكرية السوفياتية للجمهورية العربية المتحدة قائلا : « ان وجود السوفيات والمعدات السوفياتية عامل جديد وعامل خطير جدا » .

وبصرف النظر عن الزاوية السياسية التي ينظر منها روجرز الى مسالة تطور أشكال المساندة السوفياتية لمصر ، فالراهن أن هذا التطور بدأ منذ فترة يلعب دورا هاما في وضع الولايات المتحدة — ومعها اسرائيل — أمام حالة تتسم « بالجدية » فعلا .

لقد مارس المعسكر الاميركي الاسرائيلي ، على امتداد السنوات الثلاث الماضية ، تصلبا كاملا يجعل كل مواقفه و « مبادراته » لحل ازمة الشرق الاوسط تدور حتى خارج نطاق الاعتراف المبدئي بقرار مجلس الامن . هذا التصلب كان يستمد مقوماته من عاملين رئيسيين :

الاول — ان الولايات المتحدة لم تكن تجد نفسها — طيلة تلك الفترة — حيال تهديد جدي يتناول مصالحها الاساسية والحيوية في المنطقة العربية . وقد كانت واشنطن تدرك حدود طاقة الحملة الكلامية التي شنتها عليها بعض الانظمة العربية والتي ظلت بعيدة عن أن تمس ايا من مواقع وجودها الفعلي في الشرق الاوسط .

والثاني — ان اسرائيل ظلت تتمتع — طيلة تلك الفترة أيضا — بتفوق عسكري اتاح لها حرية في الحركة كاملة لا يقف أمامها أي عائق جدي في أي بلد عربي .

من هنا شكل التصلب النهائي السمة الرئيسية لسياسة المعسكر الاسرائيلي الاميركي في تعامله مع الطرف العربي السوفياتي . ورغم كل المبادرات المسرحية التي كانت واشنطن تحرص على القيام بها بين وقت واخر « باتجاه السلام » فان أسراب طائرات الفانتوم — ومعها كل انواع المساعدات الاخرى — ظلت تتوافد على اسرائيل بغزارة لتشكل قاعدة تصلبها المتزايد . هذا التصلب بدأ ينتقل مع مطلع هذا العام الى مرحلة جديدة في مواجهته للوضع المصري بشكل خاص . فبدأت اسرائيل غارات متوالية في عمق اراضي الجمهورية العربية المتحدة كان واضحا أن الهدف منها اجبار مصر على التراجع سياسيا الى موقع القبول بحل سلمي تملي تفاصيله الشروط الاسرائيلية الاميركية وحدها .

هذا التطور الهام في خطة المجابهة الاسرائيلية الاميركية للوضع المصري ، كان يفرض ردا ناجما باتجاهين :

— فتح معركة فعلية وشاملة مع المصالح الاميركية في المنطقة العربية لا تقف عند حدود الحملات الكلامية والنشاط الديبلوماسي .

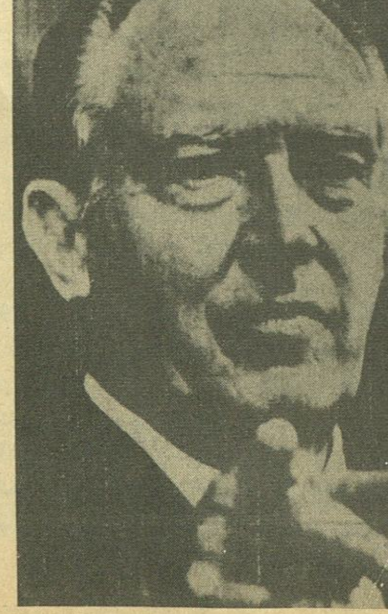
— وتجهيز الوضع المصري بوسائل عسكرية تجعله قادرا على الافلات من المصيدة السياسية التي تحاول اسرائيل بغاراتها في العمق جره اليها .

واذا كانت الانظمة العربية المتقدمة قد وقفت عاجزة عن شن حرب فعلية ضد الوجود الاميركي في المنطقة ، فان التجهيزات العسكرية السوفياتية الجديدة لمصر استطاعت ان تمنع اسرائيل من المضي في عمليات الضرب في العمق فتحول الطيران الاسرائيلي الى قصف جبهة القناة في محاولة لمنع امتداد التجهيزات الجديدة اليها . هكذا لعبت التجهيزات الدفاعية الجديدة التي بادر الاتحاد السوفياتي بتقديمها الى مصر ، دورها في تمكين الوضع المصري من الصمود في وجه التصعيد العسكري الاسرائيلي ، وافهام الولايات المتحدة أن التفريط به ليس واردا وأن الحل السلمي لن يتحقق تحت راية الشروط الاميركية الاسرائيلية وحدها .

هذا التطور الهام في المبادرة السوفياتية كان ولا شك عنصرا اساسيا ضاغطا باتجاه تليين التصلب الاسرائيلي الاميركي .

من أين تنبع أهمية المشروع ؟

واذا كانت الطريقة التي أعلن بها روجرز رسميا نبأ المشروع الاميركي « الجديد » قد أتت تعكس ثقل واثر العنصر السوفياتي الضاغط ، فان ما نشر من تفاصيل المشروع لا يسمح بالقول حتى الان أن المسافة التي كانت تفصل ما بين التفسيرين الاميركي الاسرائيلي والسوفياتي العربي لقرار مجلس الامن ، قد زالت نهائيا . فبنود المشروع التي تتناول الموضوعات الرئيسية : الانسحاب الاسرائيلي ، وصيغة المفاوضات المقترحة و « حقوق اللاجئين » ، ما تزال اقرب الى العموميات ، وهي تنطوي على ثغرات سوف تسمح ببروز خلافات هامة في المرحلة الاولى من الاتصالات الدولية الجارية الان .



وليام روجرز

وقد أتى الرفض المصري السريع (عكس الصمت الاردني والترحيب اللبناني الحذر) منسجما مع عناصر الوضع الاخيرة . فهذا الرفض يمكن أن يلعب دوره اولا في وضع العموميات التي تضمنها المشروع الاميركي على محك التوضيح . وهو صادر ثانيا عن كون اقتراح التراجع عن السويس (الصادر عن أميركا) ينسف جهودا مصرية سوفياتية ضخمة بذلت حتى اليوم لتثبيت خط الدفاع على القناة

هل يفقد ذلك كله المبادرة الاميركية الجديدة صفتها كجزء من حملة التمهيد لحل سلمي بدأت بوادر تنفيذه تتكاثف منذ أشهر ؟ كلا بالطبع . ولكن أهمية المشروع الاميركي لا يقررها الان مدى اقترابه او ابتعاده عن مواقف الطرف السوفياتي العربي وتفسيراته للحل السلمي . بل تكمن اهمية المشروع اساسا في كونه يعبر عن مرحلة جديدة يدخلها الان حوار الوضع الاميركي الاسرائيلي مع نفسه وفي مواجهة الطرف الاخر . وكانت مقدمات هذه المرحلة قد بدأت مع جولة سيسكو ثم تصاعدت باقتراحات غولدمان واعلان غولدا مايير موافقتها المبدئية على قرار مجلس الامن . وحين يأتي المشروع الاميركي الان مقترنا بتحفظات — ولو غامضة — حول عملية تسليم طائرات حربية جديدة لاسرائيل ، فان ذلك يحمل معنى لا يمكن اهماله هو أن قوى الحل السلمي تتزايد الان ضغطا ونفوذا داخل المعسكر الاميركي الاسرائيلي . هكذا يبدو حوار ذلك المعسكر مع نفسه متجها نحو « الاستقرار » على ارضية قرار مجلس الامن. ومن هنا يستمد المشروع الاميركي اهميته الراهنة كجزء فعلي من التحركات الناشطة ، عربيا ودوليا واسرائيليا ، باتجاه الحل السلمي . واذا كانت هناك حتى الان مسافات ما تزال تفصل بين مواقف الاطراف المعنية ، فان تلك المسافات لا تلغي ابدا حقيقة راهنة هي أن مؤامرة الحل السلمي تدخل الان ، بالمشروع الاميركي وبالمبادرات التي سبقته من كل جانب ، طورا يتميز بالفعل عن كل اطوارها السابقة .

ان اقتراب آفاق المؤامرة يضع المنطقة العربية الان على ابواب مرحلة سوف تستخدم خلالها كل اشكال القمع لفرض حل سلمي لن يتم — في كل الظروف — الا عبر تنازلات حقيقية من الجانب العربي وتنازلات اخرى وهمية يقوم بها الجانب الصهيوني .

ولو افترضنا أن الحل السلمي سوف ينفذ بالاستناد الى تفسيرات الانظمة العربية وحدها لقرار مجلس الامن ، فان نتائجه سوف تكون :

١ — هدر الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وتصفية قضيته .

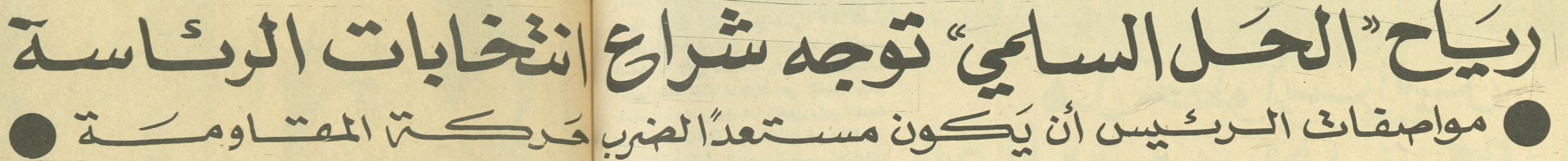
٢ — تكريس الكيان الصهيوني والسيطرة الصهيونية في المنطقة العربية .

٣ — ترسيخ المصالح الامبريالية التي سوف تكون طرفا رئيسيا في الصفقة المنتظرة ، وحجز الوضع العربي داخل العلاقات الاستعمارية المهيمنة عليه وقتل احتمالات الثورة فيه لفترة طويلة من الزمن .

تلك هي معاني الحل السلمي ايا كانت تفاصيله . ويبقى الامل باحباط المؤامرة معلقا على الجماهير العربية التي سوف تواجه قريبا أصعب فترات نضالها .







● مواصفات الرئيس أن يكون مستعداً لضرب حركة المقاومة ●

مع اقتراب موعد انتخابات رئاسة الجمهورية في لبنان ترتفع حمى النشاطات التي يقوم بها جميع المعنيين المباشرين والثانويين بهذه المعركة محليا وعربيا ودوليا . وكل الدلائل تشير الى أن نوعيه هذه النشاطات قد انتقلت الان الى مرحلة جديدة تتميز باشتداد الصراع فيما بين القوى الموجودة في الحلبة بما تمثله من تناقضات واهداف ..

ومن الواضح أن المعركة تدور ، بشكل رئيسي ، فيما بين فرقاء النظام الواحد مع ما يقف خلف كل فريق من قوى خارجية تفسح لها طبيعة الحكم القائم المجال واسعا للتدخل والتاثير الفعال على النتائج . ولهذا السبب بالذات فان دور الجماهير الشعبية والتنظيمات اليسارية والتقدمية يبقى محدودا جدا ، من حيث قدرتها في التاثير العملي على صياغة النتائج المباشرة للمعركة الدائرة ، وذلك بشكل خاص ، بالنظر الى ضعف مواقع هذه التنظيمات بالقياس الى تطورات المرحلة الراهنة ومتطلباتها ، وتفرق شمل القوى التقدمية واليسارية وقصورها التنظيمي والفكري عن الاضطلاع بالدور الطبيعي المفترض أن تقوم به ... كما تعود بعض أسباب هذا الواقع الى طبيعة التركيب الطبقي والسياسي للنظام ونوعية العلاقات السائدة فيه التي من شانها أن تبعد الجماهير وطلائعها التنظيمية عن مجالات التاثير السياسي الفعال . وواضح أن حصر حق انتخاب رئيس الجمهورية باعضاء مجلس النواب بدلا من الاقتراع الشعبي المباشر هو احد اشكال هيمنة الطبقة الحاكمة على الحياة السياسية .

على أن ، مع ذلك ، ثمة عاملا مهما طارئا سيكون له تاثير كبير هذه المرة ، ليس على نتيجة الانتخابات المباشرة ، بل على كيفية التحضير والاعداد لهذه المعركة والمهمات التي يطلبها النظام والقوى العربية والدولية المؤثرة عليه بدرجات متفاوتة، من الرئيس المقبل .. هذا العامل يتمثل في الموقف من حركة المقاومة الفلسطينية والمعركة المصيرية مع اسرائيل والجهود الدولية — ولا سيما جهود الدول الكبرى — المبذولة من اجل تحقيق « التسوية السلمية » للقضية الفلسطينية انطلاقا من قرار مجلس الامن المتخذ في خريف عام ١٩٦٧ . ولم يبق سرا أن الانظمة العربية — على الرغم مما يصدر عنها من تصريحات معاكسة — تقف عمليا وبدرجات متفاوتة في موقف الرضوخ لمبدأ « التسوية السلمية » .

دور حركة المقاومة والجماهير

ولكن القوى المختلفة العاملة من اجل تحقيق هذا « الحل » والضاغطة بكل ما تملك من وزن ونفوذ من اجل فرض ارادتها ، تجابه عقبة رئيسية تتمثل في حركة المقاومة الفلسطينية، ومعها الجماهير العربية في كل مكان ، التي تعلن بجميع فصائلها رفضها الحازم للحل المنبثق من قرار مجلس الامن وتؤكد تصميمها على متابعة مسيرتها الكفاحية المسلحة حتى التحرير الكامل للارض العربية الفلسطينية والقضاء على كيان الدولة الاسرائيلية .

وفي ضوء التطورات والتحركات السياسية النشطة على صعيد العمل من أجل تحقيق « التسوية السلمية » يبدو واضحا أن المواصفات المطلوبة من رئيس الجمهورية المقبل هي أن يكون مستعدا للقيام بالدور المطلوب من لبنان على صعيد المشاركة العملية في الخطة الكبرى الرامية الى ضرب حركة المقاومة ، ولا سيما في المناطق الاساسية التي تتواجد فيها وتشكل قوة ضاربة ، أي في الاردن ولبنان . وان ما جرى في الاردن في منتصف هذا الشهر من صدامات دامية قادتها الرجعية الاردنية الحاكمة وانتهت بتراجع الحكم العميل مؤقتا ، ليدل بجلاء على ابعاد المؤامرة التصفوية ضد حركة المقاومة المطلوب من الرئيس المقبل اشراك لبنان في تنفيذها . وليس بدون مغزى بالطبع علامات عدم الرضى التي قابلت بها اوساط الحكم اللبناني اضطرار الحكم الاردني للتراجع المؤقت عن تنفيذ مؤامرته لتصفية العمل الفدائي بتاثير ضراوة المقاومة التي ابدتها الحركة الفدائية وادت الى سيطرتها على عمان والمدن الاخرى الرئيسية. كما أن سكوت الانظمة العربية عن المؤامرة في الاردن أمر لا يمكن اغفاله لدى تقييم المواقف العربية تجاه مسيرة « الحل السلمي » .

ومن المهم الانتباه الى حقائق اساسية عن الدور المطلوب من النظام اللبناني القيام به . فالدولة اللبنانية من عام ١٩٤٨ حتى الان حافظت على وضع خاص بالنسبة لصراع الانظمة العربية مع اسرائيل والحروب التي وقعت خلال هذه الفترة . وحتى هذه الساعة ، ورغم ما تعرضت له الاراضي اللبنانية من اعتداءات اسرائيلية متكررة مختلفة الحجم والعنف ابتداء من العدوان الاسرائيلي على مطار بيروت حتى الهجوم الاخير الكبير على منطقة العرقوب ، لا يزال النظام اللبناني يعلن تمسكه باتفاق الهدنة المعقود عام ١٩٤٨ الذي اعلنت اسرائيل مرارا انه اصبح لاغيا ولا تعترف به .

ولكن الدور الهامشي الذي حافظ عليه النظام اللبناني بالنسبة للصراع العربي مع اسرائيل يصبح دورا رئيسيا على صعيد مؤامرة تصفية المقاومة الفلسطينية التي اصبحت قوة ضاربة متنامية باستمرار على ارضه . ومن المعروف أن في لبنان قرابة ٤٠٠ الف مواطن فلسطيني معظمهم في المخيمات . وهذا الحشد البشري الذي تدرب جميع القادرين فيه على حمل السلاح ووسائل المقاومة ، وحصل على الاسلحة الخفيفة المختلفة ، اصبح يشكل القاعدة المتينة لفصائل الفدائيين الضاربة في مناطق الحدود وسواها ، والقوة الفاعلة التي تحمي ظهرها خلال الاصطدامات مع السلطة . كما أن ثمة سندا اخر مهما لحركة المقاومة يتمثل في الحركة العفوية للجماهير الشعبية اللبنانية، وفي بعض المنظمات التقدمية واليسارية . وهناك مئات الشباب اللبنانيين يحملون السلاح ويعملون جنبا الى جنب مع منظمات المقاومة الفلسطينية مؤكدين بذلك الصلة العضوية بين المقاومة والجماهير الوطنية والتلاحم فيما بينهما .

وعلى هذا الاساس يمكن فهم الدور المعد للنظام اللبناني في مجال تصفية حركة المقاومة. فهو يختلف عن دوره الهامشي التقليدي تجاه القضية الفلسطينية . فمن اجل تحقيق « التسوية السلمية » ينبغي ضرب المقاومة وتصفيتها .. ولكي يمكن تنفيذ هذه المؤامرة لا بد من اسناد دور رئيسي للنظام اللبناني حيث يشكل الفدائيون والمواطنون الفلسطينيون المسلحون قوة ضاربة اساسية في الارض اللبنانية .

ظاهرات تسترعي الانتباه

ولكن فصائل النظام المختلفة لم تغفل أمر التحضير الجدي للصدام الحاسم مع المقاومة . وفي هذا الضوء ثمة ظاهرات عدة تسترعي الانتباه :

● العمل بشكل دؤوب على اثارة الشقاق بين حركة المقاومة والجماهير اللبنانية ، واستغلال اخطاء المقاومة من اجل هذه الغاية .

● القيام بحملة موجهة ترمي الى تشويه سمعة المقاومة الفلسطينية وتصويرها بانها حركة مرتزقة ليست في مستوى المهمة التي تعلن أنها تضطلع بها .

● تحميل نتائج الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على قرى الحدود والخسائر البشرية والمادية التي تنزل بالسكان للوجود الفدائي في المنطقة كما لو أن الدولة لا واجب عليها في حماية الحدود والدفاع عن السيادة .

● تشجيع سكان الحدود على النزوح الى الداخل بغية افراغ القرى الامامية من السكان ، وبالتالي تسهيل مهمة العدو في التحرك بحرية لضرب قواعد الفدائيين .

● خلق تشكيلات لبنانية مسلحة في المناطق والاحياء مرتبطة ببعض اجهزة السلطة تحت شعار « دعم » العمل الفدائي « هنا » والوقوف في وجهه « هناك » ، وذلك تبعا للحساسيات المحلية المعروفة . ولكن المهمة الاساسية لجميع هذه التشكيلات المسلحة واحدة وهي المساعدة على تنفيذ خطة ضرب المقاومة عندما تاتي « كلمة السر » ، كما أن لهذه التشكيلات المسلحة دورا ملحوظا أيضا في معركة انتخابات الرئاسة اذا ما تطلب الامر القيام بدعم « شعبي » للمرشح الشهابي « المنقذ » ضد خصومه داخل النظام الواحد .

ومع ذلك فالدولة لا تتخلى ابدا عن اسلوبها التضليلي باعلان تاييدها الكلامي لحركة المقاومة تبعا لما تتطلبه سياسة التوازنات السياسية والطائفية وخداع الجماهير المتعاطفة مع الفدائيين . هذا ومن المفيد الاشارة الى عدة وقائع معبرة جرت على الصعيد اللبناني لا يخفى الترابط فيما بينها على الرغم مما توحيه في المظاهر من دلالات تختلف عن المواقع التي صدرت عنها :

● لقد ادت حركة الامام الصدر ودعوته ابناء الجنوب للزحف الى العاصمة و « احتلال القصور » ، وذلك احتجاجا على اهمال الدولة لمنطقة الجنوب ، الى تشجيع الهجرة من المنطقة على نطاق واسع . وقد وقفت اجهزة الدولة الى جانب هذه الدعوة التي كان ظاهرها دعم العمل الفدائي وتشجيع الجنوبيين على الصمود ، بينما ادت في الواقع الى المساعدة على تنفيذ خطة افراغ المنطقة من السكان وتحميل الفدائيين مسؤولية الخسائر التي انزلتها اسرائيل بالاهالي . وعلى الصعيد المطالب المباشرة للجنوبيين لم تؤد الحملة الى اية نتيجة . ذلك أن مبلغ الـ ٣٠ مليون ليرة الذي قررت الحكومة تخصيصه للمنطقة لم يتأمن منه سوى مليونين فقط فضلا عما رافق ذلك من كلام فارغ وخطوات مسرحية كتاليف « مجلس الجنوب » مثلا .

● قيام كامل الاسعد فيما بعد بخطوة مماثلة حيث دعا الى مهرجان اقيم في النبطية تحت شعار « دعم » العمل الفدائي اراده أن ياتي تاكيدا لزعامته المفككة وردا على زعامة الامام الصدر الجديدة واسنادا لمعركته مع الاجهزة الشهابية . ولكن « الزعيم الوائلي » لم يستطع تحقيق اهدافه .

● وجه بيار الجميل مذكرة الى الحكومة طالب فيها برفض الوجود الفدائي والغاء اتفاق القاهرة .. ولكنه مع ذلك لم ينس أن يعلن وقوفه مع العمل الفدائي « الصحيح » الذي ينبغي عليه أن يتوقف نهائيا في لبنان ويحط الرحال داخل الارض المحتلة ..

● كما قدم الوزير الشهابي جوزيف ابو خاطر مذكرة بالمعنى نفسه قال فيها أن القضية الفلسطينية لا تجني شيئا من وجود العمل الفدائي في لبنان .

● اتخذت الحكومة قبيل احداث الاردن الاخيرة قرارا بمنع الفدائيين من توجيه صواريخهم عبر الحدود الى داخل اسرائيل ، ولكن فشل المؤامرة على حركة المقاومة في الاردن حمل السلطة اللبنانية على التراجع عن محاولة تنفيذ قرارها الذي رفضته المنظمات الفدائية .

● لفت الانتباه في تشييع موكب احد الشهداء الفدائيين بالاسبوع الماضي في مدينة صيدا أن اعضاء المنظمات الفلسطينية خرجوا من مخيم « عين الحلوة » بدون سلاح ، وعندما وصلوا الى مدخل المدينة كان بانتظارهم تشكيل لبناني في لباس الفدائيين ومسلح بالرشاشات ومعروف أنه مرتبط بالسلطة وقد انضم الى موكب التشييع مثبتا أن قرار الدولة بمنع حمل السلاح جهارا لا يشمل هذه الفصائل المرتبطة بالسلطة .

قنابل دخان يتبادلها المتصارعون

اما على صعيد النشاط الفعلي للقوى المتصارعة حول منصب رئاسة الجمهورية فلم تتضح بعد معالم الحدود الفاصلة بين الاطراف المختلفة . فاجواء الغموض والمناورات وقنابل الدخان المتبادلة لا تزال تسيطر على جميع التحركات الجارية .

ومع أن الاسماء المطروحة ، والتي تطرح نفسها كثيرة ، فان المرشحين الفعليين ما زالوا قلة . وحتى الان يبدو أن التنافس الرئيسي قائم بين فؤاد شهاب مرشح الاجهزة والقوى الشهابية الضاربة ، وبين المعارضين التقليديين كميل شمعون وريمون اده . وتقول اوساط كتلة « الحلف » الثلاثي — الوطنيون الاحرار والكتلة الوطنية — أن اعلان ترشيح شمعون او اده رهن باعلان فؤاد شهاب ترشيح نفسه رسميا . وتقول بعض الاوساط ان الحلف الثلاثي يهدف من وراء التلويح بترشيح احد قطبيه في حال اعلان ترشيح شهاب ، الى محاولة قطع الطريق على ترشيح هذا الاخير وبالتالي تمهيد الطريق للاتفاق على مرشح « حيادي » يرضي « المجميع » ، وحتى الان لا يزال شهاب محتفظا بصمته بانتظار اللحظة المناسبة والظروف الملائمة التي يجري العمل بنشاط من أجل توافرها محليا وعربيا ودوليا. وهناك تلويح الكتائب بترشيح بيار الجميل ولكن ذلك لا يبدو جديا . وفي راي المطلعين أن هذا الترشيح مؤهل للتجيير في أي وقت لمصلحة فؤاد شهاب .

على أن بين العوامل الحاسمة في مجال بلورة نسبة القوى في المعركة الموقف النهائي الذي سيتخذه كمال جنبلاط . ومع أن وزير الداخلية اعلن أنه يرشح اللواء السابق جميل لحود — وتبنى ذلك فيما بعد الحزب التقدمي الاشتراكي وكتلة النضال البرلمانية — فان أمرا نهائيا لم يقطع بعد في هذا الصدد .

وقد استرعت الانتباه الزيارة التي قام بها جنبلاط مؤخرا للقاهرة ومقابلته للرئيس عبد الناصر وما رافق ذلك من معلومات تقول أن وزير الداخلية يسعى لاقناع القاهرة بدعم مرشح غير شهاب للرئاسة .. وقد استانف جنبلاط بعد عودته من القاهرة ، وتصريحه بأن « الراي العام المصري » ايد مواصفاته للرئيس المقبل ، حملته على الاجهزة الشهابية دون أن يتعدى ذلك نطاق « حرب الخنادق » الى خوض المعركة الفاصلة مع هذه الاجهزة .

وثمة علامات كثيرة تبين أن جنبلاط لم يتخذ قرارا نهائيا بعد بالوقوف ضد ترشيح فؤاد شهاب بدليل انه لا يزال يربط مسالة تحديد موقفه من هذه المسالة بموافقة الحكومة والبرلمان — المقصود الاجنحة الشهابية — على مشاريعه المتعلقة بالغاء المراسيم الاستثنائية الخاصة بصلاحيات وزارة الدفاع والقضاء العسكري والمناطق العسكرية . ويوم الاربعاء الماضي هدد وزير الداخلية بالبدء في محاربة المرشح الشهابي على الصعيد الشعبي اذا لم تحقق مشاريعه قبل نهاية هذا الشهر .

ولكن يبدو من المستبعد أن يقر الجناح الشهابي في الدولة — على صعيد الحكومة والبرلمان — المشاريع الجنبلاطية ، لان ذلك يعني تجريد الشهابية من صلاحيات هي بامس الحاجة اليها لتثبيت نفوذها .. وفي هذا الضوء يمكن الافتراض بأن جنبلاط سائر نحو القطيعة النهائية مع الشهابية في حال اصراره على موقفه ورفضه عرض رئيس الحكومة بالموافقة على هذه المشاريع معدلة ، اي بعد افراغها من النقاط الجوهرية .

مواصفات جنبلاط للمرشح العتيد

ويبقى السؤال بعد ذلك : من هو المرشح النهائي الذي يقترحه جنبلاط ويسعى لاقناع القاهرة ودمشق به ؟ نقول ذلك على اساس ما يعتقده بعض المطلعين من أن اعلان وزير الداخلية ترشيح اللواء لحود ليس قرارا نهائيا وانما هو ضمن نطاق قنابل الدخان المتبادلة في المعركة .

ولكن مهما يكن من أمر فلا يجب أن يسود أي وهم حول امكانية تجريد معركة رئاسة الجمهورية عن النطاق التقليدي الذي تجري ضمنه والشروط التي تحكمها واعطائها ابعادا أخرى لا يمكن أن تتوافر في ظل النظام الراهن والظروف الحاضرة .

واذا لاحظنا واقع كون البرلمان هو صاحب الكلمة الفصل في اختيار الرئيس المقبل ، نجد أن نسبة توزع القوى بين النواب الـ ٩٩ — مع اليقين أن هذا التوزع ليس نهائيا وبالامكان تعديله بوسائل وضغوط لا تخفى انطلاقا من نوعية هؤلاء النواب وانتمائهم الى الطبقة

البقية على الصفحة — ١٥ —

بقلم : حسن فخر

معركة رئاسة الجمهورية

"السلطة الوطنية" التي لاينتخبها الوطنيون!

في تاريخ النظام السياسي اللبناني ، كانت رئاسة الجمهورية دوما مشكلة صعبة ، معقدة ، ولا يفسر ذلك ، الدور الكبير الذي يلعبه رئيس الجمهورية في توازن السلطات ، اذ ان الرئيس لا يحكم فقط وفق النصوص الدستورية ، بل انه لا يحكم بصورة أساسية وفق هذه النصوص ، التي تخضع لضغط القوى السياسية والطبقية الفعلية في البلد . وقد كانت معركة الرئاسة حتى اليوم فرصة متكررة تكشف فيها علاقات القوى هذه عن هزالة بنيانها ، وضعف اسسها . فكل معركة تبدو وكانها تكرار لمحاولة البحث الاولى ، تلك التي بدات مع الاستقلال ، عن قواعد توازن او « ميثاق » بين فئات عاجزة عن أن تتجاوز التعايش والاحلاف المفككة والانية ، لتبني تحالفا واسعا ومتماسكا .

وهذا ما يفسر ظاهرة التجديد التي صاحبت معارك الرئاسة منذ البدء ، منذ الرئيس « المستقل » الاول عام ١٩٤٩ . ففي نهاية كل ولاية كانت تنشب ازمة تخض الحياة السياسية اللبنانية (والحياة السياسية اللبنانية تعني صلات الوجهاء فيما بينهم : وجهاء الطائفية المحلية العائلية) . عام ١٩٤٩ ، كان بشارة الخوري ، وحوله رياض الصلح وأحمد الاسعد ، يملك قوة استطاعت فرض تجديده وتعديل الدستور الذي ينص على الست سنوات لا تزيد ، مع تقييد التجديد وحصره في رئيس الاستقلال الاول . وبالطبع ليست القوة قوة بشارة الخوري الفردية ، او قوة حلفائه . ففي الكتلة الحاكمة ، التي تلخصها الاسماء الثلاثة ، تلتقي القوى التي «صنعت» الاستقلال ، وهي قوى لا تتحدد طبقيا فقط : تحالف اقطاع سياسي وراسمالية تجارية ، بل تتحدد طائفيا ومحليا : المحور الماروني — السني ، ومحور جبل لبنان — بيروت . مما يعني أن يسيطر التحالف أو المحور على عناصر ثانوية ويضبطها : ففي الدائرة المارونية مثلا ادت صيغة التحالف الى لجم الاتجاه الادوي المرتبط بفرنسا ، كما ادت الصيغة نفسها الى لجم الفريق الطرابلسي في الدائرة السنية وهو فريق وثيق الارتباط بسوريا .

ما هي السياسة التي يمكن أن تنتج عن هذا النمط من التحالفات ؟

لا يمكن لهذه السياسة أن تكون « وطنية »، اي أن تنتظم ضمن مخطط عام مصالح مجمل الفئات التي يتالف منها التحالف . ولو أمكن ذلك لادى الامر الى تشكيل تجمعات ثابتة ذات برامج محددة وأساليب في الادارة والتنظيم، وهذه التجمعات هي الاحزاب الوطنية (التي تشمل الوطن كله) . لكن من الواضح أن لبنان لا يملك احزابا وطنية ، وأحزاب عناصر التحالف الحاكم ليست الا التجمع الطائفي — المحلي الذي يرتبط بالزعيم (١) ، وعندما يبلغ هذا التجمع بعض الاتساع وتتكون في الطائفة فئات جديدة ، غالبا ادارية ومثقفة ، يدخل التفاوت على التجمع ، وبالتالي التناقض الجزئي : يولد الشكل العصري عند ذاك ليحل هذه التناقضات . ان فقدان الاحزاب يعني ، في لبنان ، تشكل قطبين متنافرين للعمل السياسي: الاول محلي ، ويقوم على مصالح المنطقة أو حتى الدائرة الانتخابية ، يحاول تلبيتها وبالصورة التي يفهمها اهل المنطقة مباشرة ، أي بصورة وظائف وطرق وماء ... والثاني خارجي ، ويقوم على صلات عربية وعالمية . ولا قاسم مشترك بين القطبين غالبا سوى الجذور الطائفية . فاقتسام الوظائف والاعتمادات يرتكز الى اساس طائفي لا يناقش .

اما الارتباطات العالمية والعربية ، فهي وان فقدت الصفة الملزمة والمكرسة التي كانت تملكها في القرن التاسع عشر (الموارنة : فرنسا ، الارثوذكس : روسيا ، السنة : الاستانة ..) لم تتحرر تماما منها . فغلبة الارتباط العربي على العالمي ، او العكس ، ما زالا يخضعان في نهاية المطاف ، للمصدر الطائفي ومقياسه .

ما هو مصير السياسة « الوطنية » بالمعنى الذي حددناه ؟

تتحول السياسة الوطنية الى حصيلة التوازن ، أي صراعات وتناقضات السياسة الطائفية — المحلية والارتباطات العربية والعالمية . هذا التذبذب المستمر ، والتارجح بين أطراف مفككة لا تملك لحمة ولا تقوى على صياغة خط ما ، في أي ميدان من الميادين ، هذا الفتات الذي لا يتعايش الا بفعل ضغوط خارجية .. يطلق عليه اسما منفوخا : « الميثاق الوطني » ، الذي يصبح مرادفا في رأي عدد كبير من اللبنانيين لوجود لبنان نفسه . وكل خرق لصيغة الفتات التي قارنها موريس دوفرجيه في مقدمته لاطروحة شارل رزق (مدير عام وزارة الانباء منذ سنوات) بالعقود والاتفاقات القبلية ، كل خرق يبدو خروجا على « لبنان » ويفرض على الخوارج الانتماء الى تنظيمات سرية تقع تحت طائلة القانون . ولكن ذلك ادى فيما ادى اليه ، الى عجز التحالف الحاكم عن تشكيل نواة سياسية متجانسة لا تتجاذبها المصالح المحلية الضيقة والارتباطات الخارجية بصورة تعرضها دوما للتفكك . كما أدى الى انعدام توزيع العمل السياسي الذي يسمح لفئة تنتمي الى الادارة او الى اجهزة الاحزاب بأن تعمل

١ — لم ينجح زعيم شعبي في تشكيل حزب مماثل للكتائب او الحزب التقدمي الاشتراكي . فالشيعة هي اخر فئة طائفية نمت في وسطها عناصر مثقفة ، تجارية ، ادارية . مما يفسر تأخر المجلس الملي . و « حركة التوعية » الاسعدية تدخل في نفس الاطار .

«السلطة الوطنية» التي لاينتخبها الوطنيون!

بصورة مستقلة نسبيا عن الضغوط المحلية الضيقة ، بينما تنصرف الفئات البرلمانية الى معالجة هذه الضغوط بصورة اكثر مرونة .

في هذا الوضع ، يمثل رئيس الجمهورية طوال ست سنوات السلطة العليا ، أي السلطة الوطنية . لكن السلطة الوطنية ، كما رأينا ، هي حصيلة ضغوط متباينة ، متناقضة ، تشد في كل الوجهات . وكلما طرأت مشاكل جديدة على الوضع ، داخلية كانت أم خارجية ، اختلت رئاسة الجمهورية وتعرض توازن القوى السياسي لخضة تضع البلد على شفير الحرب الاهلية التي تشكل باستمرار افق العلاقات السياسية اللبنانية . فقد أدى تسلط الفريق الخوري على الحكم ، واستبعاده للعناصر الاخرى ، بالاضافة الى دخول السياسة الاميركية الى الشرق الاوسط وحلولها محل الاستعمار الانكليزي العاجز ، الى ازمة لبنانية طالت مباشرة حكم بشارة الخوري ، فاطاحت به عام ١٩٥٢ اثر اجماع مؤتمر دير القمر والاضراب العام الذي دعا اليه . وانتهت ظاهرة توسع القطاع التجاري المصرفي ومحاولة كميل شمعون ترتيب قواعد الاقطاع السياسي التقليدي ، بالاضافة الى مد الحركة الوطنية العربية التي اطلقها تاميم قناة السويس عام ١٩٥٦ ، الى حرب ١٩٥٨ الاهلية. ولم تؤد ازمة التجديد صيف ١٩٦٤ الى انفجار حاد لانحصار الصراع في دائرة داخلية كانت هي محور الصراع : استمرار انتقال مركز الثقل في التقرير السياسي الى سلطة تملك بعض الاستقلال عن الاقطاع السياسي ، وتستطيع تاطير رأسمالية نمت على صورة البلد ، دون ضابط يقيها نتائج الازمات الحادة كتلك التي عصفت بها خريف ١٩٦٦ مع كارثة انترا .

في كل الازمات السابقة كانت ازمة السلطة « الوطنية » نتيجة تقاطع تحولات داخلية (يتعرض لها الطرف الغالب في السلطة السياسية ، وهو الوجهاء التقليديون) وتحولات اخرى عربية (بعضها ناتج عن اثر عوامل عالمية) . وليست هذه الظاهرة مجرد حدث يتكرر : فتكراره يدل على نوع البنية السياسية التي خلفها التقسيم الاستعماري للمنطقة العربية ، وبقاء العلاقات السياسية في دوامة مخلفات الاستعمار .

في ضوء ما سبق ، تبدو انتخابات صيف ١٩٧٠ غريبة . رغم أن الزمن الذي بقي لانتخابات الرئاسة لا يتجاوز الاسابيع القليلة ، ورغم أن الصراعات الداخلية والخارجية حادة ، فان البوادر لا تشير مطلقا الى معركة عنيفة . حتى أنه ليس في الساحة مرشح معلن وقاطع واحد . فالاسماء التي تتردد كلها اسماء مشروطة ، لا تأمن مفاجأة مرشح اللحظة الاخيرة الذي ينتخب باكثرية ساحقة لا تقل عن الـ ٩٤ صوتا ، رغم انه ليس مرشح احد (هذا ما حدث مع الرئيس الحالي) . مما يرجع ليؤكد محل رئاسة الجمهورية من تطور الاوضاع اللبنانية : فرغم أن الرئاسة تجر الى تنفيذ خطوات تفرضها الحاجات الجديدة ومصالح الفئات الغالبة في النظام ، فهي ليست نتيجة تبلور هذه الحاجات وهذه المصالح . ولعل التنافر المتزايد في التكتلات الداخلية ، ووطاة العامل العربي ، هما السمتان المميزتان للمعركة الحالية .

بعد انتخابات ربيع ١٩٦٨ ، اصيب التكتل الشهابي بنكسة اولى جعلت المجلس النيابي يفلت من القبضة المحكمة التي كانت تشد

بشارة الخوري

المجلس الذي انتخب صيف ١٩٦٤ ، فالجبهة الديمقراطية البرلمانية التي شكلت العمود الفقري للقاعدة النيابية الشهابية تضاءلت من قرابة الخمسين نائبا الى اكثر من عشرين بقليل ، مما جعل من انتخابات رئاسة المجلس (التي يحرص عليها الشهابيون) تمارين مرهقة في جمع الكتل المتناثرة ، المشتتة ، وشراء النواب ذوي الصلات الواهية بكتلهم — الام . ولم ينتج عن عودة الحياة البرلمانية الى نوع من الاستقلال ما ينتظره دعاة البرلمانية الكذبة ، امثال ريمون اده : لم ترجع الحياة الى اوصال الجسد المشلول . ولم يتحول المجلس النيابي الى المجال الذي تتواجه فيه المصالح والاتجاهات. حتى التكتلات النيابية الواسعة ، كالحلف الثلاثي ، لم تصمد لتباين المصالح والارتباطات: فبعد سنة ونصف السنة من الانتخابات النيابية الظافرة ، وتجاه ازمة تعليق الحكم سبعة اشهر على اثر ٢٣ نيسان ١٩٦٩ ، تفرقت اطراف الحلف . كذلك لم ينجح تجمع الوسط في الاحتفاظ بوحدته : بعد أن ابعد الموقف من العمل الفدائي سليمان فرنجية وكتلته ، انتزعت الوزارة الاخوين الزين. بينما تضاءلت كتلة الاسعد وضمرت حتى اصبحت قوة ثانوية . ولم تبق الكتل الاخرى بمعزل عن هذه الظاهرة : دخل حبيب مطران الوزارة رغم تنصل كميل شمعون رئيس كتلة الوطنيين الاحرار التي ينتمي اليها المطران ، توالت تصريحات لبهيج تقي الدين لا تتفق مع الخط الجنبلاطي وبدا أن لانور الخطيب اكثر من تحفظ على هجوم رئيس جبهة النضال على الاجهزة ... ووراء هذا التفتت لاح من جديد خط انقسام طائفي : فاقطاب الجبهة الديمقراطية البرلمانية ، سابقا وحاليا ، يحددون مواقف من المقاومة الفلسطينية تتفق وميول ناخبيهم اكثر مما تتفق مع المواقف المعلنة لاقطاب حلفاء (مشاريع موريس ، ابو خاطر ، وتصريحات جان عزيز ورينيه معوض، من ناحية ، وتصريحات كامل الاسعد وصائب سلام وعبد الله اليافي من ناحية ثانية) . اي أن مع « تحرر » المجلس النيابي اتضحت اكثر فاكثر علامات انحطاط السلطة النيابية وتعفنها . فاي خط سياسي وأي برنامج حكم يمكن أن يصاغ مع هذا الركام من الاتجاهات والقوى ؟ من البين أن الحكم يفرغ من اي مضمون يستطيع أن يوهم الطبقات المستغلة بدور ما يؤديه .

بالاضافة الى عجز مزمن يرجع الى منتصف الخمسينات ، نتج هذا التفكك ايضا عن دخول المقاومة الفلسطينية الى لبنان .

ففي حدود تعاطف عام ، غير منظم ، بل ومتناقض مع عدد من مصالحه ، حضن قسم من الجماهير اللبنانية المقاومة ، وتعرف في نضالها ضد الاحتلال الصهيوني على جوانب من معركة التحرر العربية ضد الاستعمار . لكن هذه الجماهير هي في الوقت نفسه الجماهير الانتخابية التي يمثلها فريق من النواب . مما يضع الفريق المعني في موقف حرج : فهو لا يتفق ، في معظمه ، مع اتجاه المقاومة التي


فؤاد شهاب

تنسف نمط علاقاته مع الناخبين ، لكنه لا يستطيع كذلك أن يقف بوضوح في وجه المقاومة وعملها اللبناني لان ذلك يعرضه لانسلاخ قاعدته النيابية عنه ، مما يعرض مجمل النظام اللبناني للخطر ، اذ أن غياب طرف طائفي — محلي هام عن الميثاق الضمني يعني اضطرار الطرف الاخر أن يحكم وحيدا : فيتجدد وضع كميل شمعون حاكما بمعية سامي الصلح ، أو يفتح الباب لحكم عسكري يفضل العسكريون انفسهم الا يضطروا اليه . في مثل هذا الوضع يصبح من المتعذر على اطراف الاقطاع السياسي أن يجدوا ارضا مشتركة تتيح لهم خوض معركة رئاسة الجمهورية ولو بقسط بسيط من الوضوح والتحديد .

ولم يخض الطرف الفلسطيني معركة دخوله الى لبنان وحيدا . فبالاضافة الى أن عددا من منظمات المقاومة يملك دعما صريحا من انظمة عربية مجاورة وغير مجاورة ، تلعب المقاومة بالنسبة لمجمل الوضع العربي دورا ضاغطا على اسرائيل لا غنى لهذا الوضع عنه حتى في المرحلة التي تهيء حثيثا لحل يقوم على قرار مجلس الامن . مما يكسب الاوضاع العربية وزنا متزايدا في السياسة الداخلية اللبنانية، ويجعل الحكم اللبناني طرفا كاملا في محاولة البحث (ثم محاولة الفرض) عن مخرج لا يكرس الانتصار الاسرائيلي ولا يطلق قوى النضال الفلسطينية والعربية . وقد برز الدور المتعاظم في اغلاق الحدود السورية اثر الصراع الذي دار في تشرين الثاني ١٩٦٩ . ثم في الموقف المصري من ازمة الحكم الطويلة التي انتهت باتفاق القاهرة . وفي بعض مراحل الازمة اكثر من اشارة الى دور رئاسة الجمهورية: فالرئيس الحالي الذي اعلن رفضه القاطع لوجود المقاومة في لبنان ، في خطاب ايار ١٩٦٩، اضطر للموافقة على اتفاق القاهرة الذي يشرع لهذا الوجود . ففي ظرف كالظرف الذي عرفه لبنان ما بين نيسان وتشرين ١٩٦٩ تبين أن السياسة العربية وحدها تستطيع أن تلعب دور الكابح او دور اللجام في وجه المقاومة الفلسطينية ومنطق نموها . لذلك يبدو من الوهم أن ينتخب رئيس الجمهورية دون أن تكون اليد الطولى في الامر للقوى العربية ، وعلى رأسها مصر الناصرية ، التي تملك الوزن العربي، كما توجه فئات عريضة من جماهير الداخل .

بين تفتت القوى السياسية الداخلية ، وتعاظم وزن العامل العربي ، ما هو وضع معركة الرئاسة ؟.

اذا لم يطرأ عنصر اميركي جديد على عناصر الوضع الحالي في المنطقة العربية فان حساب ميزان القوى لا يبدو امرا مستحيلا . وهذا ما قام به رجل مثل قائد الجيش اللبناني السابق ، العماد اميل البستاني ، في حديث ادلى به لجريدة « النهار » (بتاريخ ١٤ حزيران ١٩٧٠) . فالعماد الذي يطرح ترشيحه بصورة واضحة يحاول أن يرسم لنفسه صورة تتفق مع ميزان القوى ، كما يراه وكما يبدو فعلا. يستخلص من تصريح البستاني أن السياسة اللبنانية سوف تواجه المسائل التالية التي لا

شارل حلو

بد من أن ترضخ لها :

— العلاقة مع المقاومة الفلسطينية التي يجب أن تتصف بالمرونة والثقة . وهذا يعني أن ما يحدد نمط العلاقة هو ، هنا ايضا ، ميزان القوى . أي أن ضرب المقاومة في نيسان وتشرين واذار كان خاطئا ، وهذا ما يتنصل منه العماد تنصلا تاما ، متهما السلطة المدنية بافتقادها لموقف سياسي واضح .

— لا مخرج في علاقة ثنائية مع المقاومة . هذا ما ادركه موقع اتفاق القاهرة ، وهذا ما يعلنه . وهو يقترح صيغة للعلاقة تدخل السياسة العربية ، في محورها الناصري (الذي يلخص يوما بعد يوم كل المحاور الاخرى التي بدت مختلفة في هذه المرحلة او تلك بعد ٥ حزيران ١٩٦٧) ، طرفا ثالثا . والصيغة هي الجبهة الشرقية .

— اذا كان الجيش في فترة من الفترات قد تحول الى قوة سياسية ، فان القائد الاعلى السابق يعتقد أن العودة عن ذلك والالتزام بالديمقراطية امر لا مناص منه .

— أما ما تبقى فهو شعارات سريعة لا يقف عندها : الخدمة العسكرية ، توحيد مناهج التعليم ، حماية الانتاج الداخلي وتنميته .

اذا صح هذا الخط ، أي اذا اتفق مع الاتجاهات الفعلية للوضع ، اصبح موقف كمال جنبلاط هو الموقف المؤهل لان يلعب الدور الحاسم .

فوسط كتل نيابية مبعثرة ومتناثرة ، استطاع جنبلاط أن يحتفظ بقوة كبيرة نسبيا (مع حلفائه المؤقتين) ، رغم أن كتلته لم تبق بمعزل عن التردد والتحفظ الذي ساد كل الكتل . ثم انه كان السياسي الوحيد الذي استغل تراجع القوى الشهابية في الحكم في الوقت الذي بدا فيه تدخل هذه القوى بشعا ومعاديا للاتجاه الوطني الذي تحالفت معه مطولا . يضاف الى ذلك أن وزير الداخلية هو السياسي اللبناني الذي يملك صلات واسعة ووثيقة مع عدد كبير من الاقطار العربية ، والتي تتراوح بين الكويت وسوريا ، مرورا بمصر والعراق . ثم انه المفاوض المباشر للمقاومة الفلسطينية في لبنان. هذا يعني أن جنبلاط ، بالاضافة الى امور اخرى ذات صلة بالاوضاع الاجتماعية ، يستطيع أن يلم حوله العناصر التي ترى الموقف بهذا المنظار او ترضخ له . وليست هذه العناصر محصورة ابدا في النواب « الوطنيين» (الذين يستنبط الحزب الشيوعي اللبناني وطنيتهم) ، بل انها تتسع لتشمل نوابا « واقعيين » يرون في الفترة الحالية ظرفا عصيبا لا بد من اجتيازه ولو بحلفاء « غير طبيعيين » . لكن ذلك لا يعني أن جنبلاط يستطيع أن يصنع رئيس الجمهورية الذي يريد ، كما يدعي . أي أن جميل لحود ليس بالضرورة رئيس الجمهورية المقبل ولا الاوفر حظا . فالتاريخ الشخصي للمرشح يلعب دورا هاما : وفي تاريخ جميل لحود وزيرا للعمل

— البقية على الصفحة — ١٥

الحركة النقابية

حول الانتخابات الأخيرة في نقابة الكهرباء

لجان العمل النقابي (خطها وممارستها المتقدمة)

عندما يسيطر الاقطاع النقابي لسنوات طويلة على المجالس التنفيذية في مصلحة كهرباء لبنان ويتمكن بمساهمة عوامل اخرى من اقصاء العمال عن ممارسة دورهم الديمقراطي في الانتخاب الحر والرقابة والمحاسبة المباشرة ، تصبح المشاركة في خدعة اللعبة الانتخابية تزييفا مقصودا لارادة القواعد العمالية وحرفا لها عن الطريق الذي يجب أن تسلكه لبناء ارادتها الحرة المستقلة ، ففي وضع يتآمر كل من فيه ضد بروز ارادة العمال الصريحة من الطريقة التي تجري بموجبها الانتخابات الى مداخلات الادارة وأذنابها الى حالة التفتت والسلبية التي تتخبط فيها القاعدة العمالية يغدو الاشتراك في اللعبة الانتخابية ودفع العمال للانغماس فيها وايهامهم بانها قد تكون طريقهم لفرض ارادتهم وتحقيق مطاليبهم مساهمة في تزييف الوعي العمالي واستمرارا في حجب الطريق الصعب الذي على القاعدة العمالية ان تشقه كشرط ضروري وحاسم لاحراز المكاسب الفعلية القريبة والبعيدة . هذا الطريق الصعب ، طريق بث الوعي في صفوف القواعد العمالية وتنظيم عناصرها المتقدمة في لجان العمل النقابي الديمقراطي والسير في عملية بناء الارادة والتنظيم العماليين هو ما يميز العمل النقابي اليساري عن العمل النقابي اليميني او الاصلاحي ، اذ ليس المطلوب اختلاس المكاسب للعمال وتحقيق مطاليبهم ولو من وراء ظهورهم او من فوقهم ، بل المطلوب انتزاع المكاسب للعمال بواسطة العمال مباشرة وعبر نضالهم الواعي وتنظيمهم الذي يعكس تماسكهم وارادتهم الحرة واستقلالهم عن الادارة واجهزة الدولة . ان الوسيلة ، هنا ، تعلو الى مرتبة الهدف من وجهة النظر العمالية البعيدة والقريبة ..

بعد عشر سنوات من العمل النقابي في مصلحة الكهرباء ، تجري انتخابات المجلس التنفيذي للنقابة فيفوز فيها اليمين وعملاء الادارة والاجهزة بغالبية كاسحة ، وما يثير الاستغلاب فعلا — لاول وهلة — كون « اليسار التقليدي » بشقيه الشيوعي والتقدمي الاشتراكي قد سيطر على النقابة خلال سنتين متعاقبتين ٦٧ و ٦٨ ، فما عدا مما بدا حتى تنقلب الامور راسا على عقب فيحل اقطاب اليمين والاجهزة محل « اقطاب اليسار » .

واقع العمل النقابي ولعبة الانتخابات

١ — ان ما يقرر وصول هذا المرشح أو ذاك للمجلس التنفيذي ليس مطلقا البرنامج الذي يطرحه ويتعهد بتنفيذه ، او امكانياته الفعلية على تمثيل العمال والتعبير عن ارادتهم ومصالحهم بل العكس هو الصحيح ، فيكفي أن يكون احدهم رئيس مصلحة او ادارة بامكانه أن يوفر جملة خدمات شخصية لهذا العامل او لذاك المستخدم من نوع التغاضي عن بعض مخالفاتهم : تاخر ، ذهاب قبل انتهاء دوام العمل ، تدخل لتامين سلفة او الاسراع في مساعدة مرضية او وساطة لتامين مسكن الخ ... حتى يؤمن نجاحه في الانتخابات ، ولكن توفير مثل هذه الرشاوى والمنافع الشخصية تقتضي ممن يقوم بها صلة وثيقة بالادارة ورضى منها عليه ، وهكذا تتم مبادلة المصالح ، هي توفر له فرص توزيع الرشاوى والمنافع وهو يتولى خدمتها وتنفيذ ارادتها في المجلس التنفيذي .

٢ — العامل الثاني الذي يساهم في تزوير الانتخابات وتزييف الارادة العمالية ، كون الانتخابات تجري على اساس المصلحة ، فالوحدة الانتخابية ليست قطاع الكهرباء برمته بل الدوائر المجزأة ، حيث يخوض كل مرشح — وفي حالات الدوائر الكبيرة اكثر من مرشح — معركته الانتخابية بمفرده ، فيتنازل وجها لوجه مرشح الادارة مع مرشح العمال — هذا اذا جرؤ الاخير على النزول — ومن الواضح أن وسائل الضغط والاكراه والترهيب التي تمسك بزمامها الادارة ومرشحها كافية لشل نشاط مرشح العمال وبعثرة الصفوف من حوله ، مما يؤدي عادة الى فوز مرشح الادارة ، فالياس غميقة رئيس مصلحة « المرآب والاشغال » عضو دائم في المجلس التنفيذي منذ سنوات طويلة . كما أن اكثر من نصف مقاعد المجلس التنفيذي محجوزة بشكل دائم لرؤساء المصالح ورؤساء الاقسام !.

وما يثير الانتباه فعلا هو التشابه القائم بين نظام الانتخاب اللبناني ونظام الانتخاب في مصلحة كهرباء لبنان ، كما أن الوحدات الانتخابية للمجلس النيابي اللبناني مفصلة على قد رؤوس الاقطاع السياسي العشائري والمحلي، كذلك الحال بالنسبة للوحدات الانتخابية في قطاع الكهرباء ، فالوحدات الانتخابية مفصلة

اسعد عقل

على قد رؤوس الاقطاع النقابي من رؤساء المصالح والاقسام واذناب الادارة والاجهزة . فهل من المستغرب اذن أن تكون نتيجة الانتخابات التي جرت في ٨-٦-٧٠ في قطاع الكهرباء قد ادت الى احتلال رؤساء المصالح والاقسام لاكثر من نصف مقاعد المجلس النيابي — عفوا — التنفيذي ؟!.

— رئيس القسم موسى ناصر رئيسا للمجلس ، جورج سرحال رئيس مكتب أمينا للصندوق ، رئيس القسم الياس بدور نائبا للرئيس ، الياس غميقة رئيس مصلحة ..

— ان الوحدة الانتخابية الحالية تجعل كسب المعركة أمرا مضمونا لرئيس المصلحة أو المهندس او ذنب الادارة وتؤدي الى تكريس هذا الوضع المزيف .

٣ — العامل الثالث الذي يؤدي الى هكذا نتائج مزورة ، كون العمال والمستخدمين يفتقرون على وجه الاجمال للوعي النقابي والوعي السياسي ، كما أنهم يفتقرون ايضا لاشكال التنظيم الديمقراطي ، مما يفلت زمام أمرهم من ايديهم ويضعه في ايدي رؤوس الاقطاع النقابي .

ولم تعدم القواعد العمالية بالرغم من كل ذلك بعض الانتفاضات الرائعة التي عبرت من خلالها عن رفضها لهذا الواقع المزري ففرضت لعدة مرات ارادتها في الاضراب على قياداتها وشكلت اللجان العمالية لمتابعة الاضراب ، ولكن القيادات النقابية المتمرسة في المناورة والخداع سرعان ما كانت تستجيب لهبة رياح الاضراب مجارية له بقصد احتوائه وكسره في اللحظة المواتية (حول تجارب الاضراب السابقة في الكهرباء انظر ص ١٥٣ من كتاب العمل الاشتراكي وتناقضات الوضع اللبناني) .

٤ — العامل الرابع — رقابة القواعد العمالية على المجلس التنفيذي :

لا يمكن الحديث عن رقابة القواعد العمالية على المجلس التنفيذي في ظل الشروط التي سبق ذكرها ، ولكن يبقى هناك مجال اخير بامكان القواعد العمالية أن تنفذ من خلاله لتمارس صلاحيات الرقابة والمحاسبة ، هذا المنفذ هو مجلس المندوبين واجتماعات الجمعية العمومية .

ان امكانية عقد اجتماعات للجمعية العمومية التي ينص النظام الداخلي على كونها الهيئة العليا في النقابة شبه متعذرة ، فالعمال مبعثرون في مختلف المحافظات ، وهم موزعون على « نوبات عمل » مختلفة ، في مثل هذه الحال يفترض بمجلس المندوبين الموسع والذي يسهل جمعه أن يمارس نفس صلاحيات الجمعية العمومية من حيث الرقابة والاشراف على سياسة المجلس التنفيذي مع حق المحاسبة والالزام ونزع الثقة ، ولكن النظام الداخلي للنقابة يحرم مجلس المندوبين من كافة هذه الصلاحيات وبالتالي يحوله الى هيئة استشارية ، يعقد باشارة من المجلس التنفيذي وينفض بايماءة منه ، وهكذا يتحول المنبر الاخير الذي تملكه القواعد العمالية لممارسة رقابتها وادارتها المباشرة الى هيئة كاريكاتورية لا تملك من دنياها شيئا .

هذه هي الدوامة التي يدور فيها العمل النقابي في قطاع الكهرباء ، الاقطاع النقابي والادارة يسيطرون على المجلس التنفيذي ، ويمعنون في بعثرة صفوف العمال والمستخدمين ، مبعدينهم عن اية محاولة لامساك قضيتهم بأيديهم ، حارمينهم من حقهم في محاسبة المجلس التنفيذي والزامه بمقرراتهم .. اللعبة الانتخابية في ظل هذه الشروط تسهم بشكل مباشر في ابقاء الوضع على ما هو عليه من ايهام العمال عند كل دورة انتخابية بأن مطاليبهم سوف تتحقق من خلال الوعود السخية التي يطلقونها خلال حمى الانتخابات، وما أن ينجلي غبار المعركة عن فوز هذا او ذاك حتى تعود المياه سريعا الى ذات مجاريها الامنة مؤمنة مصالح الادارة والاجهزة .

لجان العمل النقابي خططها وممارستها المتقدمة

خلال خريف ١٩٦٨ انتفضت القواعد العمالية وفرضت الاضراب على المجلس التنفيذي وشكلت لجانا من القواعد لمتابعة الاضراب وقيادته ، وعلى اثر كسر الاضراب من قبل المجلس التنفيذي احتفظت العناصر العمالية المتقدمة بصيغة اللجان القاعدية وتابعت عملها من خلالها ، وقد استطاعت هذه اللجان عبر تجربتها الخاصة الاحاطة بظروف العمل النقابي في هذا القطاع وملابساته منتهية الى الاستنتاجات التالية :

ان طرف الخيط في انتشال العمل النقابي من المستنقع الذي استقر فيه منذ سنوات طويلة هو في التوجه نحو القواعد العمالية والشروع في توعيتها ودفعها للخروج من شرنقة الاستسلام والسلبية عبر فضح مهزلة العمل النقابي الدائرة وتبيان أسبابها .

— ان نتائج هذا العمل الدعاوي والتحريضي تبقى غائمة اذا لم تصب في اطارات تنظيمية من نوع لجان العمل النقابي ، حيث تتم عملية تاطير العناصر الجديدة ، وعملية النقاش والمتابعة وعملية صياغة الخطط والمواقف واتخاذ المبادرات .

— ان مصير هذه اللجان سوف يكون عرضة للتفتت والضياع اذا لم تستطع صياغة خطة عمل واضحة ومتماسكة تستطيع من خلالها أن تمارس نضالاتها بعيدا عن مزالق العفوية من جهة وعن مستنقع الاصلاحية المريح والمكاسب السريعة والرخيصة من جهة اخرى .

— ان النقطة المركزية في خط وممارسة اللجان في هذه المرحلة هي تنمية المبادرة العمالية عبر الوعي والتنظيم باتجاه بناء الارادة العمالية الحرة والسلطة العمالية البديلة لسلطة الادارة واجهزة الدولة ومتنفذي الاقطاع النقابي المتبرجز ، من هنا يصبح انتزاع مكسب ما مساويا في اهميته للكيفية التي انتزع بها ولدور العمال في انتزاعه ، ولهذا السبب بالذات تعمل لجان العمل النقابي على اشراك العمال في اية قضية تمس مصالحهم الراهنة ام المستقبلة ، فمجلس المندوبين يجب تخويله صلاحيات الجمعية العمومية لتتمكن القاعدة العمالية من محاسبة المجلس التنفيذي . والوحدة الانتخابية يجب أن تكون مصلحة الكهرباء برمتها لا الوحدات المجزاة لكي تتقابل اللوائح الكلية على اساس البرامج لا على اساس المفاضلة بين اشخاص ، وصندوق

تابع — حول الانتخابات الاخيرة في نقابة الكهرباء ..

المنح المدرسية والمساعدات المرضية يجب ان يكون بادارة العمال واشرافهم طالما ان اموالة تعتبر اجورا مؤجلة ، والمجلس التاديبي يجب أن يكـــون مناصفة بين العمال والادارة ، ومشروع المساكن الشعبية يجب أن يكون شعبيا بالفعل لا ان يقتصر على الشقق الفخمة التي ليست بمطال العمال ، بل من حظ «ارستقراطية الموظفين» .

ان التاكيد على دور العمـــال ومشاركتهم الحاسمة ينبع من القناعة الاكيدة بأن تحرير العمال لن يكـــون حاليا أو مستقبلا الا من صنع ايديهم وثمرة وعيهم وتنظيمهم وارادتهـــم المستقلة .

الموقف مــن الانتخابات الاخـيرة

في الفترة الاخيرة تصاعدت النقمة عـــلى طريقة الانتخابات التي لم يعد يخفي عريها اي تستير ، مما دفع بالمجلس التنفيذي السابق الى استفتاء العمال والمستخدمين حول مسألـــة الوحدة الانتخابية : هل تكون الوحدة المجزاة اي المصلحة ، أم يكون قطاع الكهرباء وحـــدة انتخابية تخوضها لوائح موحدة .. وقد جاءت نتيجة الاستفتاء لصالح اللائحة الموحدة وباغلبية ساحقة « ١١٤٠ صوتا ضد ٦٠٠ » ممـــا دفع وزارة العمل بواسطة الادارة التـــي عاكست هذا الاتجاه وعملت ضده الى رفض تعديل النظام الداخلي فيما عنى الوحـــدة الانتخابية ، بذريعة عدم احرازه لاغلبيـــة الثلثين !! وبذلك تمكنت الادارة بمؤازرة الاقطاع النقابي من ابقاء الوضع على حاله واجـراء الانتخابات الجديدة على الاساس القديم اي الوحدة الانتخابية المجزاة .

لقد كان واضحا امام لجان العمل النقـــابي تصاعد وعي العمال والمستخدمين لمهزلـــة

البقية على الصفحة — ١٥ —

مـــن ننتخب؟

نص المنشور الـــذي وزعته « لجان العمـــل النقابي » في مصلحة الكهرباء بمناسبـــة الانتخابات الاخيرة :

منذ عشرات السنين وهم يدعوننا الـــى انتخابات المجالس التنفيذية ، وكنا نلبـــي دعواتهم دائما ، فيشكلون عنا اللوائح ويقدمون لنا المرشحين ، دون أن يكون لنا في الامـــر ارادة ، ولطالما علقنا الامال على هـــذا المجلس او ذاك ، ولطالما امنا بهذا المـــرشح أو ذاك ، ولكن سرعان ما كانت امالنا تخيب وايماننا يتزعزع امام الواقع المؤلم ، فايـــدي الادارة الخفية والمعلنة تتحرك بسرعة لتنصب علينا وباسمنا ازلامها في المجلس التنفيذي الذين ليسوا اكثر من دمى بيدها لا تملك امكانيـــة الحل والربط ، وانما تملك امكانية خداع العمال والمستخدمين وتزوير ارادتهم ، امكانية خيانة الاضرابات وكسرها ، الامكانية الوحيدة التي يملكونها هي اغتيال مطالبنا وقضايانا ، تارة تحت ستار « الظروف الحرجة التي يمر بهـــا الوطن » وتارة اخرى باسم التعقل والتروي وحكمة الشيوخ » وهم في كل ذلك لا ينطقون الا باسم سيدهم « الادارة » ولا يتصرفون الابوحي مصالحهم في الاستزلام وقطف الثمـــار وتحقيق المنافع الشخصية ..

- ● هل نسينا مواقف المجالس التنفيذيـــة المتعاقبة من مشروع المساكن الشعبية ؟
- ● هل نسينا مواقفهم من تعديل مبـــدأ الانتخاب من المصلحة الى اللائحة ؟
- ● هل نسينا مواقفهم من اضراباتنـــا ومطالبنا المشروعة ؟
- ● هل نسينا الموقف المتآمر والمخزي الذي وقفوه اخيرا من اضراب الجباة ، الخ ..

اذا كان ينبغي علينا ان نعتبر من كـــل تجاربنا السابقة المؤلمة ، ويجـــب علينـــا ان نعتبر ونستخلص الدروس ، فعلينا ان نـــدرك بوضوح : اننا لم ننتزع اي مطلب او مكسب عمالي الا عن طريق اتحادنا وتضامننا فـــي الاضرابات .

— من انتزع مكسب منحة الانتاج ؟ المجلس التنفيذي ام اتحاد العمال في الاضراب ؟
— من انتزع الزيادات على الاجور ؟ هم أم اتحادنا في الاضرابات المتوالية ؟
— من انتزع الضمانات الصحية المبتورة والناقصة ؟
هم أم وحدة العمال في الاضراب ؟
— من الذين فرطوا الاضرابات المتواليـــة وعلقوها ؟ العمال ام المجالس التنفيذية ؟
— هل كان بامكاننا ان ننتزع اي مكسب طوال السنوات الماضية الا بفضل وحدة العمال وتصميمهم على النضال والاضراب. ان سلاحنا الوحيد بوجه كل اعدائنا هو وحدتنا ولن نتحد الا في لجان العمل النقابي .. ان سلاحنـــا الوحيد ضد كل اعدائنا هو نضالنا .. ولن نناضل بشكل فعال ومنتج الا في لجان العمل النقابي . ان سلاحنا الوحيد هو تنظيمنا ولن ننظم الا في لجان عمالية ونقابة ديمقراطية .هذا هو طريقنا الوحيد الى فرض ارادتنـــا الموحدة وقضايانا ، ولا طريق لنا سواه .
— الانتخابات كما تجري ما هي ؟ ليست انتخاباتهم سوى تمثيليات ومهازل يقررون لنا فيها كل سنة باي وجه « جديد » ســـــوف يخدعوننا وباية يد مستورة أو مكشوفة سوف يطعنوننا .. ان طريق التعبير الحقيقي عن مصالح العمال ، ان طريق بناء الارادة العمالية الحرة لا يكون بتعليق الامال على انتخابـــات المجالس التنفيذية المزيفة بل يكون في النضال:

● من أجل تشكيل اللجان العمالية القاعدية كمعبر فعلي ومباشر عن الارادة العماليـــة الحرة .

● من أجل اعطاء مجلس المندوبين صلاحيات الجمعية العمومية في اعمال المراقبة والاشراف على المجالس التنفيذية والزامها بالمقررات ونزع الثقة عنها .

● من أجل تعديل نظام الانتخابات بوجهـــة الانتخاب على اساس اللائحة .

● من اجل بناء النقابة الديمقراطية التـــي تعكس ارادة العمال الحرة بعيدا عن مناورات الادارة ومداخلاتها المشبوهة بشؤوننا .. بعيدا عن نفوذ رؤساء المصالح والمديرين .. بعيدا عن تزييف ارادة العمال وتشويهها .

لمن نقترع ؟ اننا نقترع للجان العمالية ، لمجلس المندوبين ذي الصلاحيات ، للنقابـــة الديمقراطية .

لجان العمل النقابي



الجزائر

بعد خمس سنوات من إنقلاب ١٩ حزيران

جذور «الواقعيّة الجزائريّة»؟!

لم تكن صدفـــة بحتة أن النظام الجزائري بالذكـــرى الخامسة لانقلاب ١٩ حزيـــران بحضور الملك فيصل، فلقد كان هذا الحضور تأكيدا لواقـــع الجزائر الحالي الذي اطلـــق عليه الصحفيون الغربيون اسم « الواقعية الجزائرية » .

فـ « الجزائر الثورية ، الاشتراكية » ، قد انتهت بالتدريج وعلى مراحل ، حتى استقرت نهائيا « جزائر واقعية » مقبولة من الرجعية العربية المجاورة والبعيدة ، ومن الغرب ، ومن الشرق !.

هل بالامر صدفة .. ابدا . ان ثـــورة « المليون شهيد » حققت الاستقلال الوطني من الاستعمار القديم — الذي كان في الجزائـــر استعمارا اسكانيا — وحمل الاستقلال معه في البداية تاثير وثقل القوى الاجتماعيـــة والجماهيريـــة التي حملت السلاح ضـــد الاستعمار ، ولكن اثناء « الحرب الوطنية » نفسها كانت العناصر الاكثر ارتباطا بالجماهير الفلاحية وقاعدة الكفاح المسلح تصفـــى بالتدريج (عبان رمضان ، عميروش واخرون). وجاء الاستقلال ، وكان عهد بن بيلا القصيـــر (١٩٦٣ — ١٩٦٥) صراعا حول تركيـــب وتكوين الدولة الجديدة : فكان الصراع بين بقايا العناصر المشدودة الى الطابع الاجتماعي للثورة (الاشتراكية العلمية ، التسييـــر الذاتي ، حزب طليعي — كما عبر عن ذلك ميثاق الجزائر —) ، وبين عناصر بيروقراطيـــة معزولة عن الجماهير ، كانت قد تكونت اثنـــاء الكفاح الوطني ، والتي سرعان ما احتلـــت مكانها بعد الاستقلال في اجهزة الدولـــة بقـــوة .

وكانت الغلبة للعناصر الاخيرة التي اطاحت بعهد بن بيلا بانقلاب ١٩ حزيران .

وكان « ميثاق الجزائر » الذي كتب بعـــد الاستقلال بتاثير العناصر اليسارية المحيطـــة بين بيلا ، قد اشار الى تكوين « نـــواة بيروقراطية » اثناء مرحلة الكفاح الوطنـــي المسلح : ان لاستقرار القيـــادة في الخـــارج وتوسيعها وتعديلها دورا للسماح باستيعاب العناصر المناهضة لسلطتها عن طريق التعيين، ادى الى تكوين جهاز ثقيـــل ، وبتاليـــف الحكومة المؤقتة اخذ هذا الجهاز يزداد اهمية وسلطة في الاستقلال عن الكفاح المسلـــح والمشاكل السياسية والعسكرية التـــي يطرحها .

وبذلك تشكلت نواة بيروقراطية سياسيـــة عسكرية جاء اعضاؤها من مختلف الفئـــات الاجتماعية ، واشتملت على كل الملامح المكتسبة اثناء الكفاح السري والحرب : الوعي بوظيفتها القيادية وامتيازاتها المرتبية ، وسلطتهـــا القائمة على الطاعة العمياء من المنفذيـــن. وكانت بعض الاطارات المنبثقة عن هـــذه البيروقراطية تشكل اقطاعيات حقيقية وتقترب ببطء من المفاهيم السياسية والاجتماعيـــة للعناصـــر البورجوازية او العناصر ذات الايديولوجية البورجوازية التي وصلت الـــى قيادة جبهة التحرير . ففي حين كان كفاحهـــا مشتركا «مع كفاح الشعب اصبحت افاقهـــا غريبة عنه » .

وبعد ٥ سنوات من الانقلاب تحولت هـــذه « النواة البيروقراطية » المنتصرة الى نظـــام كامل تقف على قمته ، واحكمت قبضتها على السلطة بعد أن صفت كل ما بقي من اثـــار حرب التحرير الشعبية الوطنية ، وكان اخـــر هذه الاثار بقايا جيش التحرير الشعبـــي من عناصر عسكرية مترددة مطبوعة بالطابـــع الفلاحي من الاوراس (طاهر الزبيري ، رئيس الاركان، و « المنتحر » سعيد عبيد ، الزرداني) الذين ابعدوا منذ عامين ، بعد أن جروا الى محاولة انقلاب فاشلة .

واستقر الامر نهائيا للنواة البيروقراطية :

١ — محترفون عسكريون كانوا يخدمون في الجيش الفرنسي نفسه : هوفمان ، شابو ، زرفيلي ، واصبحوا الان قادة الجيش النظامي.

٢ — بيروقراطيون تكنوقراطيون (عـــلى راسهم عبد السلام بالعيد) من اصحـــاب نظرية التنمية الاقتصادية بدون تدخـــل الجماهير وبالاعتماد على المتخصصين والفنيين والاداريين ، واصحاب نظرية الاقتصاد يوجـــه السياسة .

(والاقتصاد يوجه السياسة دائما ، الا أن المقصود هنا ، ابعاد اي تاثير لذكريات وطنية من حرب التحرير تؤثر على السياسة الخارجية — كما كان الحال في عهد بن بيلا وذلك لاقامـــة علاقات مع المعسكر الامبريالي بغض النظر عن اي موقف وطني — كما سنرى — .. فالتنميـــة الاقتصادية على اساس تكنوقراطي بحت ، هي فيجوهرها ، تنمية لصالـــح بيروقراطيـــة بورجوازية تتنافى مصالحها مع اية سياســـة معادية فعليا للامبريالية) .

ماذا انجزت هذه البيروقراطية السياسية والادارية والعسكرية في الخمس سنـــوات الماضية ؟

— هذا ما سنحاول الاشارة اليه دون التوغل في دراسة موسعة لا يمكن لهذا المقال السريع أن يستوعبها — وسنعرض هذه الانجازات على اصعدتها الاقتصادية والسياسية والداخليـــة (وضع الحركـــة الشعبيـــة والسلطة) والسياسة الخارجية (العلاقات العربيـــة والدولية) .

١ — على الصعيد الاقتصادي :

في ظروف البلدان المتخلفة الخاضعة لهيمنـــة الامبريالية ، تفتخر البيروقراطية البورجوازية التي تقيم انظمة من نوع « رأسماليـــة الدولة » انها حققت انجازات على صعيـــد التنمية الاقتصادية مستعملة اسلوب المقارنـــة بالارقام مع الاوضاع السابقة ، وهـــذا « نصف الحقيقة » . صحيح أن « رأسماليـــة الدولة » اكثر تقدما من مرحلة الاقطـــاع والبورجوازية ذات التبعية الكاملة للامبريالية،

ولكن السؤال يظل في النهايـــة : هل تستطيع تنمية اقتصادية باطـــار رأسمالية الدولة خاضعة في النهاية، لمصالـــح بيروقراطية مرفهة وذات امتيازات ، ان تحل مشكلة التخلف نهائيا ؟.

الجواب الذي قدمته التجارب المعاصـــرة للتنمية الاقتصادية في البلـــدان المتخلفة ان « رأسمالية الدولة » عاجزة عن القضاء عـــلى التخلف لانها عاجزة عن الخروج والاستقلال عن اطار العلاقات الامبريالية .

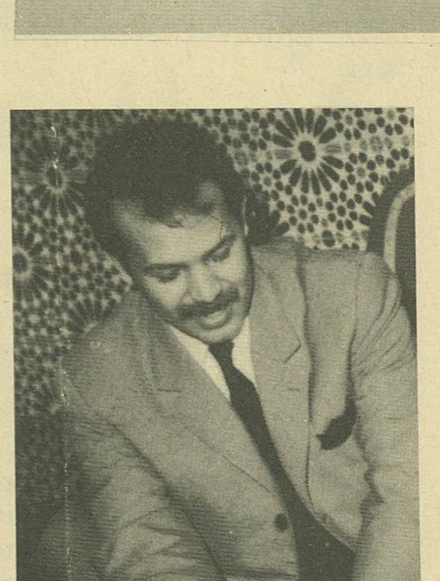
وهذا يصح تماما على الجزائر .

فالجزائر الان على الصعيد الاقتصادي اكثر تقدما من السابق (قبل الاستقلال وبعده) : استغلال للبترول والمعادن (شكلت شركـــة



هواري بو مدين

قائد احمد



عبد العزيز بوتفليقة

وطنية للبترول « سوناترا » انتزعت حقوقـــا للجزائر تعتبر في مقدمة البلدان المنتجـــة للنفط التي فرضت نسبا للارباح لصالحها) .

— برنامج تصنيعي واسع ، وضع له في عام ١٩٦٩ حوالي مليار و ٣٠٠ مليون دولار .

فاذا اقتصرنا على الارقام دون مدلولاتهـــا الاجتماعية والسياسية ، فان الاقتصـــاد الجزائري قد قطع اشواطا كبيرة الى الامام على صعيد المقارنة مع الوضع السابق ... (وعلى كل ، فهذا ما تعدده الدعاية الرسمية اذ يكفي مراجعة البيانات الرسمية والاعداد الخاصة التي تصدرها بعض الصحـــف اللبنانية عن الجزائر كاعلانات ، لمعرفة مـــدى التقدم من ناحية الارقام) .

الا أن مشكلة التخلف في الجزائر تظهـــر بالواقع التالي :

— أكثر من مليون عاطل عن العمل .
— أكثر من نصف مليون مهاجر الى الخارج — خاصة الى فرنسا — .
— ٣ ملايين عامل زراعي وفلاح فقير بدون ملكية ، وفي مستوى معيشة منخفض جدا .

والسؤال هنا : هل تستطيع التنميـــة الاقتصادية الحالية التي تحافظ على الهـــرم الاجتماعي السابق (طبقات مالكة وأخرى غير مالكة ، بيروقراطية بورجوازية تلتهم ٤٠ بالمائة من الميزانية ، بضائع استهلاك كمالية لاقلية من السكان واكثرية في وضع معيشي متدن جدا) هل تستطيع تنمية تحافظ على هـــذا الهرم الاجتماعي ان تقضي على مشكلة التخلف في الجزائر ؟

مرة اخرى : ان التجارب المعاصرة للتنميـــة تثبت أن « رأسمالية الدولة » تظل ، بالنهاية، في اطار التخلف ، وفي اطار شبكة العلاقات الامبريالية ... ان انجازاتها هي في المـــدى القريب جدا — مقارنة بالوضع السابق — ، وهي قد تتفوق احيانا في المرحلة الاولى عـــلى انجازات تنمية اشتراكية ، نتيجة الحصار الذي تضربه الامبريالية على البلدان التي تسيـــر على هذه الطريق (الصين ، كوبا) ، اما في مدى ابعد فانها سرعان ما تصاب بالعجـــز والافلاس عن المضي في التنمية الى النهاية ..

الا أن لبقاء مشكلة التخلف في الجزائر — بالرغم من برنامج التصنيع واستثمار البترول — واقعا عينيا يتمثل بالوضع الاجتماعي السائد في الريف ، فالاصلاح الزراعي لم يزل موعودا حتى الان ، وهو يتأجل باستمرار ، وسبـــب التأجيل يعود بالطبـــع الى سيطـــرة البورجوازيين العقاريين اصحاب الامـــلاك والاقطاعيين القدامى والجدد على اجهـــزة الدولة ، وتحالفهم مع البيروقراطية المسيطرة:

ما هو الوضع في الريف الجزائري ؟

الاحصاءات تقول ما يلي :

٨٥٠٠ .. مالك يملكون من ١٠٠ هكتار الى مـــا فوق (مجموع ما يملكون يبلغ ١٫٧٠٠ مليـــون هكتار) .

١٦٠٠٠ .. مالك يملكون من ٥٠ — ١٠٠ هكتار.

٦٠٠٫٠٠٠ مالك صغير متوسط الملكيـــة ٧ هكتارات .

اما الباقون من سكان الريف فهم من العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء الذين لا يملكـــون على الاطلاق ، ويبلـــغ عددهم حوالي ٣ ملايين !.

ان لكبار المالكين علاقات مختلفة مع اجهزة الدولة ، وقد حالت هذه العلاقات دون تطبيق الاصلاح الزراعي الموعود ، — يذكر هنا ان قائد احمد سكرتير حزب جبهة التحرير ، واحد اركان السلطة يملك ٣ الاف هكتار فقط ! — اما مزارع التسيير الذاتي التي استولى عليها العمال الجزائريون بعد أن هجرها المعمرون الفرنسيون ، وهي تمثل القطاع الزراعـــي العصري والمتقدم ، فقد صفيت بالتدريج ، وحولت الى مزارع تسيطـــر عليها وزارة الزراعة بعد أن سلم بعضها الى الاقطاعيين (بحجة انهم من المجاهدين القدامى) .

٢ — على صعيد السياســـة الداخلية (العلاقة بين الحركـــة الشعبية والسلطة) :

بعد انقـــلاب ١٩ حزيران اصبح الجيش النظامي المحترف هو القوة الرئيسية والوحيدة المنظمة في البلاد .

وهكذا أصبح الجيش هو العمـــود الفقري للسلطة القائمة . أما حـــزب جبهة التحرير فهو اسم على غـــير مسمى ، فهو غير موجود الا عـــلى شكل مكاتب ومناصب ، ومسؤولين يحتلون الغرف المكيفة بالهواء في بناية رفعت عليها لافتة « مقر حزب جبهـــة التحرير » ..

هذا واقع لا يستطيع أن ينفيه المسؤولـــون الجزائريون أنفسهم ، فالرئيس بومدين صرح بعد عام من الانقلاب لجريدة الاهرام : « مـــن الصعب بناء حزب طليعي قبل ١٥ عاما ، ولهذا فالجيش يقوم بمهام حزب الطليعة » ! .

اذا كان الجيش يقوم بمهام حزب الطليعة فاية حاجة الى التنظيمات الجماهيريـــة والنقابية ؟!.

... أو على الاصح اصبح من الضروري ابعاد الجماهير عن السياسة ، وضـــرب المنظمات النقابية الديمقراطية ، واسكـــات وارهاب كل صوت ، وكل معارضة ، ونشـــر القمـــع البوليسي ، واعتقـــال اليساريين والشيوعيين ؟

هذا ما « نجح » به النظام الجزائري طيلـــة الخمس سنوات الماضية :

— اليساريون والشيوعيون في المعتقلات.
المعارضة في الخارج !.
— حل القيادات النقابية العمالية والطلابية التي انتخبت ديمقراطيا :

(لقد حل « الحزب » القيادات النقابيـــة المنتخبة وعين قيادات تابعة له بعد اعتقـــال المحتجين والرافضين .. واصدر « الحـــزب » الفتوى : يجب توزيع الاختصاصات بيـــن الحزب والنقابات ، فالقضايا السياسية هي من اختصاص الحزب ، فلا يحق للنقابات ان تهتم بهـــا ... مـــاذا يبقى للنقابات ؟ الاضرابات ، المطالبة بتحسين الاجور . ولكن السلطة اصدرت قرارات بتحريم الاضرابات على العمال والطلاب ، ووصفت المطالبة بتحسين الاجور — كما جاء في خطاب لبومدين — بانـــه تصرف معاد للثورة !!) .

— واخيرا القضاء على كل شكل مـــن اشكـــال الديمقراطيـــة للجماهير .. في الانتخابات البلدية عام ١٩٦٧ ، منع كـــل ترشيح ، وقدم « الحزب » لائحة وحيـــدة باسماء مرشحين مضاعفين ، على الجمهور ان ينتخب نصفهم !.

٣ — على صعيد السياســـة الخارجية (العلاقات العربيـــة والدولية) :

اشرنا في اعداد سابقة الى الانحـــدار الجزائري بالنسبة للعلاقات العربية وللقضية الفلسطينية ، الذي تمثل اخيرا بزيـــارة الملك فيصل للجزائر ، على اساس اقامة احسن العلاقات مع الرجعية المغربية القريبة والرجعية العربية البعيدة .

وقد بدا هذا « الانحدار الجزائري » الذي سمي بالواقعية منذ انقلاب ١٩ حزيران ١٩٦٥، فالمهمة الرئيسية للانقلاب كانت وضع السياسة الخارجية في خدمة المصالح والعلاقـــات الاقتصادية للبيروقراطية المسيطرة . هـــذا ما كان يمثله بوتفليقة وزير الخارجية في عهد بن بيللا ، ومن هنا كانت خلافاتهما الدائمة حول السياسة الخارجية . فالبيروقراطية الجزائرية تريد أن تضع « المسألة الوطنية » عند حدود مصالحها ، وتريد وضع حد لاستمرار المواقف الوطنية من الامبريالية على الصعيديـــن العربي والدولي ، بعد أن حصلت الجزائر على استقلالها ، فالمهم ، الان ، — بنظـــر البيروقراطية — أن ترتب الجزائر « بيتهـــا الخاص » ، والا تحمل نفسها اثقال التحـــرر العربي وقضايا الشعوب الاخرى من فيتنام الى افريقيا مرورا بكوبا .

فالبيروقراطية لا تنظر الى الاستقلال الا مـــن وجهة نظر مصالحها ، ومصالحها تجعلها تبني اسوارا على قلعتها في الداخل لتقيم بعد ذلك علاقات خارجية تنسجم مع هذه القلعة ، ومن هنا كان التعارض مع قضايا الشعوب الاخرى التحررية . ومـــن هنا كان التعارض مع علاقات عربية تدخـــل الجزائر في معركة التحرر العربي من التحالف الامبريالي — الرجعي — الصهيوني . لذلك كانت مواقـــف جناح بوتفليقة مزيدا من الانعـــزال الجزائري والابتعاد عن القضايـــا العربية التحررية (وطرح بوتفليقـــة نظرية افريقية الجزائر) .

وجاءت احداث حرب ٥ حزيران عام ١٩٦٧ بعد عامين من مضي النظام الجزائري في اتباع هذه السياسة ، ولكن اثر هزيمة ٥ حزيران على الجماهير الجزائرية كان كبيرا جدا ، مما دفع بومدين الى تصريحات ومواقف ملتهبة من عدم الموافقة على وقف اطلاق النار الى ضرب المصالح الاستعمارية ، الى رفض الجلوس مع الرجعية العربية .. ولم يكن عمر هذه المواقف الملتهبة طويلا ، اذ كان الهدف منها امتصاص انفعال الجماهير الجزائرية الوطني بالنسبـــة للقضية الفلسطينية ، لذلك ، فسرعان مـــا عاد النظام الجزائري الى نسج علاقاته العربية من جديد ، فتحسنت العلاقات مع المغرب بعد عام من ٥ حزيران ، وفي عام ١٩٦٩ قام بومدين بزيارة للمغرب ، كما دعي المغرب للمشاركة في احتفالات عيد الثورة بحضور الجنرال اوفقير!. كذلك تحسنت العلاقات مع تونس ، وفي الفترة الاخيرة انتظمت الدول الثلاث في الشمـــال الافريقي (المغرب ، الجزائر ، تونس) في اطار تحسن العلاقات مع فرنسا من ناحية ، وفي اطار علاقات اقتصادية مع السوق المشتركـــة ومع المعسكر الغربي عموما .

أما العلاقات الدولية فهي كذلك تعبير عن نظرية البيروقراطية المسيطرة للوضـــع العالمي : اقامة علاقات مع اي كان ومع اي بلد على ضوء المصالح الاقتصادية (اي على ضوء مصالح البيروقراطية المسيطـــرة) .. الشرق والغرب على قدم المساواة ، الامبريالية مسالة خارجية ، لذلك لا مانع من اقامـــة علاقات اقتصادية معها !.

فبعد أن اضطرت الجزائر أن تقطع علاقتها الدبلوماسية مع اميركا وبريطانيا والمانيـــا الغربية (في اعقاب حرب ٥ حزيران) سعت — مجددا — الى استثناء العلاقات الاقتصادية .. (راجع الوثيقة التي نشرتها « الحرية » سابقا عن العلاقات الجزائرية — الاميركية ، والتي تحدث فيها احد المسؤولين الجزائريين في نيويورك عن ضرورة تحسين العلاقـــات الاقتصادية بين البلدين بغض النظر عن قطع العلاقات الديبلوماسية ، وكانت بعثة تجارية اميركية من رجال الاعمال قد زارت الجزائـــر بدعوة من « سوناترا » ، وقد ساهم عدد من الشركات الاميركية — يتزايد باستمرار — في مشاريع مشتركة مع مؤسسات جزائرية تملكها

— البقية على الصفحة — ١٥



أزمة الدولار ومستقبل الرأسمالية

يعاني الاقتصاد الاميركي أزمة هي الثالثة خلال العشرين سنة الماضية . كانت الاولى تلك التي رافقت الحرب الكورية ، ثم تلتها ازمة في فترة العامين ٥٦ — ٥٨ . والاخيرة هي التي بدأت في أوائل الستينيات وما تزال تعصف باقتصاد الولايات المتحدة بحدة متفاوتة الى أيامنا هذه .

تبرز الازمة بمظاهر عدة متشابكة في علاقة الواحد منها بالاخرى . تضخم مالي يزداد بنسبة ٧ بالمائة في السنة وهي نسبة لم يعرف لها مثيل في تاريخ الرأسمالية المعاصر ، عجز متزايد في الميزان التجاري الاميركي (١) ، مجتمع مدين بكامله دينا بلغ ما يقارب ١٣٠ بالمائة من الدخل الوطني ويزداد باستمرار . وقد ازدادت الديون الشخصية خلال العشر سنوات الماضية بما يقارب الـ ٦٥ بالمائة ، المصانع الاميركية تعمل باقل من ثمانين بالمائة من قوتها الانتاجية الحقيقية . بطالة بلغ معدلها العام الخمسة بالمائة وبين السود ما يقارب التسعة بالمائة . اضرابات عمالية واضطرابات عنصرية تعم الولايات المتحدة وتتغلغل في ولايات لم تعرف العنف قبل الان . واخيرا لا اخرا هبوط سعر الاسهم الصناعية في بورصة نيويورك هبوطا سريعا ومستمرا (٢) خلال ثمانية عشر شهرا الى ادنى مستوى منذ ١٩٦٣ يوم اغتيال الرئيس كنيدي . حتى بلغ انخفاض مؤشر « داور جونز » لاسعار البورصة ٣٢٠ نقطة خلال الثمانية عشر شهرا . ويشكل سقوط نقطة واحدة خسارة مليار دولار للمساهمين الذين يبلغ عددهم ستة وعشرين مليون مساهم .

١ — منذ الاربعينات لم تسجل الولايات المتحدة فائضا في الميزان التجاري الا في سنتين اثنتين .

السوق الحرة وتدخل الدولة

كيف ترى الادارة الاميركية المشكلة ؟ وكيف تحاول حلها ؟

كانت احدى المشاكل التي وعد الرئيس نيكسون بمعالجتها اثناء جولاته الانتخابية هي مشكلة التضخم المالي التي كانت مصدر تذمر المستهلك الاميركي . وقد بدا للاقتصاديين عامة ولمستشاريه خاصة أنها نتيجة للسياسة الاقتصادية التي اتبعتها من قبله ادارتا كنيدي وجونسون : فقد تأثر هذان الاثنان بما يسمى بالاقتصاد « الكينزي » الجديد. ومن الافكار الشائعة يومها هو أن وفرة المال في السوق المالية هي عنصر كاف لتخفيض سعر الفائدة . ولذا فان ضغط العملة في السوق المالية لتغطية عجز الميزان التجاري يولد الحياة في القطاعات المنتجة . ولكن النتيجة الاساسية لهذا التوسع الاقتصادي المصطنع والمبني على تراكم الديون كانت انخفاض القيمة الحقيقية للدولار ، الامر الذي رفع بدوره سعر الفائدة (٣) .

وتعالج ادارة نيكسون هذه المشكلة بخطة بسيطة وصفتها مجلة « التايم » الاميركية بانها « لا تؤلم العموم كثيرا ولا تسبب ازعاجا للسياسيين » . فالادارة لن تلجأ الى التدخل المباشر في الاجور والاسعار ومن ثم الى الدخول في مفاوضات مع رجال الاعمال أو مع قياديي النقابات ومن ثم الى التخبط في مجال الاضرابات غير المتناهية اي باختصار انها لن تتدخل في السوق الحرة . وتقول الخطة : ان تعالج الدولة ميزانيتها فتتوقف عن ضغط النقد من الاحتياط في الجهاز المصرفي .

عندها تقل التوظيفات في الاقتصاد الخاص. فينتج عن ذلك تباطؤ في النمو الصناعي يتبعه انخفاض عام في الاسعار ، ومعها سعر الفائدة مما يؤدي عمليا وتدريجيا الى زوال التضخم المالي .

وقد اتبعت السياسة الاقتصادية هذه فور تسلم نيكسون مهام الرئاسة ، فماذا كانت النتيجة ؟

تمكنت البنوك الاميركية في السنة الاولى من ولاية نيكسون من أن تعوض عن أموال الاحتياط التي تقذف في السوق كل سنة بالدولارات الاوروبية التي تختزنها البنوك الاوروبية ثمن بدل للسلع الاوروبية المصدرة الى اميركا والتي تفوق — نظرا للعجز التجاري الاميركي — الاموال بالعملات الاوروبية (٤) في بنوك أميركا نفسها .

ولكن هذه الدولارات لم تستطع أن تعرقل قيام الازمة من جديد هذه السنة . فقد جفت السوق المالية وظهرت الازمة على السطح بارتفاع سعر الفائدة تماما كما هو متوقع . مما أدى الى انكماش في نمو الانتاج عموما ، وخاصة الانتاج الصناعي وانعكس بحساسية بالغة على أسعار البورصة .

ويبقى هذا كله ضمن المتوقع . فالانكماش الاقتصادي كان عملية ارادية من جانب الادارة الاميركية . وهو دواء مر يستعيد بعده الاقتصاد حيويته ونشاطه السابقين . فالادارة الاميركية التي كانت تعلم (٥) مدى خطورة النتائج الاجتماعية للانكماش قد انتهجته سياسة املا منها في أن تخفف من تفاقم التضخم المالي.

ولكن المفارقة تكمن في أنه بينما تدهورت الحالة الاقتصادية العامة وبدا الاقتصاد انه على شفير ازمة كتلك التي قامت في العشرينات ، كان التضخم المالي ينخفض ببطء مخيب للامال في البدء ثم عاد وتوقف عن الانخفاض ليرتفع مرة ثانية .

وكان لتدهور معدل اسعار البورصة صدى نفسانيا في مختلف قطاعات الاقتصاد عاد واجبر الدولة على أن تعيد النظر في سياستها . وكان أن فوضت ادارة بنك الاحتياط الفيدرالي برئاسة ارثر برنز على أن تعود وتضخ أموالا في الجهاز المصرفي بنسبة ٤ بالمائة من المال الموجود في السوق . وهذا الشكل بنظر الادارة نسبة كافية لعرقلة قيام ازمة حادة بينما هي لا تهدد بدفع التضخم المالي الى اعلى .

اراء الاقتصاديين

ويساور الشك الاقتصاديين الاميركيين فيما اذا كان تدبير كهذا سيكون فعالا ولو على مدى بعيد . فهل تستطيع هذه الاربعة بالمائة أن تعالج فعلا عطش الاقتصاد للسيولة ومن ثم أن تعيد الحالة الاجتماعية الى توازنها السابق ؟ في عددها المؤرخ ٢٩ حزيران ، أي بعد حوالي أربعة اسابيع من اتخاذ الحكومة هذا التدبير تعطي مجلة « التايم » الرقم ٥ بالمائة للبطالة على مستوى البلد باكمله ، اي أنه ارتفع خلال هذا الشهر من ٤،٨ بالمائة الى ٥ بالمائة وهذا الرقم يدق ناقوس الخطر للسياسيين الاميركيين نظرا لخطورته الاجتماعية .

هذا فضلا عن أن محاربة التضخم المالي لم تسجل انتصارا ملموسا . ويبرر ارثر برنز الظاهرة هذه بانها غير ناجمة عن الطلب المتكاثر الذي كبح في التدابير المتخذة وانما تسببها في الوقت الحاضر مطالبة النقابيين برفع الاجور . أي أن التضخم المالي الماضي هو الذي يسبب التضخم في الوقت الحاضر . فالنقابيون يطالبون الان برفع مستوى الاجور في محاولة لاستباق ارتفاع الاسعار التي ستؤدي ، بنظرهم الى انخفاض اجورهم الفعلية ، وتؤدي بالتالي الى خسارة مكاسبهم السابقة .

ما هي الحلول الاخرى المطروحة ؟

هناك اصوات أميركية (٦) تنادي بتدخل الدولة لحماية المستهلك بمراقبة الاسعار وبوضع حدود على الاجور . وحجة هؤلاء أن أية سياسة تترك هذين العاملين لا يمكن أن تكون مفيدة أو حاسمة . اذ يبقى الاثنان خاضعين لمزاج رجل الاعمال وقياديي النقابات . وقد ظهرت جدوى تدابير كهذه ايام جونسون وكنيدي ، اذ سمحت هذه التدابير التي شملت خمسة عشر قطاعا مختلفا في الصناعة ، بأن ترتفع الاسعار بما لا يزيد عن ١،٧ بالمائة بينما ارتفعت الاسعار في هذه القطاعات بالذات بما يزيد عن ستة بالمائة خلال السنة الاولى من تولي نيكسون الرئاسة: لان هذا الاخير يعارض معارضة شديدة — وقد ادلى بذلك فور توليه الرئاسة — اي تدخل في ادارة السوق الحرة .

ويرى هؤلاء أنه على الولايات المتحدة أن لا تعود عن سياستها الاقتصادية الماضية ، اي التوسع الصناعي الذي يستتبع الاستعمال الكامل للقوى الاقتصادية المنتجة في البلد من انسانية وغيرها وأن تقبل بتضخم مالي لا مجال للتخلص منه ، على الا يزيد عن ثلاثة بالمائة .

وبينما يتحاور الاقتصاديون الاميركيون حول ضرورة او عدم ضرورة تدخل الدولة ترى « اللوموند » (٧) أن هذا التدخل ، هو تدخل حتمي تفرضه المرحلة الحرجة التي يمر بها الاقتصاد الاميركي لكبت المغامرة والفوضى ومن ثم الحد من خطورة النتائج الاجتماعية لهاتين النقيصتين . ومثل « اللوموند » في ذلك التجربة الفرنسية خاصة والاوروبية عامة حيث تدخلت الدولة لتنظيم الاقتصاد الذي بقي « حرا » بحدود تضمن له « سلامته » ، و « سلامة » الوضع السياسي .

تخفيض الدولار ؟

يبقى الحل الذي تعتمده عادة حكومة أي بلد راسمالي اخر عند اشتداد حدة الازمة وعندما لا تفعل تدابير كالتي انتهجتها الدولة الاميركية فعلها ، وهو تخفيض سعر العملة المعتمدة في ذلك البلد لتوازي قيمتها الحقيقية .

غير أن الدولار ليس عملة عادية كبقية العملات ، بل انه مقياسها . وهو الذي اخذ مكان الذهب في هذا المضمار واصبحت العملات في السوق العالمية تقاس بالنسبة الى الدولار . ولذا فان اية هزة ولو بسيطة قد تصيب الدولار (كتخفيض سعره بالنسبة للذهب مثلا) ستثير الفوضى والقلق في الجهاز النقدي العالمي كله . وان اي تدبير من جهة البلدان الاوروبية او غيرها في هذا الاتجاه يقع على رأسها هي . فالبلدان الاوروبية مثلا تقتني ٤٣ مليارا من الدولارات لا تستطيع مبادلتها بالذهب في الولايات المتحدة نظرا لان هذه الاخيرة لا تملك الا ما يغطي حوالي ١٢ مليار دولار ! (٨) .

وفي الواقع ان ماساة الدولار تكمن بالذات في قوته . فان اعتماده كنقد احتياط عالمي ، بدل الذهب ، وبالتالي شراؤه او القبول به بغض النظر عن قيمته الفعلية ، التي كان واضحا انها تتدنى بفعل التضخم المالي في الولايات المتحدة ، كان العامل الاساسي في دفع حكومة الولايات المتحدة ، الى تلك السياسة الاقتصادية المغامرة في الانفاق والتوسع الاقتصادي دون الالتفات الى العجز المتفاقم في ميزان المدفوعات التجاري .

وهكذا فان الولايات المتحدة لا تستطيع أن تعالج أزمتها بسرعة وببساطة ، اي بتخفيض سعر عملتها ، بل يمكنها ، في هذا المجال ، أن تطالب البلدان الراسمالية الاخرى أن تخفض عملتها هي بشكل اعتباطي يؤمن للدولار الصمود في مكانه .

ولكن تدبيرا كهذا وحده يجب أن يكون دوريا وليس هناك ما يضمن أن البلدان الاخرى ستقبل بذلك الى ما لا نهاية .

نظرة ماركسية

ظل التحليل السابق خاضعا لمنطق راسمالي أو ليبرالي صرف . فكيف يرى الاشتراكيون الاميركيون (٩) الازمة ؟ اسبابها الحقيقية ودور خصوصية الامبريالية الاميركية في دفعها وتفاقمها .

ان تصور الازمة في هذه الحالة ، على انها ناجمة عن اختلال في ميزان العرض والطلب (١٠) وبالتالي فان القيام بتصحيح هذا الاختلال يعيد الامور الى نصابها هو تصور خاطىء . فمن المعروف في الاقتصاد الرأسمالي الاحتكاري ، ان التضخم المالي ممكن دون أن يكون له الدلالة البسيطة الكلاسيكية : الازدياد في معدل الطلب الاجمالي بالنسبة للعرض . اذ يكفي أن يزداد الطلب بحدة على قطاع واحد او اكثر من القطاعات المهمة في الاقتصاد حتى ترفع المؤسسات الاحتكارية في هذه القطاعات اسعارها وتجني من جراء ذلك ارباحا كثيرة ونظرا للنشاط المتزايد للقطاعات الناشطة هذه فسيزداد فيها الطلب على العمل والالات والمواد الاولية ولذا فان اسعار القوى المنتجة في هذا القطاع سوف ترتفع وينتقل بعدها ارتفاع الاسعار هنا الى بقية القطاعات بشكل ارتفاع في الكلفة ، فالرأسماليون في القطاعات « غير الناشطة » سيضطرون لرفع اسعارهم (دون أن يكون هناك طلب متزايد على سلعهم) ليواجهوا بها ارتفاع معدل التكاليف المفروضة عليهم من القطاعات الناشطة . وبهذا يرتفع مستوى الاسعار في عموم القطاعات . ويكفي أن تبتدىء هذه العملية (وسهولة دفعها في البداية واضحة في اقتصاد احتكاري) حتى تمتد وتتغلغل في كافة القطاعات الاقتصادية . واذا كان تخفيف الضغط في القطاع الذي دفعت فيه العملية يسبب انكماشا اقتصاديا فان هذا وحده لا يكفي كي يوقف التضخم المالي ، اذ يكفي أن تبدأ العملية ذاتها من جديد في اي قطاع اخر حتى تعود دورة التضخم لتتبعها .

فما هي القطاعات الناشطة التي دفعت التضخم المالي ، (بحسب النظرية السابقة) في الازمات الثلاث خلال العقدين الماضيين ؟

رافق الحرب الكورية ازدياد هائل في المصاريف الحربية وما يتبعها من ازدياد في التوظيف في قطاع الاليات . ومن الواضح أن هذين القطاعين هما القطاعان المسؤولان عن التضخم المالي في اوائل الخمسينات . أما في الفترة الثانية فلم يكن التضخم المالي بسبب اية حرب وانما بسبب انكباب الاميركيين على البذخ واقتناء السلع . واما ازمة الستينات والتي بلغت حدا متفاقما في السنوات الاخيرة أي منذ « أمركة » حرب فيتنام عام ١٩٦٥ ، فهي تشكل نسخة مماثلة لما حدث في الحرب الكورية في الفترة الاولى . فقد ازدادت نسبة المصاريف العسكرية بمعدل ٥٨،٦ بالمائة من خمسين الى ٧٩،٣ مليار دولار في السنة منذ عام ٦٤ الى عام ٦٩ . وكذلك ازدادت نسبة التوظيفات في قطاع الاليات والتجهيزات من ٤٧،٦ مليار دولار الى ٥٨،٢ مليار دولار للسنوات نفسها .

ان التدابير الارادية التي قامت بها ادارة نيكسون فور توليه الرئاسة ، قد شكلت عاملا دفع الانكماش الاقتصادي الى الحد الذي وصل اليه . ولكن من الخطأ اعتبارها الدافع الاساسي أو الوحيد في هذا الانكماش (١١) ان العامل المسؤول عن هذه الازمة انما هو الحد من المصاريف العسكرية في أول الامر مما استتبع انخفاضا حقيقيا فيها : فقد قرر الرئيس نيكسون تخفيض المصاريف الحربية اربعة مليارات اخرى من الدولارات للسنة الضرائبية الحالية . ثم قرر تخفيض خمسة مليارات آخرى خلال الاثني عشر شهرا ابتداء من أول تموز . هذا فضلا عن تخفيض ميزانية البحوث الاميركية الفضائية التي تشكل قلب الجهاز الصناعي — العسكري ، حوالي ٢٠٠

البقية على الصفحة — ١٥ —

---

٢ — عاد سعر الاسهم للارتفاع منذ بضعة أسابيع ولكن هذا الارتفاع لا يشكل ارتفاعا مهما .

٣ — لنفترض أن سعر العملة الفعلي انخفض بمعدل ١٠ بالمائة في السنة . فاذا كان سعر الفائدة ١٠ بالمائة فقط فان الدائن يسترجع ماله في اخر السنة مع زيادة ١٠ بالمائة ولكن قيمته الشرائية تكون قد بقيت كما هي . ولذا فان الدائن هذا سيضطر لان يزيد سعر فائدته كي يكون قد استفاد عمليا من تجميد امواله . وهكذا فاذا كان التضخم المالي يزداد بمعدل ٥—٦ بالمائة سنويا وهذا يوازي تماما انخفاض سعر العملة الفعلي ، فان هذا يدفع بالفائدة لان تكون حوالي ٧ — ٨ بالمائة لكي يكون هناك فائدة فعلية .

٤ — بلغت الاموال غير الاميركية التي استعملت في التوظيفات الداخلية الاميركية ٣٥ بالمائة من مجموع رأس المال في المصارف الاميركية عام ٦٩ ، وهي أعلى نسبة منذ الحرب العالمية الثانية « لوموند — اسبوعيات مختارة — ٣ حزيران ١٩٧٠ » .

٥ — اجتماع عقده رجال البنوك للبلدان الكبرى كان تفسير الولايات المتحدة لعجز ميزانها التجاري المتزايد هو : ان الطريقة الوحيدة لمحاربة هذا هي عملية انكماش في الاقتصاد يتأثر بها مباشرة وبالدرجة الاولى الفئة السوداء من الشعب الاميركي أي الذين يطردون قبل غيرهم نظرا لكونهم غير مهرة . والولايات المتحدة غير مستعدة لان تتحمل تحركا أو عنفا أسود . « النيويورك تايمز — ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٩ » .

٦ — التايم : اول حزيران ١٩٧٠ .

٧ — لوموند : « مختارات اسبوعية » — ٣ حزيران .

لوموند : « مختارات اسبوعية » — ١٠ حزيران .

٨ — « التايم » : ٢٢ حزيران ١٩٧٠ ، في الواقع ان البلدان الاوروبية واليابان تستفيد من التضخم المالي الاميركي على المدى القريب. ونظرا لارتفاع اسعار البضائع الاميركية تستطيع البضائع الاوروبية أن تزاحم بسهولة البضائع الاميركية ، ان في السوق الاميركية الداخلية او في السوق العالمية ، وقد بدات اصوات أميركية تطالب بالحد من استيراد هذه البضائع لحماية البضاعة الاميركية . أما على المدى البعيد فان التضخم المالي للدولار سينقلب على عملتها هي التي تقاس بالدولار .

٩ — فيما يلي نقدم تلخيصا للتحليل الذي تقدمه مجلة « الـ مانثلي ريفيو » الاشتراكية الحرة الاميركية حول التضخم المالي والدولار في عددها الصادر في اذار ١٩٧٠ .

١٠ — يفترض الاجراء الاميركي لمعالجة الازمة أن هناك ازديادا على طلب رأس المال بالنسبة للعرض وقد كان بنك الاحتياط الفدرالي هو الذي يؤمن ، اصطناعيا ، النقص في العرض مما ادى الى الازمة . لذا فان كبت العرض يؤدي الى كبح الطلب ومنها الى حل الازمة بما يتبع ذلك من توازن في الاقتصاد .

١١ — ان ارتفاع سعر الفائدة هو نتيجة التضخم المالي الذي يوازي ارتفاعا في سعر السلع . وبما أن الفائدة هي سلعة ، ومن أهمها فان سعرها سيرتفع حتما نتيجة للتضخم المالي . ولذا فان كبح عرض رأس المال في السوق المالي أحد العوامل الذي أدى الى ارتفاع سعر الفائدة . ولكن الفائدة كانت سترتفع ، على أي حال ، وان الى حد اقل ، نتيجة للتضخم المالي ، ودون اللجوء الى تلك التدابير أصلا .



خطف السفراء من أسلحة معركة التحرر

بعد خطف الطائرات الذي لجأ اليه ثوار أميركا اللاتينية لخرق الحصار حول كوبا ، ولد شكل جديد وفعالمن العمل هو خطف الدبلوماسيين .. منذ أشهر اختطف ثوار « عمل التحرير الوطني » مع « حركة اوكتوبر الثورية »سفيرالولايات المتحدة الاميركية ، بورك البريش ، وطلبوا مقابل اخلاء سبيله اطلاق سراح ١٥سجينا سياسيا . وقد اضطر الحكم البرازيلي للأذعان تحتالضغط الاميركي ، ووصل السجناء الى مكسيكو .

وهذا الشهر ، حزيران ، أطلق سراح ٤٠ سجينا وصلوا الى مدينة الجزائر ، مقابل اخلاء سبيل سفير المانيا الغربية في البرازيل، والذي كانت قد اختطفتهالطليعةالشعبيةالثورية.

لكن هذه الاعمال ليست مجرد مبادرات عملية ، فهي ، بالاضافة الى غيرها « سرقة المصارف للحصول على ما يغذي الثورة ، الهجوم على الثكنات لتوفير السلاح والذخيرة، تصفية المشرفين على التعذيب ، الخ » ، تشكل وسائل ثورية يربطها اصحابها باستراتيجية سياسية محددة .

— استراتيجية عمل التحرير الوطني وحركة اوكتوبر الثورية . في البرازيل ، يهدف العمل الثوري الى تحويل الازمة السياسية المزمنةالتي أدت الى الحكم العسكري الى كفاح شعبي مسلح ضد سلطة الجيش ، وتدمير جهاز الدولة البيروقراطي لاحلال سلطة الشعب المسلح محله ، هذه الاستراتيجية الشاملة تقابل السياسة الامبريالية الاميركية التي تدعم النظام العسكري ، وتشكل بالاضافة اليه العائق الاساسي الذي يحول دون ثورة المجتمع البرازيلي والاشتراكية . أي أن «عمل التحرير الوطني » يؤمن بامكان الاستيلاء على السلطة وبطرد الامبريالية عن طريق حرب العصابات التي تشكل ، في رايه ، الوسيلة الوحيدة لارساء حكم الشعب المسلح .

— العمل الجماهيري والصلات مع الشعب، ويجيب « عمل التحرير الوطني » على الملاحظة حول فقدان العمل الجماهيري وعزلته بان الديكتاتورية العسكرية لا تسمح باي نضال مطلبي أو سياسي ، وتتجه نحو الاستيلاء على السلطة . وعلى المبادرات على جبهة عمل الجماهير « العمال والطلاب » أن تكونمبادرات مسلحة نظرا لضرورة دفع الاضرابات الى المزيد من الصلابة .

— النضال في المدينة والريف . المدينة هي منطقة النضال المكملة والتابعة ، منطقة تكتيكية أمام المعركة الحاسمة ، فهي تلك التي يعد لها في الريف . أما اذا كانت مشاركة الريف ضئيلة او معدومة ، فباستطاعة البورجوازية أن تقوم بهجوم مضاد ، وتقضي على الثورة بواسطة الجيش والانقلاب العسكري « الوقائي » . اذن ، لا يجوز اعلان الاضراب العام في المدن الا عند تعطيل جهاز الدولة البورجوازية العسكري وشله ، وذلك عن طريق توزيعه في الريف .

— العلاقات مع اليسار البرازيلي . لم يكن الكفاح المسلح في البرازيل وليد جبهة موحدة . وهي ، الجبهة الموحدة ، ضرورة ملحة ، لكن الاختلاف في المواقف يجعل منها أمرا مستحيلا قبل أن يقوم فريق ما بالعمل المسلح الفعلي . ان انشاء القوة الثورية ونموها هي التي ستتيح توحيد القوى المناضلة التي تحمل السلاح . « العمل هو الذي يؤدي الى الجبهة » .

ان المقارنة بين هذا التحليل وبين موضوعات مؤتمر هافانا الذي انعقد في اب ١٩٦٧ بين منظمات الكفاح المسلح في أميركا اللاتينية ، ان هذه المقارنة تثير علامات استفهام عديدة حول الفوارق بين الموقفين . يبدو أن مصدر هذه الفوارق يعود الى حداثة المنظمات البرازيلية والى سعيها الدائب لمقاومة انتهازية الحركات التقليدية « الاحزاب الشيوعية في طليعتها » . ولا شك أن الصدى الذي لاقته كتابات ريجيس دوبريه : « مسيرة أميركا اللاتينية الطويلة ، الثورة في الثورة » لعب دورا في تحديد الوجهة الايديولوجية التي رأينا. فقد كان على اليسار البرازيلي أن يحدد موقفا مع موضوعات دوبريه او ضدها . ومن المحتمل أن يؤدي النضوج الثوري الى اعادة النظر في التبني المطلق لصيغة دوبريه في العمل المسلح . على الاقل ، هذا ما يبدو من بعض اشارات « الطليعة الشعبية الثورية » التي قامت بالاختطاف الاخير .

أين تكمن الانحرافات ؟ هناك مصدران :

— تحليل سياسي جزئي .

— فهم عفوي لحركة الجماهير ومبالغة في تصور فعالية الدعاية المسلحة .

ففي نصوص « عمل التحرير الوطني » عدد من الجوانب الغامضة : لماذا تشكل حرب العصابات الاستراتيجية الثورية الوحيدة ؟ لماذا يشكل الريف المنطقة الاستراتيجية ؟ يبدو أن طابع الثورة والتناقض الطبقي ، بالاضافة الى الهدف الرئيسي في المرحلة الحالية ، كلها أمور لم تميز عن الوسائل التي تحققالهدف الرئيسي : فالثورة بروليتارية ، والفلاحون هم الحليف الرئيسي للبروليتاريا . وهدف المرحلة الراهنة هو افساح الطريق أمام السلطة البروليتاريا بواسطة الكفاح المسلح، أي الجيش الشعبي الثوري . اي ان اسبابا تكتيكية هي التي تدفع بالطليعة الثورية الى ان توجه قوتها الرئيسية الى الريف ، اذ ان الريف هو الذي يتيح لها انشاء الجيش الشعبي ، اذ ان الريف هو اضعف حلقة في السيطرة السياسية — العسكرية للنظام . والطليعة بحاجة الى ان تراكمقوى في الريف لكي تستطيع الانتقال الى الهجوم على السلطة في المدن .

ومن ناحية ثانية ، تشدد نصوص « عمل التحرير الوطني » على أن افضل دعاية هي عملية عسكرية ناجحة تؤدي الى اعتراف الجماهير بقوى حرب العصابات طليعة ثورية. لكن اذا كان الهدف هو حرب الشعب كله فلا بد من تنظيم ثوري يعد لهذه الحرب . ولا يكفي اعتبار كل اشكال الكفاح مساعدة لحرب العصابات ، بل يجب التخطيط لهذه المساعدة وتحديد شكل العلاقة بين الطليعة والجماهير، وتعبئة الطاقة الثورية في انجع الاطر . والنجاح العسكري الذي لا يتحول الى نجاح سياسي يبطل نجاحا عسكريا .

واذا كان يمكن فهم موقف «العمل» من النقاش الطويل والعقيم الذي يعيق بواسطته الانتهازيون المبادرة الثورية ، فان الموقف من قضية الجبهة مضر وخطر .

لكن وعي هذه النواقص ، بالاضافة الى التوسع نتيجة الانتصارات في حرب عصابات المدن، عاملان هامان في تلافي الخط « العسكري » الذي لن يؤدي الا الى العزلة والفشل .

بريطانيا

نجاح المحافظين : ردة الى الوراء ..

جاء نجاح المحافظين في الانتخابات البريطانية مفاجئا للعالم اجمع ومغايرا لنتائج معظم الاستفتاءات التي أجريت وأظهرت التفوق العمالي . كما أنه لم يأت نجاحا هزيلا فقد نال المحافظون ٤٦ بالمائة من أصوات الناخبين و ٣٣٠ مقعدا في مجلس العموم وبأغلبية ٢٩ مقعداً ، بينما نال العمال ٤٣ بالمائة من أصوات الناخبين و ٢٨٧ مقعداً .

كان هذا النجاح بمثابة ردة الى الوراء باتجاهات الحكم البريطاني . فعلى صعيد السياسة الخارجية يسعى المحافظون الى سياسة وثيقة اكثر مع واشنطن والىمساندة اكثر لاسرائيل ، كما أنهم سيرفعون الحظر عن شحن الاسلحة الثقيلة الى جنوب افريقيا ويعترفون بحكم الاقلية في روديسيا . وعلى الصعيد العسكري لا ينوي المحافظون سحب القوات البريطانية المرابطة شرقي قناة السويس وفي الشرق الاقصى بعكس ما كان يراه العمال، ولكنالحزبين متفقانعلى الولاء للحلف الاطلسي. أما بالنسبة للسياسة الداخلية فيقف المحافظون على الصعيد الاجتماعي ضد قوانين العلاقات العنصرية التي حققها حزب العمال ويرون في القوانين الاخرى « حق الطلاق ، حق الاجهاض الغاء عقوبة الاعدام ، الخ » تدهورا في القيم الاخلاقية والعائلية وتشجيعاً على الجريمة والعنف .. أما على الصعيد الاقتصادي فالحزبان يجمعان على سياسة حصر مضاعفات تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني ولكن باجراءات مختلفة . بينما يرى العمال أن الحل هو زيادة الانتاجية — لكنهم لم يحققوا أي نجاح في هذا الاتجاه بل على العكس فقد ارتفعت الاسعار وارتفعت الضرائب — ، لكن المحافظين يسعون الى تخفيف الضرائب المباشرة ، وزيادة الضرائب غير المباشرة ، والضغط على المصاريف الحكومية ، والتخفيف من التوظيف في قطاع الخدمات الاجتماعية ، وتشجيعالقطاع الصناعي الخاص وعدم التدخل في تسييره ، وكذلك فتح بعض القطاعات العامة لتوظيفات الرأسمال الخاص ، ويعتبر حزب المحافظين أيضا أكثر تحمسا لدخول بريطانيا السوق الاوروبية المشتركة .

لقد انتقى ويلسون هذا التاريخ المبكر للانتخابات البريطانية « المدة القانونية لحكمه تنتهي سنة ١٩٧١ » بعد نجاح حكومته في تحقيق فائض في الميزانية قدره ٥٥٠ مليون جنيه استرليني بعد أن كانت تعاني من نقص قدره ٨٨٠ مليون جنيه .. لكن هذا الفائض كان قد حقق عن طريق سياسة ضرائبية باهظة واخفى مشاكل اقتصادية ما زالت تتفاقم منذ تخفيض الاسترليني الذي تم في عهد الحكم العماليسنة ١٩٦٧ . فالطريقة المثلى لحصر مضاعفات التخفيض تكمن في تصعيد الانتاجية والحد من ارتفاع الاجور والاسعار . لكن الاحصاءاتتشير الى أن نسبة ارتفاع الانتاجية قد ارتفع قليلا فوق ٢ ونصف بالمائة سنويا بينما كان في أواخر حكم المحافظين ٢ ونصف بالمائة . كما أن الاسعار قد ارتفعت في السنوات الخمسالاولى من حكم العمال ٣ر٤ بالمائة وفي خلالالسنة الاخيرة ارتفعت ٥ر٥ بالمائة بينما كانت ترتفع في عهد المحافظين ٧ر٢ بالمائة سنويا . واذا علمنا أن الضرائب المباشرة قد ارتفعت ارتفاعا هائلا خلال هذه الفترة ، وأن الاجور بقيت مجمدة ناخذ فكرة عن مستوى غلاء المعيشة الذي يواجهه المستهلك البريطاني . وكذلك فقد تفاقمت مشكلة البطالة اذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل ٢ر٤ بالمائة وعددهم ٦٠٠ر٠٠٠ بينما كانت في أواخر عهد المحافظين ٦ر١ بالمائة وعدد العاطلين عن العمل ٣٨٠ر٠٠٠ . واكثر المناطق معاناة من هذه المشكلة هو الشمال حيث بلغت نسبة البطالة ٥ر٢ بالمائة نصفهم دون الاربعين والصناعات الثلاث الرئيسية هناك تعاني من خوفالتراجع، مع أن معظم البلدان الصناعية تعاني من نفس المشاكل والازمات ، الا أن هيث قد استفاد من هذا التشريح الاقتصادي الى اقصى الحدود فكان لمعظم الفئات الاجتماعية دعوات خاصة في حملته الانتخابية مستمدة من المشاكل التي تعانيها هذه الفئة حاليا رادا هذه المشكلة الى فشل الحكم العمالي . فكان التركيز الاساسي في حملته الانتخابية على الاجور والاسعار مبينا فشل الاجراءات الاقتصادية العمالية ، وجاء اضراب عمال المطابع ومطالب الاطباء البريطانيين لزيادة الاجور يساعد على كشف هذا الفشل ،فزيادة الاجور تضخم من مضاعفات تخفيض قيمة الجنيه .

بالرغم من كل ما ورد يبقى حزب العمال المثل الافضل لمصالح البورجوازية الانكليزية والفئة المعدة اكثر من غيرها وأفضل من غيرها لتسيير أمور دولة رأسمالية يجب تكييفها مع الواقع وتغييرها بما يتناسب معه اكثر مما يجب قلبها . من هنا كانت الانجازات العمالية التي توصف « بالاشتراكية » ما هي الا توفير بعض المصالح المادية للمتضررين من النظام الرأسمالي «من مثل الشيوخ والمعجزين والعاطلين عن العمل .. » فحزب العمال يتباهى بانهوظف ٧٠ بالمائة اكثر مما كان يوظفه المحافظون في مجالات السكن والضمان الاجتماعي وبناء الطرقات والمستشفيات ويتباهى بأن ميزانية التعليم تفوق بشكل ملحوظ ميزانية الدفاع . مثل هذه السياسة من شانها تضخيم مضاعفات التخفيض من قيمة الجنيه مع انه رافقها سياسة ضرائبية باهظة جدا . ومن انجازات ولسون أيضا ما أسسه من هيئات تشرف على القطاع الخاص وتتدخل عند الضرورة . وجاء المحافظون يحلون المشاكل على حساب القطاع العام فهم يرتأون عدم التدخل في القطاع الخاص من الصناعة ولذلك سيحلون الهيئات التي شكلها ولسون لهذا الغرض ، وينادون باعطاء سلفيات لهذه القطاعات وتشجيع التوظيفات فيها واعفاء هذه التوظيفات من الضرائب ، وكذلك فتح بعض القطاعات العامة لتوظيفات الرأسمال الخاص . كما أنهم سيضغطون من النفقات الحكومية ويخففون من الانفاق في قطاع الخدمات الاجتماعية . تخفيض الضرائب المباشرة وزيادة الضرائب غير المباشرة . بالطبع مثل هذه السياسة من شانها اجتذاب الرأسماليين الكبار الى صفوف المحافظين . الى ربات البيوت خاصة والبورجوازية الصغيرة والعمال عامة كان هناك الحملة على غلاء الاسعار لجذب هذه الفئات . بالطبع لم تتنبه هذه الفئات لما ستخسره بمجالات اخرى مذكورة اعلاه . وبالنسبة للسياسة العمالية فالمحافظون سيكونون اكثر تصلبا مع الاتحادات العمالية وسيسعون لاخضاع هذه الاتحادات لقانون العقود الجماعية الذي يخضع له أرباب العمل، وهكذا ستصبح هناكاضرابات «قانونية» وغير قانونية.

وهكذا يظهر نجاح المحافظين ردة الى الوراء في وقت انحسار اقتصادي ترى الرأسمالية فيه بانها بحاجة الى التصلب والقمع والتراجع عن تحقيق بعض المكاسب التي من حق العمال.

تتمات

تتمة حول الانتخابات الاخيرة في نقابة الكهرباء

الانتخاب وللقاعدة التي يقوم عليها ، وبالتالي كان أي اشتراك منها في هذه اللعبة بمثابة طمس لهذا الوعي المتنامي ورده الى الخلف. فكان أن بادرت هذه اللجان الى توزيع بيان تشهيري يفضح لعبة انتخاب المجلس التنفيذي ويحذر العمال من الانغماس فيها او تعليق أي أمل عليها مشيرة الى أن الطريق الصحيح لاثبات ارادة العمال وتحقيق قضاياهم هو في الانتظام في لجان العمل النقابي ، طريقهم الى النقابة الديمقراطية وفي النضال من أجل توسيع صلاحيات مجلس المندوبين وتخويله حق مراقبة ومحاسبة المجلس التنفيذي ، ومن أجل تعديل الانتخابات بوجهة الدائرة الموحدة اي اللائحة لا الدوائر المجزاة (نص البيان موجود في مكان اخر من هذه الصفحة) ..

ثم جرت الانتخابات واسفرت عن نجاحساحق لمرشحي الادارة واليمين والاجهزة . وفشل اسعد عقل (الزعيم النقابي التقدمي الاشتراكي) ورئيس المجلس التنفيذي الاسبق الذي لاكت الالسن اسمه بفضائح واختلاسات مشروع المساكن الشعبية لعمال الكهرباء . كما اسفرت أيضا عن سقوط عادل عبد الصمد نائب رئيس المجلس التنفيذي الاسبق (الذي حذرته اللجان من لعبة الانتخابات ثم عادت وانتخبته على اساس شروط محددة) .

هذه النتيجة التي اسفرت عنها الانتخابات الاخيرة جاءت لتؤكد وجهة نظر لجان العمل النقابي بأن مجلس نقابة يسيطر عليه الشيوعيون والتقدميون الاشتراكيون لسنوات عديدة دون أن يحققوا مكاسب جذرية للعمال كتعديل نظام الانتخابات بوجهة ديمقراطية واعطاء مجلس المندوبين صلاحيات الرقابة العمالية الفعلية سرعان ما يتهاوى ليحل محله اقطاب اليمين وعملاء الادارة ..

ان الطريق الصحيح والثابت للوصول الى المجلس التنفيذي يمر عبر بناء اللجان العمالية القاعدية الراسخة وعبر التحصن في مجلس المندوبين بعد تحويله الى هيئة فعلية للرقابة العمالية .

رجب طنوس

تتمة رياح «الحل السلمي» توجه شراع انتخابات الرئاسة

المسيطرة اقتصاديا وولاءاتهم الخارجية — لا تدل أن بامكان احد جناحي النظام — الشهابية والتجمع الاخر العرضي الذي يلتقي على صعيد معارضتها — أن يفوز باكثرية مطلقة تزيد عن نصف عدد النواب.ويرتدي اهمية في هذا المجال نجاح « المعارضة » مؤخرا في تعطيل نصاب المجلس مرات متوالية بقصد منع الحكومة من تمرير مشروع رصد اعتماد اضافي لوزارة الدفاع قدره ٦٠ مليون ليرة على اساس تامينه عن طريق استحداث ضرائب جديدة .

هل هناك مرشحون اخرون ؟

أجل ، هناك بيار اده الذي قام برحلة الى باريس وواشنطن والقاهرة لم تكن بعيدة عن أغراض معركة الرئاسة .

وهناك الياس سركيس المرشح الشهابي البديل في حال تعذر ترشيح فؤاد شهاب . ولكن هذا المرشح لا يضمن وقوف جميع اعضاء الكتل النهجية الى جانبه حيث اعلن بعضهؤلاء أنهم يعتبرون أنفسهم ملتزمين فقط تجاه فؤاد شهاب وليس تجاه اي مرشح شهابي اخر ..

وهناك ميشال الخوري وفؤاد عمون واميل البستاني واخرون تتردد اسماؤهم ، كما يشاء البعض أن يتحدث عن امكانية التجديد للرئيس الحالي ، وبان جنبلاط هو وراء هذه البادرة .

●★●

واذا كان الحل السلمي « على الابواب » كما توحي بذلك تصريحات ومواقف مسؤولي الدول الكبرى وهذا ما اكده يوثانت فيتصريح ادلى به في الاسبوع الفائت اثر عودته من زيارة العاصمة السوفياتية — فان حاجة النظام الى مرشح « قوي » في مستوى المهمة المطلوبة ، اي الاشتراك في خوض المعركة الفاصلة مع حركة المقاومة بأمل تصفيتها نهائيا ، تبدو في الدرجة الاولى من الاهمية . فمن يكون هذا الرئيس العتيد الذي يتمتع بالمواصفات المطلوبة ؟

البعض يقول انه كميل شمعون ، واخرون يقولون ان فؤاد شهاب هو الشخص المطلوب .. وبالطبع يمكن ان يكون غير هذا وذاك ..

ان جميع الدلائل تشير الى ان الصدام الحاسم ما بين حركة المقاومة وحكومات الاردن ولبنان أمر متوقع ، مع اشتداد هبوب رياح « الحل السلمي » من جميع الجهات الدولية والعربية .

الملك حسين قال بعد المجازر التي قام بها الحكم الاردني ضد حركة المقاومة وجماهير الفلسطينيين في المخيمات انه مع العمل الفدائي « الصحيح » وضد « الفداء المزيف » مع ان قنابل مدفعية الحكم الاردني ودباباته ورصاص قوات البادية لم تميز بين منظمة واخرى او بين الجماهير الاردنية والفلسطينية التي وقفت كلها وراء حركة المقاومة على اختلاف فصائلها .

والرئيس اللبناني شارل حلو القى خطابا طنانا في ليبيا خلال اجتماع الرؤساء والملوك العرب قال فيه : « اننا نترك للفداء الصحيح (؟) كل حرية ضد العدو » . مع ان الحكومة اللبنانية كانت قد اتخذت قبل ذلك باسبوعين قرارا يمنع الفدائيين من اطلاق صواريخهم باتجاه الاراضي المحتلة .

كما ان بيار الجميل وكميل شمعون لا يفتأن يرددان ايضا وقوفهما مع « العمل الفدائي الصحيح » .

وواضح أن « المواصفات » التي يحاولون تقييم حركة المقاومة على أساسها هي بمثابة اشارة الانذار من الاخطار والخطط التآمرية ضد حركة المقاومة الفلسطينية التي يجري اعدادها على نطاق دولي بالاشتراك مع الانظمة العربية التي سكتت عما حدث بالاردن وتوجهت الى حركة المقاومة بالنصح والارشاد وضبط النفس عوضا عن ادانة الحكم الذي حاول تنفيذ المؤامرة واضطرصمود المقاومينعلى التراجع استعدادا لجولة اخرى ..

تتمة : «السلطة الوطنية» التي لا ينتخبها الوطنيون!

والشؤون الاجتماعية ترخيص بتاسيس الاتحاد الوطني للعمال والمستخدمين، كما أن في تاريخه مواقف وتصريحات اعلن فيها بوضوح اتجاها وطنيا لا يتفق مع التمويه السائد ، او الصمت اللذين يلفان رؤساء الجمهورية .

يؤدي ذلك الى استبعاد الوجوه التقليدية والتي تتسم كلها بموقف عربي متحفظ او معاد. عدا انتمائها الى طرف لبناني لعب دورا بارزا في الصدامات الاخيرة او انه تهيأ لان يلعب مثل هذا الدور .

هذا كله يؤكد من جديد ، وفيوجه الذين يأملون أن تشكل معركة رئاسة الجمهور منعطفا سياسيا داخليا وعربيا ، والذين تعودوا أن يخوضوا هذه المعركة (من اماكن النظارةالذين يحسبون انفسهم لاعبين اساسيين) أن الجماهير التي استطاعت أنتفجر أزمتي نيسان وتشرين ، بعيدة عن المعركة ، بعيدا أيضا عن معركة الجماهير التي تعاني البطالة وارتفاع الاسعار ، وتدفع ثمن تنظيم القطاع المصرفي وجبن الدولة تجاه مستوردي الادوية ، واستمرار قانون نقابي تعسفي ، وتعليم متخلف .. هذه الامور التي تبقى بدون صوت في معركة انتخاب السلطة العليا ، السلطة « الوطنية » التي حملت فيما مضى الى السدة عملاء مخابرات ودعاة أساطيل اجنبية .

تتمة ازمة الدولار ومستقبل الرأسمالية

مليون دولار . وقد لحق غيرها من المؤسسات العسكرية تخفيضات مماثلة .

وهكذا فان القطاع الذي بدأ موجات التضخم المالي يعاني الان من الانكماش كتدبير لوقف التضخم . غير أن التضخم المالي سيعيش فترة الانكماش هذه وسيبقى بعدها لوقت طويل نظرا لما قيل سابقا . ولن يتمكن الاقتصاد الاميركي أن يستعيد قوته الا ، على الارجح ، بعد فترة طويلة ومضنية من الانكماش يصيب كل القطاعات ويتاثر بها الاقتصاد العالمي باسره . وهو قد لا يخرج سليما على الاطلاق من هذه المرحلة.

ان النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي بدا للراديكاليين الاوروبيين وغيرهم في العالم انه نظام متين يستطيع أن يتغلب على ازماته جميعا، وان انهياره حلم بات من الصعب تحقيقه ، يعاني الان ازمة ليست أشكال الخروج منها واضحة ابدا ولا وسائل اقتلاع اسبابها والتحكم بنتائجها الاجتماعية الداخلية والعالمية .

تتمة — الجزائر بعد خمس سنوات من انقلاب ١٩ حزيران

الدولة ، وتعمل الان في الجزائر عدة شركات اميركية ..)

وهذا ينطبق على العلاقات مع بريطانيا والمانيا الغربية .

اما فرنسا فقد تحسنت العلاقات اكثر فاكثر بعد فترة من الخلافات مع شركات البترول الفرنسية ، ان العلاقات مع فرنسا انتظمت مؤخرا في اطار سياسة « تحييد البحر المتوسط » التي تشجعها اوروبا الغربية (الحلف الاطلسي) تبأييد ضمني من الولايات المتحدة الاميركية .

اما العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ، فهي ايضا على ما يرام ، اذ ان التبادل التجاري يتم لصالح البلدين ، كما صرح بذلك احد المسؤولين السوفيات ، والاتحاد السوفياتي يرى في مثل هذه العلاقات غير المكلفةوالمربحة افضل العلاقات !. ولقد أصبح واضحا أن « التعايش السلمي » القائم بين الاتحاد السوفياتي وأميركا ، يتيح الفرص لاقامة علاقات من هذا النوع على شرط أن تظل في حدود التوازن والا تخرقه او تتعداه ، هذا ما يتيح لانظمة مثل المغرب وايران — مثلا — أن تقيما علاقات اقتصادية مع الاتحاد السوفياتي ، وهذا ما يتيح للانظمة الوطنية الجديدة أن تستعيد علاقاتها مع الامبريالية في اطار التوازن الدولي القائم .

ان ما تعلمته الجزائر من هزيمة ٥ حزيران ومن الانقلابات التي أطاحت بسوكارنو ونكروما الخ ، الدرس الذي أرادته الامبريالية الاميركية منها ، وهو أن تعود الانظمة الوطنية الى « حدودها » ، فلا تتعداها ولا تتخطاها ، وأن تتقيد بالحياد لا بين المعسكرين العالميين ، بل بين مصالح الامبريالية الواسعة في العالم الثالث ، وبين مصالحها «الوطنية» المحدودة ..

في هذا الاطار الدولي تنتظم الجزائر — الان — بنجاح تقودها بيروقراطية وتكنوقراطية عسكرية وادارية تدفع بها مصالحها بعيدا عن قضايا الشعوب التحررية ، وبعيدا بالدرجة الاولى عن قضية شعبها هي بالذات : تحرره من التخلف ، ومن أثقال مائة عام واكثر من الاستعمار المباشر .

تلك هي جذور « الواقعية الجزائرية الجديدة » !.

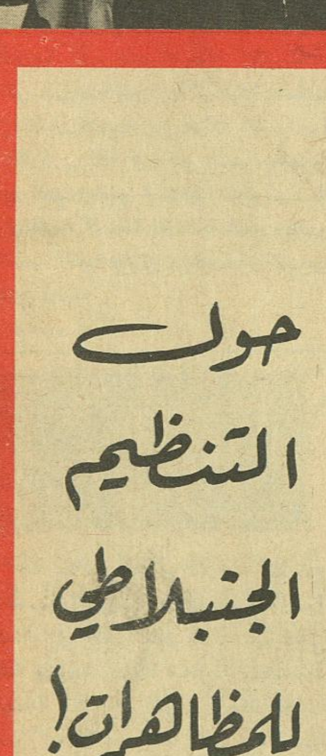
الحرية

اسبوعية سياسية عربية

الدور الليبي تجاه حركة المقاومة على ضوء التصريحات الأخيرة!

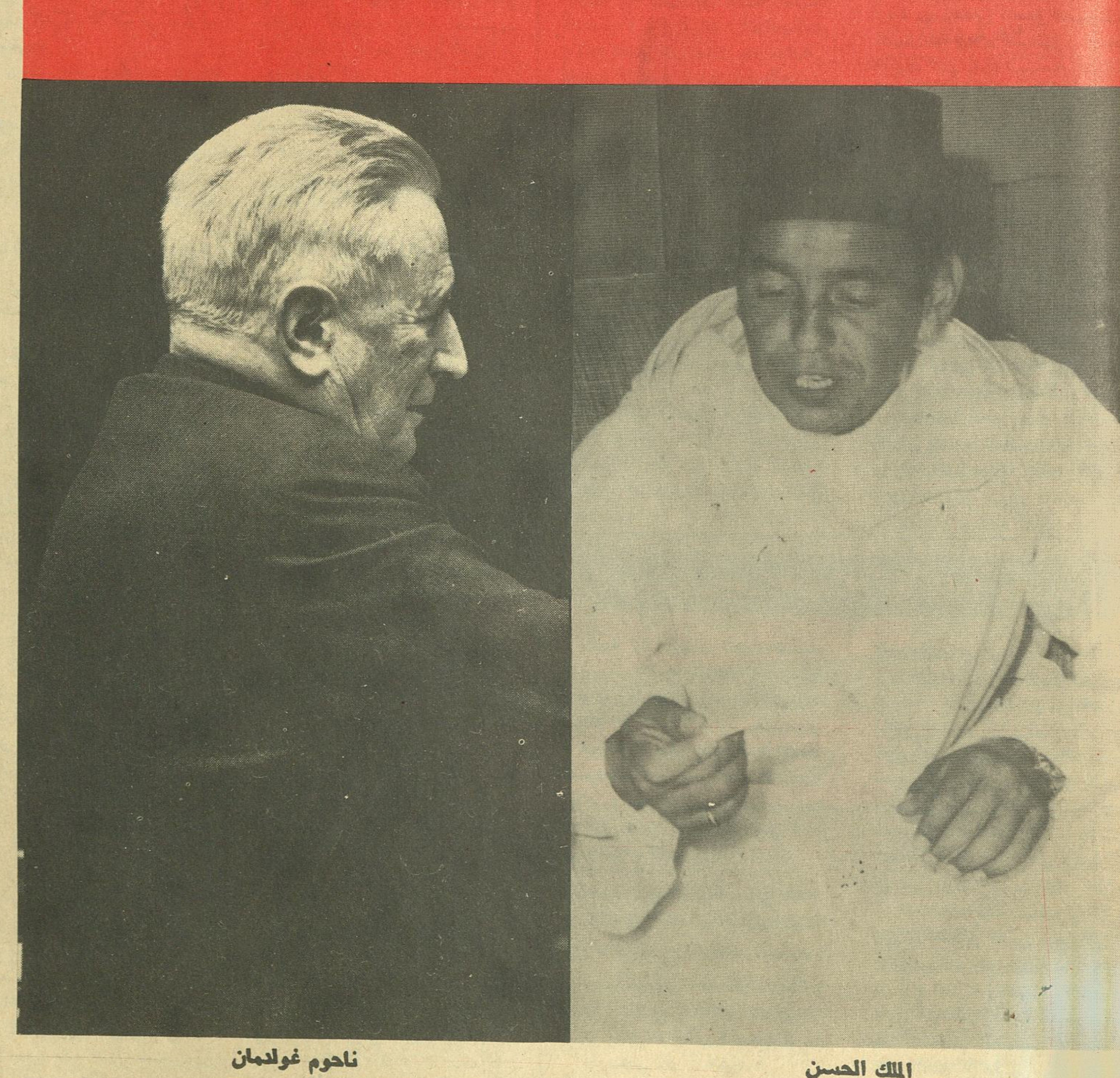
AL - HOURRIAH No 522 ● 6—7 — 1970 BEYROUTH ‏بيروت ● الاثنين — ٦—٧—١٩٧٠ — العدد ٥٢٢ — السنة الحادية عشرة — الثمن ٢٥ ق. ل.

مشاريع جنبلاط التي لم تقر؟



«القمع الديمقراطي»





ناحوم غولدمان — الملك الحسن

دراسة جديدة عن: الثورة الثقافية في الصين

كلمة

أول الغيث من مجلس الجنوب

بفضل كل الذي جرى ، على اثر الاعتداءات الاسرائيلية الاخيرة على القطاع الاوسط ، من اضراب عام الى تهديدات بتصعيد الخطوات السلبية تصل الى حد احتلال القصور ، والى سد المنافذ المؤدية الى البلد من البر او البحر او الجو ، أصبح للجنوب مجلس غايته تلبية حاجاته وتوفير اسباب السلامة والطمأنينة له ، ضمن اعتمادات حدها الاقصى ثلاثون مليون ليرة .

ولو قعدنا في رحاب مجلس الجنوب العتيد نعد على اصابعنا المشاريع التي يعلنون عن اعدادها وتنفيذها في الجنوب لهالنا ، فعلا ، هذا الكرم الحاتمي في المشاريع . ولقال قائل ماشاء الله ، ما أحسن طالع الجنوب ، حوطته بالله من اعين الحساد .

لماذا هذا الغرام كله ، من الجميع بلا استثناء ، بالجنوب واهله ؟ الجواب معروف . ان دخول المقاومة الفلسطينية على الجنوب شكل تهديدا مباشرا لسلطة الدولة على المنطقة . وحمل بذاته بذور امكان نشوء علاقة سياسية بين المقاومة وسكان الجنوب ، من شأنها ، اذا نميت ، أن تكون نواة السلطة الشعبية مستقبلا . هذا ، فضلا عما يلقيه تحرك المقاومة على السلطة من أعباء الحماية للمنطقة . لم تعد هي أصلا لمثلها . المطلوب ، اذن ، أن تعود الدولة الى الجنوب . أن تحضر حضورا كاملا فيه ، أن تسرع بالحضور ، اذ أن « قضايا الجنوب ليست من النوع الذي يمكن أن يؤجل » حسب تعبير عبد اللطيف الزين .

وعلى أي حال ، فالوقت ليس وقت كلام . فالمسؤولون عن مجلس الجنوب ، يحاولون ايهامنا ، في الجرائد والبيانات والمؤتمرات الصحفية ، أن الجنوب ورشة عمل . ان الثلاثين مليون ليرة ستفعل فعل السحر فيه . ستحوله من منطقة تبور أراضيها وتمحل الى منطقة تموج بالخصب والنماء . ستجعل اهاليه مقاتلين اشداء ، يطفحون بالعافية . ستقلبه الى قلعة تعينه على الغزاة الصهاينة وستتراجع ، عند ذاك ، دوريات العدو التي تجوب ، الان ، أراضيه من تلقاء ذاتها .

فمن الناحية الصحية ، قدم احد اعضاء مجلس الجنوب ، الدكتور روبير كرم ، برنامجا ينفذ على مرحلتين ، تبلغ تكاليفه فقط أربعة ملايين ليرة لا غير . فعلا بلاش . ولن يصير للجنوب أرخص من ذلك . الا اننا لا ندري شيئا عن تفاصيل البرنامج العتيد ولا كيف سينفذ ؟ ولا اين ؟ كما أننا لا ندري اذا كان الدكتور كرم قد وضع البرنامج بمفرده أم استشار بشأنه السيد خالد جنبلاط الذي يتمتع ، حسب علمنا ، بخبرة واسعة في القضايا الصحية . اذ انه وافق على شراء مستشفى الدامور بمبلغ ٢٢٥ ألف ليرة في حين ان قيمته — كعقار — لا تتجاوز ٦٠ ألف ليرة . هذا مع العلم ان البناء لا يصلح كمستشفى .

اما مشاريع الري والزراعة والاعمار وما الى ذلك ، فانها تذكرنا بما يسمى « بقوانين البرامج » وهي القوانين التي أقرت بموجبها مشاريع يتطلب تنفيذها مبالغ ضخمة وفترة زمنية طويلة .

فهناك مشروع الـ ٤٥٠ مليون ليرة ، لتعميم مياه الري والشرب والانارة وانشاء اوتستراد بيروت — طرابلس ، وتقويم مجرى نهر بيروت . ذلك خلال خمس سنوات تنتهي عام ١٩٦٧ . ونحن كما نعلم في عام ١٩٧٠ . وصرفت الاموال من زمان . ونهر بيروت لم يقوم مجراه بعد ، ولا انتهى الاوتوستراد ، والمناطق ، بما فيها الجنوب ، تشكو الظمأ ، ناهيك عن الري .

وهناك مشروع ٦٢ مليون ليرة لتعميم مياه الشفة ، ومشروع ٨٤ مليون ليرة للقرى المحرومة من الطرق ، ومشروع ٣٧ مليون ليرة لتنفيذ بعض المشاريع الانشائية والعمرانية ، ومشروع ٢٧ مليونا لاستصلاح الاراضي (المشروع الاخضر) ، فضلا عن ٤٠ مليون ليرة اجيز للحكومة تسليفها لمصرف التسليف (الشيخ بطرس الخوري) وذلك لتسليفها للمزارعين الذين استصلحوا أراضيهم عن طريق المشروع الاخضر .

المجموع ٧٠٠ مليون ليرة فقط ، صرفت بكاملها الى المتعهدين وكبار الموظفين والمتنفذين . وبقي الجنوب على حاله ، يفكرون له ، اليوم ، بحفر بئر ارتوازية .

يقولون لنا أن الزمن الاول تحول . وأن مشروع الثلاثين مليون ليرة سيكون بداية عهد جديد . لا تنفق بارة منه الا في محلها . فلنلحق بهم الى باب دارهم :

من مراجعة نصوص المراسيم التي صدرت مؤخرا والمتعلقة بمجلس الجنوب (الصحف ١٨—٦—٧٠) ، يتبين أن كلا من نائب رئيس وأعضاء مجلس ادارة المجلس (عددهم ثمانية) يتقاضى تعويضا مقداره ١٠٠ ل. ل. عن حضور الجلسة الواحدة . على ألا يزيد تعويض الواحد منهم عن مبلغ ٥٠٠ ل. ل. شهريا . ومعنى ذلك أن هناك مبلغ أربعة الاف ليرة شهريا تنفق على الاعضاء لحضور الجلسات فقط . أما مدير عام المجلس (محمد شعيتو) فيتقاضى تعويضات بمقدار ألف ليرة شهريا (٣٠٠ ل. ل. تعويض نقل وانتقال ، ٢٠٠ ل. ل. عن أعمال اضافية ، ٣٠٠ ل. ل. تعويض تمثيل ، ٢٠٠ ل. ل. تعويض سيارة) .

هل معنى ذلك أن كل الذي جرى حتى الان ، من انشاء مجلس للجنوب ورصد مبلغ ٣٠ مليون ليرة .. هو ، فقط ، بقصد الافادة المادية لبعض النافذين والموظفين ؟ بالطبع لا . ان المسألة وان كانت تتسم بشيء من ذلك ، فانها لا تقتصر عليه ، قطعا . ان توزيع علب اللحم والسردين والبطانيات الذي جرى في الجنوب منذ أسابيع ، وان كان يفيد في تغطية عملية اختلاس الاموال الا أنه يتم ضمن سياق من الدعاية ترمي الى اقناع الجنوبيين بأن ليس لهم الا الدولة ملجأ وملاذا . هي التي تهتم بهم ، تحرص على أمنهم وطمأنينتهم . وأن العمل الفدائي هو المسؤول عن كل ما هم فيه من بؤس وتخلف . اجمالا ، انهم يريدون ، عبر مجلس الجنوب ، تبرئة الدولة من كل مسؤولياتها تجاه الجنوب وكأنها ليست هي التي نكلت بمزارعي التبغ في عيترون ، وليست هي التي تحمي بقواها القمعية استغلال شركة الريجي لفلاحي الجنوب . يريدوننا أن نصدق أن الدولة ليست هي المسؤولة عي تخلف الجنوب ، ليست هي التي حرمته من المستشفيات والمدارس ، والطرق ، والمشاريع ..

ان المسألة ، اساسا ، لا تتعلق بتنمية الجنوب ولا بتوفير اسباب السلامة له . انها تتجه نحو هدف واضح وهو كيف يمكن للسلطة أن تعزل المقاومة عن سكان الجنوب وجماهيره الوطنية ، تمهيدا لتصفيتها ومن ثم الارتداد الى الحركة الوطنية اللبنانية لضربها وتفتيتها وبعدئذ تصبح الطريق سالكة الى تل ابيب !

« الحرية »